

الخدمة الاجتماعية

فى مجال

الارهاب



دكتور

تركى حسن عبد الله أبو العلا
عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى



الخدمة الاجتماعية في مجال

الإرهاق



تركي حسن عبد الله أبو العلا

عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى

٢٠١٠



رقم الإيداع : 2009/3816
الترقيم الدولي : 977-438-054-1

اهداء

الي أمي الغالية...رمزة الحياة

الي الاب رحمة الله عليه

الي زوجتي الوفاء والحنان والثناء

الي ابنتي العزيزة مشاعل

اهدنكم هذا الجهد والعمل

تركى حسن ابو العلا

المقدمة:

إن الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية تمارس في كافة المجالات المختلفة ، وعلى صعيد جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية ، فهي تتطور مع تطور المجتمعات الإنسانية ، والذي غالباً ما يصاحب هذا التطور والتحضر ظهور الكثير من المشاكل والظواهر سواء الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية ، ولعل من أبرز مشاكل وظواهر العصر الحالي الإرهاب الذي يعتبر من أخطر الظواهر الفكرية ، فهو مرض سريع العدوى بين ضعاف النفوس . . . ومن هذا المنطلق كان لابد للخدمة الاجتماعية أن تتدخل لتقديم المساعدات والخدمات للحد من هذه الظاهرة .

فهذا الكتاب هو ثمرة إحدى المحاولات في الخدمة الاجتماعية لاقتحام مجال الارهاب أراد منه للكاتب أن يكون بمثابة مدخل نظري لممارسة الخدمة الاجتماعية في نطاق هذا المجال والذي يقدم للقارئ هدفين أحدهما نظري ويتمثل في تعريف المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بمجال الخدمة الاجتماعية والارهاب . . . بالإضافة إلى عرض موجز عن تاريخ الإرهاب وأشكاله وتصنيفاته وأسبابه ووقوعه وآثاره وخصائصه ، والتي بدورها تعطي للقارئ فكرة واضحة وكاملة عن ظاهرة الإرهاب ليتسنى للمتعلم والمتخصص والمهتم الخوض في مكافحة الإرهاب .

أما الهدف التطبيقي في هذا الكتاب فإنه يتمثل في عرض طرق الخدمة الاجتماعية وأورها مع العلماء والمفكرين ودورها مع الشباب والأسر والمجتمع بالإضافة إلى ما تقدمه من دور مع المؤسسات التعليمية والأنساق البنائية في المجتمع ، وكذلك موقف الإسلام من الإرهاب وأهم سبل الوقاية منه وأساليب العلاج . . . كما أنه لا يمكن إخفاء موقف ودور المملكة العربية السعودية مع الإرهاب وأهم الجهود الدولية والعربية لمكافحة ظاهرة الإرهاب . وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم وجهاداً في سبيله . . .

والله ولي التوفيق

المؤلف

تركي حسن أبو العلا .

المفاهيم والمصطلحات

يقال الحكم على الشيء فرع من تصوره ، وهذا فما ينطبق في الحياة العامة ينطبق كذلك على الكثير من الأشياء المختلف عليها يعود سبب الاختلاف إلي عدم تحديدها بشكل دقيق أو علي الأقل بالدقة الكافية لعدم الإلتباس .

ولعل الهدف من هذا تحديد مجموعة من المفاهيم ذات العلاقة ، محاولة لوضع تصور للأشياء الأساسية للمادة (المفاهيم والمصطلحات) من خلال تحديدها تحديداً جامعاً مانعاً وبشكل موجز على أن المفهوم هو تحديد معنى أو مدلول محدد في حين أن المصطلح هو ما أصطلح عليه أو اتفق عليه لتحديد شيء معين ، أو ما يتعلق به .

١ - المفاهيم الخاصة بالخدمة الاجتماعية :

أ - الخدمة الاجتماعية في مجال الإرهاب :

هو مجال من مجالات الخدمة الاجتماعية يمارسها الأخصائي الاجتماعي من خلال مجموعة من المهارات والمبادئ والقيم المهنية ، من أجل تقديم خدمات ومساعدات للوحدات الإنسانية (فرد - جماعة - مجتمع) للتغلب على مشاكل وآثار الإرهاب في جميع المستويات (المحلي - الإقليمي - الدولي - العالمي) لارتباط الإرهاب بمشاكل فردية وأسرية وجماعية ومجتمعية ، وكذلك محلية وإقليمية ودولية وعالمية .

ب- التفاعل الاجتماعي وعملياته:

يعرف التفاعل الاجتماعي بأنه العملية التي يرتبط بها أعضاء الجماعة بعضهم مع بعض عقلياً ودفاعياً وفي الحاجات والرغبات والوسائل والغايات والمعارف وما شابه ذلك . . ويمكن تعريف التفاعل الاجتماعي إجرائياً بأنه ما يحدث عندما يتصل فردان أو أكثر ، ويحدث نتيجة لذلك تعديل السلوك حيث أن ارتباط الجماعة بعضهم ببعض يقوم على أساس أربع عمليات وهي الصراع ، التعاون ، التنافس ، المواءمة

ويتميز الصراع عن التنافس بأن الأفراد يوجهون طاقاتهم نحو هدم أعدائهم وإيذائهم .

ج- الجماعة المرجعية :-

تعرف الجماعة المرجعية بأنها الجماعة التي يرجع إليها الفرد لتقويم سلوكه وإشباع حاجاته ورغباته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها داخل الجماعة . . .

وتؤثر الجماعة المرجعية في السلوك عن طريق عدة طرق أهمها

==

(١) تحديد الإطار المرجعي لسلوك الفرد الذي يلخص كل العوامل الخارجية والداخلية .

(٢) تحديد أنواع السلوك حيث تحدد الجماعة المرجعية أهم المعايير الاجتماعية وأقوى الاتجاهات النفسية ، ثم تحدد السلوك الاجتماعي

للفرد من حيث ماهو حلال وماهو حرام وماهو مقبول وماهو مرفوض .

(٣) تحديد مستويات الطموح حيث يحاول الفرد للوصول إلي مستوى من هم أعلى منه في الجماعة من شهرة وكفاءة وقسرة.... الخ

(د) الحيل الدفاعية:-

تعتبر حيل الدفاع النفسي أساليب غير مباشرة تحاول إحداث التوافق النفسي وهي عمليات نفسية يلجأ إليها الفرد (الإرهابي) لحماية نفسه من القلق والتوتر الناتجة عن الإحباطات والصراعات التي لم تحل والتي تهدد أمنه النفسي وهدفها وقاية الذات والدفاع عنها والاحتفاظ بالثقة في النفس واحترام ظهور الذات .

(هـ) التنمية الاجتماعية في الفكر الاجتماعي :-

اختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية بينما يعرفها بعضهم بأنها عملية توافق اجتماعي ، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلي أقصى حد مستطاع أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان ، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة ، أو عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد ، إلي غير ذلك من التعريفات .

ويلخص مؤتمر القادة الإداريين الذي عقد بالقاهرة بين ٤ فبراير و ٣ مارس ١٩٦٧م هذا الاختلاف في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية في العبارات التالية:

" والتنمية الاجتماعية لدى بعض المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق في إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي .

٢- المفاهيم الخاصة بالإرهاب .

أ) مفهوم الإرهاب

أضحى العنف المتصاعد هوية للتطرف الذي برز مع الأسف سمة ملازمة للمجتمعات المعاصرة في العقود الأخيرة .
وكادت حوادث الإرهاب تستحوذ على الأخبار اليومية لوسائل الإعلام، تحمل في ثناياها أنباء عمليات إرهابية متزايدة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشر .

فالملاحظ أن الإرهابيين الأوائل اقتصرَت عملياتهم على أعمال محددة لا تخرج عن نطاق القضايا المختلف عليها ولا تتجاوزها إلى غير الخصوم أو معاش أقوات الغير . أما اليوم فقد تطاول الإرهاب ليشمل مقومات حيوية وعناصر حياتية هامة ، يضرب في عمق المصالح بعين عمياء حاقدة دون تفریق بين بريء ومحيد أو عاجز وأعزل يضرب في كل اتجاه وأينما وجد فرصته في الشارع في للسوق وأماكن التجمعات البشرية ، يستهدف القوى الاقتصادية

والإنتاجية ، يتساوى لديه العابر والسائح ، الخصوم وغير الخصوم ، يزرع الخوف ويولد الروح ويقضي على المكتسبات الحضارية والبنى الأساسية التي استغرق بناؤها وقتاً من الزمن وبذل فيه كثير من الجهد وأنفق عليه وفير المال ، تطوله يد الإرهاب لتتهاوى متحطمة مكسرة مهمشة كأن لم تكن قبل دقائق معدودة .

وهكذا يطيح الإرهاب بصروح الأمم وأسس العيش وتعطيل المصالح وشل حركة الحياة ليصيب الناس الذهول والخوف . ويموج عالمنا اليوم بهذا النوع من الجريمة يسود بها أعتى الحصون الآمنة في رابعة النهار وعلى أعين الملاء يخترق أشد الحراسات البشرية والتقنيات المتقدمة ، وحارت البشرية في مأرب هذه الممارسات الإجرامية وتناثرت مفاهيمها وضلت طريقها في متاهات التعاريف المتناقضة والمفاهيم المتغايرة وظل تعريف محدد للإرهاب مسألة بالغة التعقيد بسبب تداخل مجموعة عوامل تغلفها رؤى عقائدية واجتماعية واقتصادية وفكرية والأدهى من ذلك ارتباطها بأهداف سياسية منحتها صفات مقبولة عند طرف ومرفوضة عند آخر ، ففي حوض السياسة نمت وفي حوزتها ترعرعت فكل ينظر من زاويته فما يعتبر وصفه إرهاباً عند فئة يعتبر عملاً مشروعاً عند أخرى وهكذا اكتنف التعريف نظرة ضبابية عتمت وضوح الرؤية لتضعه في دائرة تتجانبها نوازع وأهواء السياسة حتى استحكمت حلقاتها من حوله جعلته يلعب في ساحتها مستفيداً من تناقضاتها واختلافاتها حول مفهومه ، بررت الفشل في الوصول إلي

تحديد وصف شاف لماهية الإرهاب والعجز عن اتفاق محدد لتعريفه ، حتى فرض نفسه واحتل مكانة خطيرة في الصراعات السياسية والدولية ، فمتى ياترى يصحو الفكر الإنساني وأهل السياسة والحل والعقد من غفوة المنافع الأحادية إلى عموم المصالح الجماعية المجردة من المطامع والأهواء والابتعاد عن النظر بازدواجية لقضايا الشعوب ؟ وفي خضم هذه المعاني وملابسات مفهوم الإرهاب حاول بعض المهتمين الخوض في صياغات تعاريف لسبر المفهوم ومحاولة تشخيصه فيما يلي :

الإرهاب لغة :

مازال الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب من الأمور الشائكة ، بسبب اختلاف التيارات السياسية المتباينة باستثناء بعض الاجتهادات الفكرية غير السياسية وسنأتي إليه لغة واصطلاحاً ، سوف نسلط الضوء على التعريف اللغوي ، فقد أجمعت المعاجم اللغوية العربية على أن الإرهاب يشتق من فعل أَرهَب وتعني أفرع والمصدر منها فزع وتعني خوف وأخاف ومصدرها (خوف) وكذلك يأتي بمعنى روع مصدرها روع .

والفزع والخوف والروع كلمات مترادفة لمعنى واحد ، إذ يقال أَرهَب ، يَرهَب إرهاباً ، كما تقول : أفرع يفزع إفزاعاً وتقول روع يروع ترويعاً

وينصب المعنى على وجود فاعل يقوم بفعل يشكل جناية على من يستهدفه سواء بالفعل أو التهديد به لإرهاب الطرف الآخر وإيقاع الخسارة فيه .

ولذلك سمي من يقوم بهذا الفعل إرهابياً نسبة إلى مصدر الكلمة إرهاباً .

إن هذا التحليل لا يحمل في طياته سوى المعنى اللفظي له . . ولم يتعد إلى معان سياسية إلا في الآونة الأخيرة إذا اصطبح بمعانيه المعاصرة ولم يكن معروفاً في المجتمعات القديمة بأطواره وأشكاله السياسية وأبعاده الأيدلوجية إلا مع ظهور النظريات والانقسامات الحزبية وتداخل المصالح وتشابك المفهوم حول تفسيره في العصر الحديث .

والتصق به التصاقاً فكرياً وسياسياً واجتماعياً وانتهج العنف وسيلة للتعبير والضغط بأعمال إرهابية غير مشروعة .

والإرهاب اصطلاحاً:

ورد في معجم المصطلحات للعلوم الإدارية الاجتماعية أن الإرهاب هو (بث الرعب يثير الجسم والعقل، أي الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف وتوجيه الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص سواء كانوا أفراداً أو ممثلين للسلطة ممن يعارضون أهداف هذه الجماعة أو مؤسسات ومرافق .

وفي معجم الدبلوماسية والشئون الدولية (الإرهاب وسيلة لنشر
الذعر واللجوء إلى القتل والاغتيال، والاعتداء على الحريات
الشخصية لإرغام الأفراد على الخضوع والاستسلام لها والرضوخ
لمطالبها التعسفية أو تصرفاتها الكيدية، وقد يستخدم الإرهاب لترويع
المسلمين بغية تحقيق أغراض وفرض سيطرة)

وهناك تعريفات كثيرة للإرهاب لمفكرين مسلمين وغربيين بينهما
وبين ما أثبتناه تفاوت وتقارب نسبي، لكنها تتفق فيما بينها فيما يلي:
١- أن الإرهاب عمل إجرامي يتصف بالعنف والقوة والتهديد
والتخريب .

٢- أنه يحدث الرعب والخوف والفرع والقلق والترويع والهلع
والذعر للأفراد والجماعات .

٣- أن الذي يقوم به فرد أو جماعة أو منظمة .

٤- أن الذي يقف خلفه دوافع عقدية ، أو شخصية أو دولية أو
سياسية ، أو دعائية لشخص أو مجموعة ، أو عنصرية .

٥- أن المخطط له والمنفذ يكون متعمداً للقيام بذلك .

٦- أن نتائج الإرهاب تلحق الضرر بالأنفس والممتلكات العامة
والخاصة .

٧- أن القوة أو العنف قد لا تشترط ظاهراً في الإرهاب وإنما يكفي
أن يكون العمل إجرامياً ، ويترتب عليه إرهاب وإفزع وترويع
كدفن نفايات نووية تصدر إشعاعات قاتلة ، أو تسميم مياه الشرب ،

أو تلويث الجو بغازات سامة كغاز السارين ، أو تلويث الأغذية
بمواد كيميائية قاتلة ، أو أوبئة جرثومية .

٨- أنه يمثل خرقاً للعهود والمواثيق والأعراف والمعاهدات الدولية
٩- أن بعضها تدخل سواء في منطوقها أو مفهومها أعمال الحق
الثابت في تقرير المصير الذي تطالب به الشعوب الخاضعة
للاستعمار أو العنصرية ، أو أي شكل من أشكال السيطرة الأجنبية ،
إضافة إلى نضال الشعوب من أجل تحرير أوطانها المغتصبة
والمحتلة .

يرى المؤلف أن الإرهاب:

هو عبارة عن مجموعة من الدوافع والأفعال الانحرافية والإجرامية
المضادة للمجتمع والتي يقوم بها إما الأفراد أو الجماعات أو
المنظمات بهدف تغيير النظم الاجتماعية القائمة في المجتمع
وزعزعة الأمن السياسي داخل المجتمع وإحداث الرعب والتخويف
للوحدات الإنسانية

(الفرد - الجماعة - المجتمع)

يعرّف التطرف التطرف في معناه اللغوي هو البعد عن الوسط
وتجاوز حد الاعتدال، والمتطرف هو من يلزم اتجاهًا معاكسًا نقيضاً
لخصم حقيقي موجود في الواقع أو الخيال .

والتطرف في مدلوله العام يعبر عن الخروج عن القواعد الفكرية والقيم السلوكية التي يرتضيها المجتمع والتي تمثل الأداء والأفكار والمعتقدات وطرق السلوك الفردي والجماعي السائدة فيه ، ويمثل التطرف في جوهره حركة في اتجاه القاعدة الاجتماعية أو القانونية أو الأخلاقية ولكنها حركة يتجاوز مداها الحدود التي وصلت إليها القاعدة وارتضاها المجتمع .

ونجد أن لفظ التطرف يقع في الاستعمال اللغوي دائماً وصفاً إما وصف لفعل ، فيقال هذا فعل متطرف أو سلوك متطرف أو وصفاً لفكر فيقال أن هذا فكر متطرف أو نزعة فكرية متطرفة أو مغالية ، والتطرف ليس مفهوماً عقلياً مجرداً وإنما هو وصف معياري لأداء تنسب لأفراد أو جماعات .

ج) التنطع :

التعمق في الشيء ، ومجاوزة حد الاعتدال في الأقوال والأفعال ، والتنطع في الكلام : التعمق والمغالة في الكلام ، الذين يتكلمون بأقصى حلوهم تكبراً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " هلك المتنتعون " قالها ثلاثاً

د) الغلو :

غلا الماء في القدر إذا ارتفع ، وتدور الأحرف الأصلية لهذه الكلمة ومشتقاتها على معنى مجاوزة الحدود والقدر ، يقال غلا في الأمر إذا جاوز حده ، ويقال غلا في الدين إذا تشدد وجاوز حد الاعتدال .

هـ) التشدد :

الشدة هي القوة والصلابة ، والتشدد هو طلب الشدة ، والمشادة المغالبة والمقاومة ، ومنه حديث " ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه " ، قال ابن حجر (والمعني : لا يتعمق أحد في الأعمال الدينية ويترك الرفق إلا عجز وانقطع فيغلب ، قال ابن المنير : في هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد رأينا ورأى الناس قبلنا أن كل متتبع في الدين ينقطع ، وليس المراد منع طلب الأكمل في العبادة فإنه من الأمور المحمودة ، بل منع الإفراط المؤدي إلي الملل ، أو المبالغة في التطوع المفضي إلي ترك الأفضل ، أو إخراج الفرض عن وقته كمن بات يصلي الليل كله ويغالب النوم إلي غلبته عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في الجماعة أو إلي أن خرج الوقت المختار ، أو إلي أن طلعت الشمس فخرج وقت الفريضة)

و) العنف :

هو الشدة والمشقة ، وهو مضاد للرفق قال ابن الأثير : (وكل ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشر مثله) والعنف الشديد من القول والسير وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا عائشة ، إن الله رفيق يحب الرفق ، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على ماسواه " ، فالعنف يظهر في الغالب على معاملة الآخرين

نبذة تاريخية عن الإرهاب عبر التاريخ

يجدر بنا أن نعطي نبذة تاريخية عن الإرهاب عبر التاريخ ، لنلـدلـل على أن الإرهاب ليس له مكان ولا زمان ، وبالتالي يتضح لكل منصف أن الإرهاب ليس بضاعة إسلامية ، فالإرهاب كعمل يولد حالة من الرعب أو الخوف أو الفزع أو الهلع أو التهديد للجمهور ، قديم قدم التاريخ ، فقد عرفته جماعات تنتمي إلى الديانات اليهودية والمسيحية .

لقد استخدم مصطلح الإرهابيين للمرة الأولى للإشارة غلي (روبسيير) ورفاقه في لجنته المشهورة التابعة لمحكمة الرهبة ، ويبدو أن اليعاقبة قد استعملوا مصطلح الإرهابيين أحياناً عند الحديث أو الكتابة عن أنفسهم بطريقة إيجابية ، غير أن مصطلح الإرهابي أصبح فيما بعد موضع استعمال تعسفي مقروناً بمضامين جنائية . ومع ذلك فإن القيام بعمل هدفه إرهاب أناس آخرين قديم قدم كتابة التاريخ، ومن أقدم الأمثلة المعروفة عن حركة إرهابية هي:

(السيكاويوت) وهي طائفة دينية على درجة عالية من التنظيم ، وقد اتبعوا تكتيكات خارجة عن العرف والتقاليد لمهاجمة أعدائهم في وضـح النهار، وكانوا يفضلون أن يتم ذلك أيام الأعياد حينما تكون الجماهير محتشدة في مدينة القدس ، ولم يكتف أعضاء هذه الطائفة الدينية بقتل الأبرياء الذين لم يشاطروهم المعتقدات نفسها فحسب ، وإنما قاموا بتخطيط قصور الحكام ، وبحرق المحفوظات والسجلات العامة ، وكانوا تواقين إلى إتلاف سندات مقترضي الأموال ومنع

استرداد الديون ، وكانت حملة الاغتيالات التي يقوم بها (الزسلوتيون) تقشع لها الأبدان ، لأن ضحاياها لم تقتصر على موظفي حكومة الاحتلال فحسب ، وإنما امتد إلى اليهود الآخرين . كانت الأعمال الإرهابية أيضاً موضع تسامح ، بل وحتى مباركة الطبقة العليا من رجال الكهنوت المسيحيين ، ويذكر (فورد) رواية شائعة تستحوذ على الاهتمام عن الاغتيالات التي تمت برعاية مسيحية ، حينما يصف (أبيوس العاشر) و (غريغوري الثالث عشر) اللذان أقدما معاً على ما يقترب من الكارثة في التطور التاريخي لعلاقة الكنيسة بالقتل السياسي العمد . هذان نموذجان لبعض الجماعات الإرهابية التي تنتمي إلى الديانتين اليهودية والمسيحية ، ومع ذلك لم يؤسس أي مؤرخ نظرية في الإرهاب المسيحي أو اليهودي بسبب أعمال هذه الجماعات الإرهابية التي تنتمي إلى اليهودية والمسيحية .

وبالنسبة لتاريخ الإسلام فقد وجد في التاريخ القديم بعض الجماعات الإرهابية التي تنتمي اسماً إلى الإسلام، ولكنها في الحقيقة خرجت عن تعاليم الإسلام ونهجت نهجاً غير إسلامي، عندما استخدمت الإرهاب ولعل أبرز هذه الجماعات طائفة القرامطة .

والقرامطة هم : أتباع (قرمط) الذي أرسل عبد الله بن ميمون لدعوة لمبادئه الهدامة في العراق ، وقد أحل أتباعه من كل فروع العبادة والتقوى وأباح لهم العبث ، وأمرهم أن يتركوا الصلاة والصوم ، وعلمهم أنه لا فريضة عليهم ، وأن لهم أن ينهبوا أموال

خصومهم وأن يسفكوا دمائهم ، وقد تحول القرامطة بعد ذلك إلى عصابة من السفاحين والأشقياء تقتل خصومها وتستحل أموالهم وأعراضهم ، وتتشرب الدمار والرعب فيما حولها حتى وصلوا إلى مكة واقتحموا البيت الحرام ونزعوا كسوته ، واقتلعوا الحجر الأسود حيث بقي في حوزتهم مايزيد عن عشرين عاماً ، هذا نموذج للجماعات الإرهابية التي تنتمي اسماً إلى الإسلام ولكنها تنتهك تعاليمه .

والأعمال الإرهابية لهذه الجماعة يجب إلا تتخذ دليلاً على تأييد الإسلام للإرهاب ، وإذا كان المؤرخون لم يؤسسوا نظرية في الإرهاب المسيحي أو اليهودي ، بالرغم من وجود جماعات إرهابية تنتمي إليهما ، فإن من العدل أيضاً أن لا يؤسس أي عالم منصف نظرية في الإرهاب الإسلامي ليوصف الدين الإسلامي بأنه دين الإرهاب ، ذلك أن الدين الإسلامي لا يضيف صفة مشروعيته على الإرهاب كما لا يتسامح به ، بل ويحاربه ويحرمه ، وقد وضع حدوداً شرعية لمكافحته .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت هناك (الجماعات الدولية) (والعلم الأسود) (وأبناء الطليعة) (وطلليعة العمال) (ومهما يكن) (والأشغال الشاقة) (والمتقززون) (والمفلسون) (والديناميت) (وقلوب من حديد) (والفلاح الجائع)

(وعديمو الأهل) اثنا عشر تنظيمًا كل له كوادره وأفراده وخططه ومقاره ووسائله للنشر ، كلها ليست تنظيمات إصلاحية أو خيرية لإطعام الفلاح الجائع ، ولكنها تنظيمات متطرفة .
وأثناء تصاعد حمى مطاربتهم من قبل جهات الأمن سرعان ما أعلنوا مبدأ " القضاء على قولات الأمن باسم الحرية " وعندما كان رجال الشرطة يذهبون ليلقوا القبض على بعض هؤلاء ويقولون : (إننا نقبض عليك باسم القانون) كان الفوضويون يرددون : (أنتم تقبضوا علينا باسم القانون ، ونحن نقتلكم باسم الحرية) .
هذه اثنا عشر تنظيمًا متطرفًا فوضويًا إرهابيًا ليس منهم واحد ينتمي إلي الإسلام، فهل يجوز بعد هذا أن يقال: إن الإسلام صنو الإرهاب كما تقول بعض وسائل الإعلام الغربية .

ومن هنا يمكننا أن نوضح تاريخ الإرهاب من خلال أول العمليات والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

- (١) أول العمليات الإرهابية في الخليقة
- (٢) أول العمليات الإرهابية للبشرية
- (٣) الأعمال الإرهابية ضد المسلمين في بداية الإسلام
- (٤) الأعمال الإرهابية في العصور القديمة
- (٥) تاريخ الإرهاب الحديث

أول العمليات الإرهابية في الخليقة :

يصعب على الباحث العثور على الجذور الحقيقية للإرهاب بسهولة ، والمقصود بجذور الإرهاب هنا (بداية الإرهاب والعمليات الإرهابية) وذلك منذ خلق الله سبحانه وتعالى الخلق ، ففي كتب التاريخ قصص كثيرة وروايات تحثنا عن أول الفساد في الأرض وسفك الدماء فيها حيث وجد في الكتب أن أول من سكن الأرض الجن فهم سكان الأرض الأصليين وأنهم سفكوا الدماء بعد أن أفسدوا الأرض ، قال تعالى :

"وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لاتعلمون" صدق الله العظيم

أول العمليات الإرهابية البشرية :

يرى البعض أن أول العمليات الإرهابية البشرية في التاريخ تلك العملية التي أقدم عليها (قابيل) بالنسبة لأخيه (هابيل) وذلك بعد أن زوج آدم عليه السلام ابنه قابيل وهابيل ويرى أن قصة هابيل وقابيل كما هي معروفة تعتبر جريمة جنائية ، ولا يمكن تسميتها عملية إرهابية على الإطلاق ، حيث أن العمليات الإرهابية تتضمن مخططات مسبقة كما وأن

(قابيل) ندم على فعله ولعله من الصعب تحديد أول عملية إرهابية في تاريخ البشرية .

الإرهاب في العصور القديمة :

كان الحكم لدى الجماعات القديمة مطلقاً فكان الحكام يجمعون بأيديهم كل السلطات بوصفهم ظلال الله على الأرض، ولكي يقوم هؤلاء بحماية سلطانهم وتوطيد دعائم نفوذهم، كانوا يقومون بتشكيل محاكم خاصة لمعاقبة الذين يخلون بالولاء لهم .

فالإخلال بالولاء كان جريمة كبرى تمس أمن البلد ويعاقب عليها في منتهى القسوة والعنف والإرهاب .

الأعمال الإرهابية ضد المسلمين في بداية الإسلام :

كانت المؤامرات والعمليات الإرهابية تخطط يوماً بعد يوم ضد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل اليهود فتارة بالسم وأخرى بالسحر وغير ذلك من الإرهاب الذي أبدع فيه اليهود في تدبيره ضد الأمة الإسلامية ونبينا صاحب رسالة العدل والسلام .

تاريخ الإرهاب الحديث :

من الملاحظ أن الكثير من المصادر الغربية تحاول بشتى الطرق والأساليب أن تربط بين الإرهاب وبين الإنسان العربي ، بل بالتحديد (الإنسان العربي للمسلم) ، بينما تقف الجهود العربية (جهود الكتاب العرب) مكتوفة الأيدي وهذا مايؤسف له ، رغم أن الفكر السياسي العربي مشهود له بحسن معالجته للظواهر الغربية ذات الأهداف الشيطانية ، والكتاب الغربيون يحاولون تأليب الرأي العام العالمي ضد العرب والمسلمين وإلصاق تهمة الإرهاب بالعرب

والمسلمين ، رغم أن التاريخ يشهد بأن الإرهاب وجذوره غربي الأصل والأدلة على ذلك كثيرة .

وأحدث إرهاب رسمي دولي وقف العالم ضده هو (الإرهاب الصدامي) أي إرهاب رئيس دولة العراق صدام حسين ضد دولة الكويت العربية والمسالمة التي تعرضت لغزو عراقي شرد أهالي الكويت وقتل الشيوخ والنساء والأطفال ونهب وسلب ممتلكاتهم .

تصنيفات الإرهاب

١) الإرهاب الأيديولوجي:

وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

• الإرهاب السياسي " الجريمة السياسية " ويكون الباعث على ارتكابه سياسياً ولو كان يتضمن أفعالاً من قبل الجرائم العادية كالقتل أو التخريب .

وينقسم الإرهاب السياسي إلى أربعة أنماط:

١/ الإرهاب الدولي:

وهو الذي يأخذ بعداً دولياً يتمثل في تباین جنسيات المشاركين في الفعل الإرهابي واختلاف جنسية للضحية عن جنسية مرتكب العمل الإرهابي ، وخضوع ميدان للفعل الإرهابي لسيادة دولة أخرى غير الدولة التي ينتمي إليها الفاعلون ، ووقوع الفعل الإرهابي ضد وسائل نقل دولية كالطائرات أو السفن ، وتجاوز الأثر المرتب على الفعل الإرهابي نطاق الدولة الواحدة ، واختلاف مكان الإعداد والتجهيز للفعل الإرهابي عن مكان التنفيذ ، ووقوع الفعل الإرهابي بتحريض دولة أو بواسطتها .

٢/ الإرهاب المحلي:

ويقصد به الإرهاب الذي تتم ممارسته داخل الدولة بحيث يكون المشاركون في الفعل الإرهابي داخل حدود الدولة ولا يكون هناك دعم للفعل الإرهابي من الخارج .

٣/ إرهاب الدولة:

ويقصد به الإرهاب الذي تقوم به الدولة من خلاله بنشر الرعب بين المواطنين لتأمين خضوعهم وانصياعهم لرغباتها وسياساتها .
ويقسم إرهاب الدولة إلى إرهاب فكري وحكم الفرد والحكم العسكري .

٤/ الإرهاب الثوري:

وهو الإرهاب الذي يسعى فاعلون من خلاله إلى إحداث تغييرات سياسية وجذرية في توزيع السلطة والمكانة والثروة في المجتمع، ويعملون على تغيير النظام الاجتماعي والسياسي القائم، وذلك عند خروج الحكام عن حدود الصلاحيات الدستورية المخولة لهم واستبدادهم وطغيانهم .

الإرهاب الديني:

وتتعرز هذه الدوافع عندما تسود الاختلافات الدينية مجتمعاً ما وتتركز أقليات دينية مافي منطقة معينة ، وحين تمارس هذه الأقليات طقوس عقائدها وعباداتها بشكل مخالف ويتعارض مع الطقوس والشعائر الدينية للأغلبية ، وحين يسود التعنت والتعصب في أوساط بعض الأفراد ، يقوى الدافع للجوء إلى الممارسات والأنشطة الإرهابية ضد تلك الأقليات التي تقوم بدورها بتشكيل مجموعات إرهابية مضادة للدفاع عن وجودها وكيانها .

الإرهاب العنصري " العرقي "

وهو الإرهاب الذي يهدف إلى إحلال ممارسة السادة من جانب الدولة على إقليم معين بآخرين، وتقوم بهذا النوع من الإرهاب عادة منظمات ذات طبيعة عرقية أو قومية تسعى إلى تحقيق الانفصال عن الدولة المركزية لتقيم كيانها السياسي المستقل .

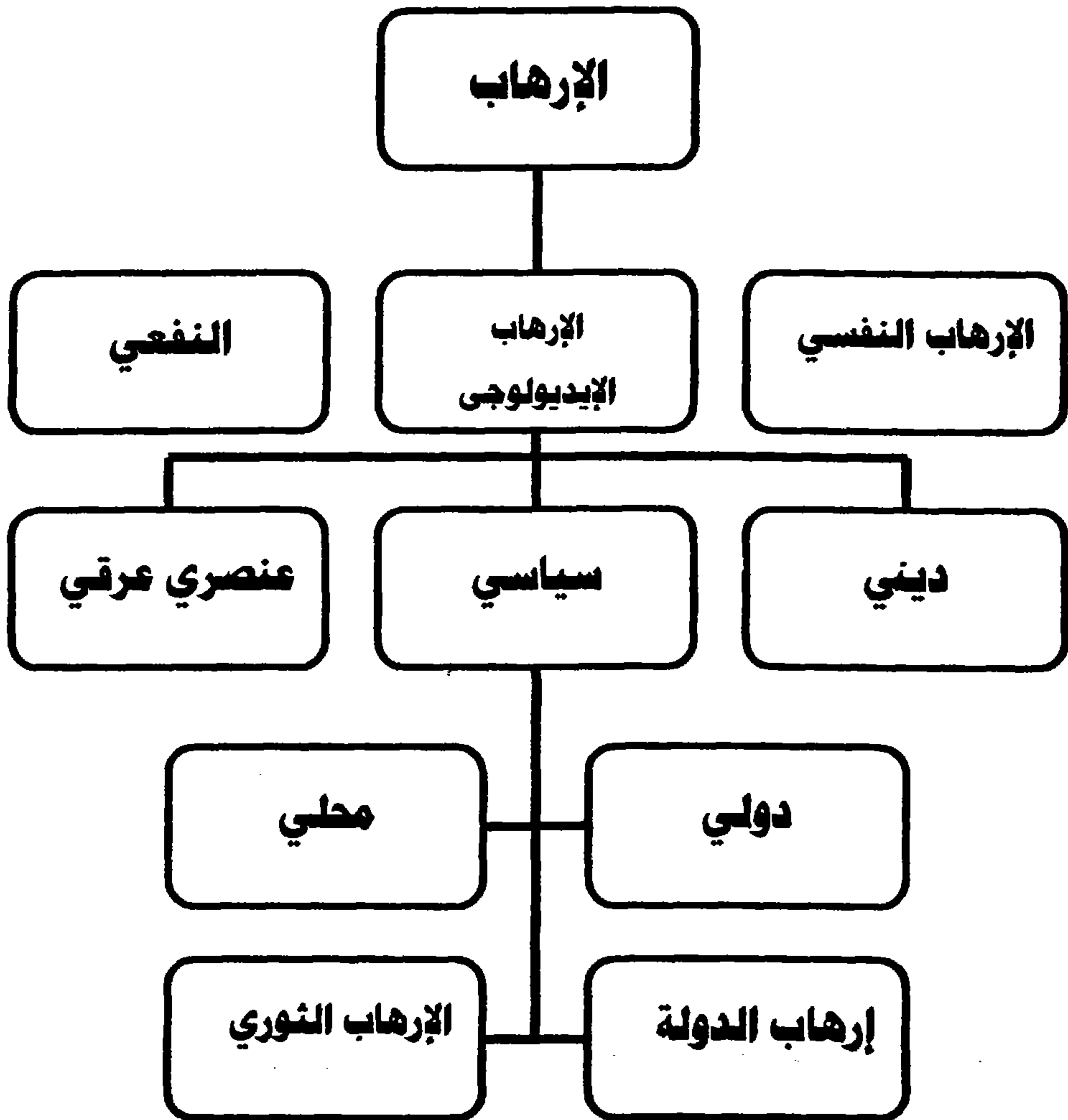
٢- الإرهاب المرضي " النفسي " :

وتلعب الدوافع النفسية دوراً مهماً في دفع الفرد إلى الإرهاب وبخاصة تلك الاضطرابات التي تأخذ صورة أمراض نفسية أو تقلبات نفسية حادة ، وهذه الاضطرابات قد تعود إما إلى عوامل وراثية أو ضغوط عصبية مفاجئة لظروف معينة يمر بها الفرد .

٣- الإرهاب النفعي:

والدوافع لهذا الإرهاب هو الحاجة سواء كانت حاجة حقيقية أو نسبية ، فحين تقصر الإمكانيات المادية عن تلبية متطلبات الأفراد وحاجاتهم ، وحين يزداد الاحتكاك بين الأفراد المحتاجين وبين الأغنياء ، وتكون الهوة واسعة ، وحين تغري للمنظمات الإرهابية هؤلاء الأفراد المحتاجين بالإثراء السريع وإشباع حاجاتهم ، يقوى لديهم الدافع إلى ممارسة الأعمال الإرهابية عن طريق منظمات الإجرام الإرهابي .

تصنيف مقترح للإرهاب



ومن خلال مناقشة فكرة توحيد قانون العقوبات ، ثار جدل في المؤتمر الخامس المنعقد بهذا الخصوص فيما يتعلق بموضوع الاجتماع ، حيث إن الإرهاب الاجتماعي هو الذي ينبغي أن يكون موضوع المناقشة لا الإرهاب السياسي لأن الأول موجه ضد النظم الاقتصادية للمجتمعات المعاصرة ، أما الكاتب البريطاني المعاصر " بول ويلكنسون "

فقد استخلص التصنيفات التالية لأنواع الإرهاب:

- ١- الإرهاب الحربي (الطرق المختلفة لإرهاب السكان بجميع أنواع الأسلحة : كالسهم والنبال والأسلحة النارية والقنابل ٠٠٠)
- ٢- الإرهاب القمعي - الكبحي - وهو مايقوم به جهاز مخصص للقمع .
- ٣- الإرهاب الثوري
- ٤- الإرهاب شبه الثوري (وهو تلك الأعمال التي ترتكب من وجهة نظر ويلكنسون - بعيداً عن أي هدف سياسي أو عقائدي ، ولا تكون جزءاً من حملة تهدف إلى السيطرة على نظام الحكم في الدولة أو الاستيلاء عليه)

سمات الإرهاب

تتسم الجرائم الإرهابية بعدد من السمات التي تميزها عن العديد من الظواهر الإجرامية الأخرى في المجتمع ، وذلك انطلاقاً من عدة أوجه ، فالقصد الجنائي في الجريمة الإرهابية يكون متوفراً في جميعها ، والتنظيم والتخطيط والتنفيذ بأحدث الأساليب المبتكرة وأحدث التقنيات العلمية أساس في جرائم الإرهاب ، والهدف السياسي كذلك سمة من سمات جرائم الإرهاب .

ويشير بولتز وآخرون (١٩٩٩م) وعبد المطلب (٢٠٠٢) وغيرهم أن أهم تلك السمات التي تتسم بها الجرائم الإرهابية وتميزها عن غيرها من صنوف الجرائم الأخرى مايلي:

١- استخدام العنف أو التهديد به :

وذلك كأساليب عمل وليس كغايات في حد ذاتها ، وذلك من أجل إحراز مكاسب ضد ضحايا مستهدفة ، وهذه الضحايا قد لا تكون بالضرورة ضحايا محددة ومقصودة بذاتها ، وذلك لأن العملية الإرهابية في حد ذاتها تتضمن العنف والترويع ، سواء استخدم العنف فعلياً أو تم التهديد به ، ويعود ذلك غلي أن هناك ارتباطاً مباشراً وقوياً بين العنف والإرهاب ، باعتبار أن الأول يحقق أهداف الثاني .

ب- الرعب والتخويف لضحايا :

إذ لا يهدف الإرهابيون إلى القضاء على أرواح وأجساد الضحايا وممتلكاتهم فحسب ، بل يحرصون على زرع الرعب والخوف في نفوس جميع أفراد المجتمع المقصود ، وهو هدف مهم تسعى المنظمات الإرهابية إلى تحقيقه .

ج- انتقاء الأماكن والضحايا ووسائل المواصلات المقصودة بغاية

فائقة واختيار أكثرها أهمية للرأي العام وأكثرها إحراجاً للنظام السياسي ، ومراعاة أيهما سيحقق تأثيراً إعلامياً أكثر ، فمثلاً عند اختيار برجي التجارة العالميين لما كانا يمثلانه بالنسبة للاقتصاد والشعب الأمريكي .

د- استخدام عنصر المفاجأة بالنسبة للأجهزة الأمنية المختصة :

وذلك عند تنفيذ الجرائم الإرهابية ، إذ بالرغم من الإجراءات الأمنية الوقائية التي تحيط بالأماكن أو الشخصيات أو وسائل المواصلات الهامة والمتوقع تعرضها لعمليات إرهابية ، إلا أن التنظيمات المتطرفة تستغل للثغرات الأمنية وتفاجي للجهات الأمنية بتنفيذ عملياتها الإرهابية .

هـ - عدم مراعاة إمكانية تعرض الأطفال والشيوخ والنساء

كضحايا للعمليات الإرهابية :

فقد يكون ذلك مقصوداً من أجل زيادة الإثارة لدى الرأي العام في المجتمع وإحراج النظام السياسي أمام المجتمع وإظهاره بالعجز عن توفير الأمن والطمأنينة .

و- ولاء الإرهابيين المكلفين بتنفيذ الجرائم الإرهابية للتنظيمات المتطرفة

ويكون ذلك ولاءاً عميقاً للتنظيمات التي ينتمون إليها ولأهدافها وقيمها ، حتى لو كان ذلك على حساب أرواحهم .

ز- ترك آثار العمليات الإرهابية في أذهان المجتمع المقصود سنوياً: ويصبح تاريخ حدوثها ذكرى ذات دلالات محددة سواء لدى الجماعات الإرهابية أو على النظام السياسي أو على النظام الأمني أو حتى على المستوى العالمي، وبعد ١١ سبتمبر كتاريخ ومثال واضح على ذلك .

ح - استخدام أحدث الأسلحة وأكثرها فتكاً وتدميراً:

إذ يلاحظ ذلك من نوعية وحجم المتفجرات التي استخدمت في عمليات إرهابية نفذت وفي العمليات التي تمكنت السلطات الأمنية من ضبطها قبل تنفيذها .

ط - استخدام أحدث وسائل الاتصالات ويتم توظيف أحدث التقنيات العلمية في نشاطات التنظيم :

وذلك من الأجهزة اللاسلكية المشفرة وأجهزة الهواتف المتنقلة والتي تعمل على نطاق إقليمي أو عالمي ، وتستغل الأجهزة المسروقة ، كما تستخدم أجهزة تحديد المواقع ، والأهم من ذلك ماتوفره شبكة الإنترنت من خدمات

ى - تدويل الجرائم الإرهابية:

إذ لا يقتصر التعامل مع الإرهاب على الأفراد القلائل الذين نفذوا الجرائم الإرهابية أو الذين قبض عليهم قبل إتمام عملياتهم ، بل يتطلب ذلك التعامل مع الأشخاص والتنظيمات والأحزاب والدول التي تدعمهم .

ك - إعلان مبادئ التنظيمات المتطرفة والجماعات الإرهابية:

وعادة تكون مبررات ومبادئ نبيلة من وجهة نظر تلك التنظيمات للعمليات التي تقوم بها ، بينما تتفق جميع الديانات السماوية والقوانين الوضعية وكافة الأعراف الإنسانية على أنها أعمال إجرامية غير مقبولة ، خاصة إذا كان من بين الضحايا الشيوخ والنساء والأطفال .

والمتتبع لهذه السمات يستخلص منها الملامح التالية :

أ- الحرص على استخدام العنف بشتى صورته .

ب- تحقيق الرعب كنتيجة وكهدف في الوقت ذاته .

ج- استهداف ضحايا ليس بالضرورة أن يكونوا مقصودين .

د- وجود أهداف سياسية .

هـ - استخدام التقنية الحديثة واتباع أساليب حديثة ومبتكرة في كل عملية

أشكال الإرهاب

وتلعب أهداف التنظيم المتطرف وغاياته دوراً في جعل الإرهابيين يتمتعون بقدر عالٍ من المهارة في استخدام العنف ، وذلك من أجل جذب الانتباه ، وفي كثير من الأحيان تكون الغاية المرحلية هي تحقيق شهرة ودعاية للتنظيم والكثير منها تحقيق أكبر قدر ممكن من التدمير والخسارة تجاه النظام السياسي في الدولة .

ويمكن عرض أهم أشكال الجرائم الإرهابية فيما يلي:

(أ) عمليات التفجير :

وتعد الأسلوب الأكثر شيوعاً واستخداماً وانتشاراً في معظم الجرائم الإرهابية على مستوى العالم ، وذلك لعدة أسباب من أهمها أنه الأسلوب الذي يمنح الفرصة الكافية للإرهابي لإكمال العملية بنجاح مع إمكانية الانسحاب من مسرح الجريمة دونما القبض عليه أو اكتشافه ، إضافة إلى أن هذا الأسلوب يتميز في أنه يحدث في حال وقوعه قدرة عالية على جذب الانتباه من قبل الجماهير ومن قبل وسائل الإعلام ، وبذلك تتحقق الغاية المرجوة وهي الرعب والإثارة في الجماهير والتأثير السلبي في موقف السلطة السياسية مع التقليل من حجم الأفراد المشاركين في تنفيذ الجرائم الإرهابية .

ب) الاختطاف:

وهو شكل آخر من الجرائم الإرهابية ويوجه حيال الشخصيات السياسية ويعد اختطاف رئيس وزراء إيطاليا (الدومورو) في السبعينات من القرن الميلادي الماضي ، واختطاف وزراء بترول أوبك في فيينا خلال الثمانينات خير مثال على ذلك .

ج- احتجاز الرهائن :

وهو شكل آخر من أشكال الجرائم الإرهابية ويستخدم من قبل الجماعات الإرهابية من أجل الحصول على مكاسب سياسية تتعلق بمطالب التنظيمات التي يتبعونها ، والضغط على الحكومات والأنظمة السياسية الحاكمة لتحقيق مطالبهم ، وقد يسعى الإرهابيون إلى الحصول على مكاسب اقتصادية من أجل الحصول على الأموال اللازمة لاستمرار التنظيم .

د- المصادرة والابتزاز:

وهي من الأشكال الشائعة التي تستخدمها التنظيمات من أجل الحصول على الأموال وذلك من خلال السطو المسلح ومصادرة بعض الأموال أو بابتزاز بعض الأشخاص أو الشركات على شكل الحراسة والحماية ، وقيام التنظيمات بالابتزاز تعد من وجهة نظرهم ضرورة قصوى تدعوها الحاجة لكي يتمكن من الاستمرار وتحقيق أهدافه

هـ - تخريب وتدمير المنشآت الهامة :

وهو شكل من أشكال الجرائم الإرهابية ويتم ذلك حيال المنشآت الإستراتيجية والحيوية والهامة بتخريب وتدمير تلك المنشآت، كما يتم ذلك حيال مراكز المعلومات والوثائق عن طريق سرقة المعلومات أو تدميرها أو تخريبها.

و- التهديد بالمعلومات الكاذبة :

وهو إحدى العمليات التي يستخدمها الإرهابيون ، وصحيح أنها لا تؤدي إلى حوادث إرهابية حقيقية ، إلا أنها تحقق آثار إيجابية للإرهابيين ، منها : إنهاك الجهاز الأمني والسلطات المختصة ومنها إثارة الرعب في المجتمع وخلق حلة من الفرع لدى المواطنين ، كما أنها تساعد الإرهابيين على قياس الثغرات الأمنية ومدى قدرة الأجهزة الأمنية في التفاعل مع الحالة.

الاغتيالات :

وتوجه حيال الشخصيات الهامة والسياسية في النظام السياسي الحاكم والتي يعتقد التنظيم والإرهابيون أن اغتياله سيحقق شيئاً من الأهداف التي حددها التنظيم ، ويعد السياسيون والموظفون الحكوميون نوا المناصب الحساسة والشخصيات العامة في المجتمع أهدافاً للتنظيمات المتطرفة وجماعاتهم الإرهابية ، ويعد اغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات ورئيس الوزراء النقراشي خير دليل على ذلك

ح- خطف الطائرات:

ويعد من أهم أساليب الإرهاب خاصة منذ السبعينات من القرن الميلادي الماضي ، وهو ما أدى إلى زيادة اهتمام السلطات على مستوى العالم بتأمين سلامة الطيران المدني واتخاذ إجراءات وقائية دقيقة لتفتيش الركاب قبل صعودهم وإيجاد حواجز بين الركاب وطاقم الطائرة ، وكذلك تعيين حراسات قوية ومدرّبة لمراقبة الرحلات الجوية لضمان أمنها وسلامتها وتعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ خير مثال على استخدام الطائرات في الجرائم الإرهابية ، خاصة أن هذا الأسلوب يحقق العديد من الأهداف التي ترسمها المنظمات الإرهابية ، بل أنها تعد من أفضل السبل اقتصاديا وعسكريا وسياسيا مقارنة بأشكال الإرهاب الأخرى

عوامل نجاح تنفيذ الجرائم الإرهابية.

هناك العديد من العوامل التي تساعد على نجاح الجرائم الإرهابية ، منها ما يتعلق بمهارة منفذي العمليات ، ومنها ما يتعلق بطبيعة العمل التنظيمي السري ومنها ما يتعلق بطبيعة الضحية ، ومنها ما يتعلق بمدى قدرة النظام الأمني على تحقيق الأمن الوقائي للأهداف المتوقع تعرضها لعمليات إرهابية ، ومن الممكن تحديد هذه العوامل بدقة فيما يلي :

أ- الحركية :

ويشير عبد المطلب إلى أن أفراد التنظيمات المتطرفة والجماعات الإرهابية يتمتعون بفرصة التحرك وسط المجتمع بسهولة وحرية

لمدة طويلة ، باعتبارهم من أفراد المجتمع ولا يمارسون أنشطة مخالفة لمعايير وقيم المجتمع أو ينادون بأفكار متطرفة بشكل علني ، ومع ذلك يتمتعون بالقدرة السريعة على التحرك المكاني السريع ويستفيدون من وسائل النقل المختلفة بل ويوظفون وسائل الاتصالات الحديثة للقاءاتهم واجتماعاتهم وتلقي الأوامر ورفع التقارير دونما خطورة تذكر على تحركاتهم ، خاصة أنهم يعملون في خلايا صغيرة.

ب- السرية المطلقة وأمن المعلومات والعمليات :

وفي هذا الجانب يؤكد بولتز وآخرون أن الانتماء للتنظيم المتطرف والانخراط في أنشطته المضادة للنظام السياسي والقانون المتبع وتنفيذ الجرائم الإرهابية التي تخدم أفكار التنظيم ومبادئه تتم بطريقة سرية ومعقدة تضمن أمن المعلومات والعمليات. فمثلا يلاحظ أن أسلوب التعامل بين أفراد التنظيم بأسماء حركية بعيدة عن المعلومات المدونة في وثائقه الشخصية الحقيقية، كما هو معلن عن الأشخاص المتهمين في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، ويلقن أفراد التنظيم بعدم الحرص على معرفة معلومات أكثر مما تقتضي الحاجة عن الأعضاء الآخرين ، خاصة منفذي الجرائم الإرهابية، وذلك حرصا على سلامتهم وسلامة التنظيم وعملياته المستقبلية

ج - الأنظمة القانونية في الدول الديمقراطية :

وهذا العامل يساعد الإرهابيين المتورطين في جرائم إرهابية على الفرار من دولهم إلى دول ذات دساتير وقوانين إجرائية صارمة تستوجب الدقة في الحصول على أدلة إثبات وإجراءات مطولة للمحاكمة ، ناهيك عن الدول التي تمنح حق اللجوء السياسي لبعض المتهمين في قضايا إرهابية بحجة أنهم هاربون لتعرضهم لاضطهاد سياسي في بلدانهم.

د - سهولة الحصول على الأسلحة والمتفجرات:

إذ يستطيع الإرهابيون وباستخدام التقدم العلمي والتطور التقني الحصول على الأسلحة والمتفجرات ، فصناعة المتفجرات من مواد أولية موجودة في البيئة المحلية قضية أصبحت غاية في السهولة ، ناهيك عن وجود خبراء في الجماعات الإرهابية يقومون بتدريب عناصر التنظيم على صناعة وتجهيز وتفجير العبوات المتفجرة الناسفة ، كما أن هناك بعض المنظمات والتنظيمات المنحرفة تقدم خدماتها مجاناً على الإنترنت لتعليم الأفراد كيفية عمل ذلك.

هـ - ضعف الحماية الأمنية :

تحرص الأجهزة الأمنية المختصة على وضع خطط وإجراءات حماية وقائية على الأشخاص والأماكن ووسائل المواصلات التي يمكن أن تكون أهدافاً محتملة للعمليات الإرهابية ، ومعلوم أن الإجراءات الأمنية تزداد كثافة عند حدوث عمليات إرهابية حقيقية أو حتى عند حدوث بلاغات كاذبة وتبدأ الإجراءات في التراخي مع

طول الوقت وعدم حدوث أي بوادر خطورة أمنية ، الأمر الذي يجعل المنظمات المتطرفة والإرهابية تترصد باستمرار مدى قوة وصلابة الإجراءات الأمنية الوقائية وتبحث عن نقاط الضعف التي يمكن استغلالها والدخول من خلالها وتنفيذ عملياتها الإرهابية

و - المستوى العلمي الرفيع للقيادات :

يشير عبد المطلب (2002) أن قيادات التنظيم يتمتعون بمستوى رفيع من التأهيل والتدريب ، ونسبة عالية من الذكاء تجعل منهم إداريين ناجحين ، وهنا فإن بإمكانهم استخدام آخر ما توصلت إليه التقنية الحديثة ، وتوظيف قدراتهم في الترويج لأفكار التنظيم وتجنيد الأعضاء الجدد ، واستغلال هفوات النظام السياسي الحاكم وتضخيمها أمام العامة ، وتبرير عملياتهم أمام العامة أيضا بأنها الحل الأمثل لتحقيق الأهداف النبيلة التي ينادون بها ، خاصة أنهم أبناء السبّة ذاتها ومن ذات المجتمع ، وبالتالي فإنهم يستفيدون من آخر ما توصلت إليه العلوم والتقنية كالإنترنت وشبكات المعلومات استفادة مباشرة ، ويستفيدون من نتائج الأبحاث في علم النفس الاجتماعي والتسويق في بث أفكارهم وإقناع الأفراد المرشحين الجدد ، وتدريب أشخاص محددين ذوي مهارات خاصة في التجنيد .

العوامل الدافعة للإرهاب

العوامل البيئية

العوامل البيئية هي العوامل التي قد تحيط بالسلوك الإجرامي وتؤثر فيه ويمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات :

المجموعة الأولى هي العوامل التي تحيط بالإرهاب باعتباره ظاهرة عالمية، والمجموعة الثانية هي العوامل التي تحيط بالإرهاب في البيئة العربية، والمجموعة الثالثة هي العوامل التي تحيط بالإرهاب باعتباره ظاهرة في حياة الفرد، والمجموعة الرابعة هي العوامل التي تحيط بفعل الإرهاب .

عوامل البيئة الدولية :

وهي العوامل وثيقة الصلة بكيان المجتمع الدولي ، والنظم السائدة فيه والقيم والمبادئ التي يعتنقها ، ولو نظرنا إلى البيئة الدولية لهالنا اتساع دائرة العنف وازدياد عدد العمليات الإرهابية التي تتجاوز آثارها حدود الدولة الواحدة لتمتد إلى عدة دول مكتسبة طابعاً عالمياً كما أصبح الإرهاب عنصراً فعالاً في عمليات اتخاذ القرار السياسي وأسلوباً تتخذه الدول لإكراه خصومها على الانصياع لما تفرضه عليها من أوضاع جديدة في المجال السياسي ورأى البعض في الإرهاب وسيلة مبررة ومقبولة للرد على القهر ودفع الظلم .

وعلى الرغم من صعوبة حصر جميع حالات الإرهاب على الساحة الدولية إلا أن النظرة السريعة والشاملة توضح أن نصف الأعمال الإرهابية في السبعينات قد ارتكبت في أوروبا ، ٢١% في أمريكا

اللاتينية و ١٤% في أمريكا الشمالية ، و ١١% ارتكبت في الشرق الأوسط ، وفي عام ١٩٧٨ م حدث تغير ملحوظ في هذه النسب وشهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تزايداً كبيراً في عدد العمليات الإرهابية .

وإن كانت لم تصل النسبة الخاصة بأوروبا أو أمريكا اللاتينية ، والواقع أن عوامل البيئة الدولية التي أدت إلى انتشار الإرهاب أوجزتها دولة الإمارات العربية المتحدة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عدة عوامل ووافقتها على ذلك كثير من الدول العربية .

وهذه العوامل هي:

١- عدم قدرة منظمة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها وتطبيق مبادئها الهادفة لوضع حد لكل أشكال الاستعمار والظلم والاضطهاد والعنصرية وبالتالي عدم قدرتها على ضمان حقوق الإنسان وحياته الأساسية .

٢- عدم قدرة الأمم المتحدة على إقامة تعاون دولي جدي ، وحسم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدول عن طريق النمو ، والتقليل من الهوة السحيقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وتحقيق مستوى حياة أفضل للغالبية العظمى من الشعوب بكرامة وشرف .

٣- عدم قدرة المنظمة على إيجاد تنظيم عادل ودائم لعدد من المشاكل الدولية مثل اغتصاب الأراضي والنهب والظلم والاضطهاد، وهي حالة كثير من الشعوب وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني .

٤- عدم قدرة المنظمة على تطبيق الحلول المتبناة بالإجماع أو الأغلبية بفرض عقوبات ضد الدول المعتدية على دول أخرى أو ضد الدول التي تنتهك قواعد القانون الدولي ، الأمر الذي يشجع هذه الدول على التماادي في أعمالها وارتكاب أعمال أخرى جديدة من جهة ويصعد من مواجهة هذه الأعمال من جهة أخرى .

ونضيف لهذه الأسباب سبباً آخر يظهر في الصحف الرسمية لبعض الدول وفي وسائل إعلامها السمعية والبصرية ، وهو تساهل بعض الدول وإتباعها سياسة العين المغفلة إزاء بعض الأعمال الإرهابية التي ترتكب فوق أراضيها من تنظيمات إرهابية كالاغتيالات على ممثلي الدول الأجنبية والدبلوماسيين وبعض الشخصيات العامة واختطافهم واغتيالهم وغير ذلك من الأعمال .

والمجتمع الدولي كانت تحكمه بعد الحرب العالمية الثانية قوتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، أما الآن وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي أصبحت تسيطر عليه قوة واحدة هي المتحكمة في قرارات مجلس الأمن الذي يملك السماح باستخدام القوة العسكرية طبقاً لشروط وأوضاع معينة لإعادة الحق إلي نصابه ، وساهم التعسف الإسرائيلي والتحيز الأمريكي لها وتجاهلها لحقيقة مايدور في الشرق الأوسط في دفع الشباب إلي القيام بأعمال بعضها يدخل في إطار الكفاح المسلح ضد المستعمر الغاصب وبعضها طال أبرياء ، فدخل في نطاق الأعمال الإرهابية ، فإسرائيل بدلاً من السير بإخلاص في اتجاه السلام عمدت إلي تنفيذ سياسة الهيمنة ومحاولة

الحصول على كل المكاسب في المفاوضات السياسية دون تقديم تنازلات والاستمرار في احتلال الأراضي العربية ، والتهاون مع الإرهاب الصهيوني اليميني حتى بعد اغتيال قادتها ، والإعلان عن ذلك ، أما الانحياز الأمريكي فكان واضحاً ، واستخدامها لحق الفيتو في مواجهة أي قرار يتخذه مجلس الأمن لاستخدام القوة العسكرية ضد إسرائيل حتى بعد ضرب جنوب لبنان في مذبحة روعت العالم في شهر إبريل ١٩٩٦م ، بالإضافة إلى دخولها في ترتيبات أمنية وإستراتيجية تتضمن تعاون مخابرات بين البلدين ، وتزويد إسرائيل بإمكانيات متطورة لمواجهة المقاومة ، واستفادة إسرائيل من أقمار التجسس الأمريكي ، وضمان أمريكا لتفوق إسرائيل عسكرياً في الشرق الأوسط ، ورصد أمريكا لمبلغ مائة مليون دولار لمواجهة الإرهاب من نظرها وأعمال الكفاح المسلح من وجهة نظر العرب . وبالنسبة للإخوان المسلمين كانت لهم تجربة ناجحة في الهجرة إلى الخارج للبحث عن مصادر للتمويل واكتساب قاعدة من الأنصار ، لذا حاولت الجماعات المتشددة في العالم العربي الاستفادة من هذه التجربة فهاجروا إلى بلاد آسيوية وأوروبية وأمريكية ، ولم تكن هذه البلاد مجرد محباً أمين للاحتفاء فيه فقط ولكنها وفرت مناخاً مناسباً لممارسة النشاط السياسي وعقد الاجتماعات ، كما شكلت مراكز للدعم والتمويل ، واستفادت المنظمات من حرص الدول الغربية على حماية حقوق الإنسان ونظرتهم إلى أعضاء الجماعات المتشددة باعتبارهم هاربين من النعدي على حقوقهم في أوطانهم ومنح

البعض منهم حق اللجوء السياسي ، ومن جهة أخرى مثلت بعض البلدان ذات الطبيعة الخاصة مجالاً مناسباً لاستخدامه من قبل تلك العناصر للتدريب الرياضي والعسكري وخاصة في المناطق الريفية والجبلية ، وساهم الجهاد في أفغانستان في تطوير مستوى أداء الجماعات في العمليات العسكرية ليس فقط من ناحية استخدام تقنيات متطورة ، ولكن من جوانب أخرى مثل رصد الشخصيات المستهدفة وجمع المعلومات الدقيقة عنها واختيار مسرح العمليات والعمل عليه بكفاءة تامة .

ومن العوامل البيئية الدولية التي ساهمت في تضخم العمليات الإرهابية في الوطن العربي مايلي :

- ١- تعد بعض الدول أن استضافتها للعناصر الإرهابية جزء من سعيها لتحقيق أهداف خارجية ومن ثم لايسهل إقناعها بتسليم المجرمين الهاربين أو رفع حمايتها عنهم .
- ٢- وجود صعوبات قانونية وسياسية في بعض الدول الغربية تحول دون تسليم الإرهابيين الهاربين .
- ٣- تمتع عدد كبير من هؤلاء الهاربين بحق اللجوء السياسي والذي يجعل من تسليمهم مشكلة دولية تتناقض مع المبادئ المتفق عليها دولياً بشأن اللجوء السياسي .
- ٤- نشاط منظمات حقوق الإنسان في الدول الغربية التي تنظر إلي هؤلاء الإرهابيين باعتبارهم مضطهدين بسبب أفكارهم ومعتقداتهم السياسية، وليس بسبب ارتكابهم لجرائم دموية في بلادهم .

٥- وجود بعض الدول التي تعاني من الحروب الأهلية وانعدام السيطرة الحكومية وترحيب الفصائل المتناحرة بالإرهابيين للانخراط في صفوفهم

عوامل البيئة العربية :

ويبرر قنوم بعض الجماعات الإسلامية إلى استخدام العنف
بأسباب التالية :

١- الهجوم الشرس على كل ماهو إسلامي دون تمييز في بعض الدول العربية والدليل على ذلك أن رجال الأمن في بعض هذه الدول على أثر العمليات الإرهابية يعتقلون كل شاب ملتح يتردد على المساجد .

٢- رجال الصحافة والإعلام والسلطات التنفيذية يبيتون النوايا السيئة لرجال الاقتصاد المسلمين ويتهمونهم بتخريب الاقتصاد العربي ، أما اللصوص من رجال البنوك والأعمال ومحترفي العمولات والمرتشين ، وأصحاب الملايين من تجار المخدرات والأغذية الفاسدة فهم الشرفاء المخلصون لحزبهم ونظامهم ولا عليهم إذا تجاوزوا الحدود فهم أهل الثقة المقربون .

٣- إهدار بعض المسؤولين لحقوق الشعب واعتدائهم على أمواله وحرماته ومقدساته الأمر الذي يدفع الشباب المطحون إلى اليأس والدفاع عن نفسه واستخدام العنف للرد على ظلم وقسوة بعض المسؤولين .

٤- شباب الأمة فاقد الأمل في المستقبل ، وهو يسير في نفق مسدود مظلم ، الأزمات تحيط به من كل جانب : البطالة ، الغلاء ، مصادرة الفكر والرأي ، إدمان المخدرات ، اختلال العدالة ، العادات والقيم المستوردة المفروضة على المجتمع ، الإعلام المنحرف وعصابات للتجسس تعمل لحساب أعداء الوطن ولا تقربها يد العدالة .

٥- تعدي السلطة هو الذي يشل حركة الناس ويقيد حرياتهم ويوقف فيهم النمو الفكري والاجتماعي ، وهو الذي يحرك إرهاب الأفراد وبخاصة عندما تستأ سد بكل هيلمانها على فرد وتضعه في سجونها لتعذيبه وتتكلم به لكي تقهره .

٦- صور الفساد المنتشرة أمام شباب عاجز عن تكوين أسرة في الوقت الذي يجد من ينفق في ليلة واحدة ماتعجز أن تتفقه أسرة في عام كامل .

ولعل ندوة ظاهرة التطرف والغلو في المجتمع الإسلامي والتي أقيمت في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بالرياض في شهر مارس ١٩٩٨م ضمن فعاليات المهرجان الوطني للتراث والثقافة (الجنادرية) هي التي رسمت أكثر من غيرها صورة لعوامل البيئة العربية والإسلامية الدافعة

للإرهاب ، حيث ركز (طنطاوي) على أن التطرف هو نتيجة لأفكار وقناعات منحرفة ، ورد ذلك إلى التفسير الخاطئ للنصوص الدينية بالإضافة إلى أن عدم تطبيق العدالة الاجتماعية يشعر الإنسان

بالظلم والاضطهاد وعدم الأمان ، مما يدفعه إلى الجنوح نحو التطرف ، ورأى الشيخ مناع القطان أن التطرف يعود إلى عدة أسباب منها الوقوف على بعض ظواهر النصوص دون الرجوع إلى غيرها مثل الخوارج الذين بظاهر النص في تكفير مرتكب الذنب ، ومنها الضغط النفسي إزاء بعض ما يظهر في المجتمعات من انتهاك لأخلاق الإسلام مثل الانحراف الخلقي والعقائدي وسن القوانين التي تخالف الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى ما تفرضه سلطات الحكم في بعض البلاد من قوانين استثنائية تحد من نشاط الأفراد وحررياتهم ، ومنها أيضاً انخراط العاطلين والعاجزين عن الكسب في الجماعات المتسترة باسم الدين واستغلال عضويتهم فيها لارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال ، وأكد الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد إمام وخطيب المسجد الحرام على أن الموصوفين بالتطرف من المسلمين لا يمثلون إلا شريحة صغيرة من المسلمين ولكنها شريحة عالية الصوت ، وبين أن الغرب مسئول مسئولية مباشرة عن التطرف في العالم الإسلامي والعربي لاستعمارهم ديار الإسلام حقبة من الزمن ، وأشار إلى أن الهزائم التي منيت بها البلدان العربية سواء العسكرية مثل حرب ١٩٦٧م أو الاقتصادية ، وبرز الفوارق الطبقيّة من العوامل الهامة الدافعة إلى الإرهاب (الشرق الأوسط الصادرة بتاريخ ٩ / ٣ / ١٩٩٨م ، ص ٩) وفي نفس السياق يرى بعض المحللين السياسيين أن التربة الحقيقية التي أنبتت التطرف والعنف هي الخلطة التي حدثت في شخصية العربي

ووصلت بها إلى أزمة الهوية ، مما أدى إلى تفسخ اجتماعي عام أدى إلى اهتزاز مكانة الأب في الأسرة ، والمعلم في المدرسة . والرئيس في العمل وانتشرت في بعض البلدان العربية ظاهرة التطاول على الكبار وفقدان احترام الأجيال السابقة ، واختفاء الاعتراف بالجميل ، وانعدام الوفاء ومد يد المساعدة للشيوخ والأطفال والضعفاء والمساكين ، والمتابع لبرامج بعض القنوات الفضائية التي تناولت الصراع العربي الإسرائيلي لابد أن تهتز ثقته في أبطاله فما بالك بالشباب الذي لم يجد أمامه سوى العنف طريقاً للحصول على ما يعتقد أنه حق له .

عوامل البيئة الخاصة بالفرد :

هي العوامل الخارجية التي تحيط بشخص الفرد فتدفعه إلى ارتكاب الأعمال الإرهابية وهي عوامل كثيرة ومتعددة ، منها الأسرة التي ينشأ فيها الفرد ، والمدرسة التي يتلقى فيها العلم ، والبيئة التي يعمل فيها ، وبيئة رفاقه أو أصدقائه ، وفيما يلي أثر هذه العوامل على الفرد بالنسبة لجريمة الإرهاب .

الأسرة:

تشكل الأسرة في جميع أنحاء العالم تقريباً الإطار الرئيسي الذي ينمو فيه الطفل ، وهي التي تيسر له النمو من وقت مولده حتى بداية سن المراهقة ، وفيها يكتسب الطفل اتجاهاته ومواقفه الأساسية إزاء نفسه وإزاء الآخرين والأسرة العادية السوية التي تتمتع بالرخاء الاقتصادي وتتميز بسلامة أفرادها النفسية والعضوية ويسودها

التوافق الحضاري والأخلاقي ، تتيح للطفل فرصة النمو وتهيئ له
الأمل في مستقبل مشرق ، أما الأسرة التي تفتقد عنصراً من عناصر
اكتمالها فهي التي يمكن أن تعد عاملاً من العوامل الدافعة للإرهاب .
ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أن الأسرة غير السوية لا تؤدي حتماً
بالفرد إلى ارتكاب الجريمة فثمة أشخاص نشأوا في أسر بائسة
ممزقة ولكن قوة الوازع الديني جنبهم طريق الجريمة .

المدرسة:

هي المجتمع الذي ينضم إليه التلميذ بعد فترة طفولته الأولى ، وفيها
تحدث اتصالاته الاجتماعية مع المعلمين والإداريين وزملائه
الدارسين ، ويقضي الفرد في المدرسة فترة طويلة ، فالمدرسة هنا
تعني البيئة التي يتلقى فيها الفرد دراسته من الابتدائي إلى الجامعة ،
وفيها يبتعد الفرد عن رقابة الأسرة وسيطرتها ، ويتلقى المعلومات
والمهارات والمعارف التي سيحتاج إليها في مجال العمل ، وفي
إطار الأسرة والمجتمع ، والأصل أن يمتد دور المدرسة إلى غرس
القيم الاجتماعية في الطفل ، وتلعب المدرسة دوراً هاماً في حياة
الفرد فهي تملك إذا ما أدت دورها بطريقة تربوية سليمة أن تأخذ
بيده إلى بر الأمان وتجعله شخصاً نافعاً لأسرته ووطنه ، وإذا لم تقم
المدرسة بدورها التربوي فقد يأتي الفرد سلوكاً إجرامياً يتمثل في
جريمة الإرهاب أو أي جريمة أخرى ، وقد ثبت من دراسة أجريت
على أعضاء الجماعات الإسلامية المتشددة في مصر أن أدنى نسبة
كانت من العمال والفلاحين وأكبرها كانت من الطلبة وبالذات طلبة

الجامعات الحديثة وليست الأزهرية ، أي من المتعلمين تعليماً مدنياً حديثاً وليس تعليماً دينياً ، ومرد ذلك أن التعليم الديني يجعل الطالب أكثر فهماً لقواعد الإسلام وأصوله ولا يجعله ينزع بسهولة فيما تروج له الجماعات المتشددة والتي تؤمن إيماناً عميقاً بضرورة السعي إلى تطبيق مشروعاتها السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعتقد أنه يمثل جزءاً عضوياً من رسالة الإسلام وتغرس ذلك الفكر في أعضائها .

بيئة العمل:

يرى علماء الإجرام أن النشاط المهني للفرد والبيئة التي يزاوُل فيها هذا النشاط لهما تأثير بالغ على ظاهرة الإجرام ، وقد ثبت من الدراسة التي أجريت على أعضاء الجماعات الإسلامية المتشددة أن ضيق مساحة الأراضي الزراعية ، وعدم تنوع القاعدة الاقتصادية ، وإهمال الريف وتدهور الخدمات الأساسية فيه كانت وراء الهجرة من الريف إلى المدن وخاصة العاصمة القاهرة ، وهو ما يسمى بظاهرة التكدس الحضري ، وكان أغلب المهاجرين من الريف أميين وغير مهرة يصعب إلمажهم في العملية الإنتاجية ، ومن ثم يعملون بأعمال هامشية غير منتجة ، وهي أعمال تعاني من قلة العائد وزيادة وقت الفراغ ، وأصبح هؤلاء العمال عائقاً أمام جهود التنمية بالمدن ، أدى ذلك إلى ازدياد نسبة الإحباط الاجتماعي ، سواء بالنسبة للطبقات الاجتماعية الجديدة ذات الأصول الريفية ، بعد تزايد طموحها الاجتماعي والسياسي من جراء حياتها في المدن

أو بالنسبة للطبقة المتوسطة في المدينة التي نافستها الطبقة الجديدة في فرص العمل والحياة ، وفتح الباب بذلك لكثير من مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي جسدتها بشكل واضح المناطق الحضرية العشوائية ، فكانت أرضاً خصبة لنشاط جماعات الإسلام السياسي .

بيئة الأصدقاء أو الرفاق :

الفرد ميال بطبعه إلى الانضمام لغيره ممن يقاربونه في السن ويشابهونه في العادات ، بقصد قضاء وقت الفراغ ، وتلعب الصحبة دوراً هاماً في نموه ، فهو يؤثر بالصحبة ويتأثر بها ، وغالباً ماتكون الصحبة هي المصدر الذي يزود الفرد بالمعلومات عن الجماعات المتشددة ومرجعيتها الدينية المقدسة التي يتم تفسيرها بالشكل الذي يؤدي إلى الإمعان في ممارسة الإرهاب الذي يكتسب صفة شرعية ودينية مقدسة ويبرر العنف تجاه السلطة بروايات عن مطاردة الشباب المسلم والزج به في غياهب السجون الذي أصبح عادة يومية في سجون الشرطة وغرفها المغلقة ، وعن تعذيب زوجات الشباب المسلم وأمهاتهم لالشيء إلا لأنهم يطالبون بتطبيق شرع الله ، وتحرص الجماعات الإسلامية على زرع رروح الأخوة في المنضمين لها وعلى تعويدهم على الطاعة لها والامتثال لأمرها .

عوامل البيئة الخاصة بالفعل :

هي العوامل المهيئة لارتكاب جريمة الإرهاب والتي من شأنها إثارة النوازع الكامنة لدى الشخص وإظهار استعدادة فيقدم على ارتكاب

الجريمة يستغلونها في إقامة مجتمعات دينية تضم المسجد والمدرسة والمستشفى والنادي .

والأمر الذي يشجع على الإرهاب تعاطف بعض وسائل الإعلام مع الإرهابيين وإظهارهم بمظهر الأبطال الذين يتصدون للفساد ويجهزون على اللصوص والمرتشين والفاستدين التي تعجز أجهزة العدالة عن الوصول إليهم .

العوامل الشخصية :

العوامل الشخصية هي تلك الظروف التي تتعلق بشخص الإرهابي وتكوينه والتي يكون لادخل من قريب أو بعيد بسلوكه الإجرامي ، ويرى (زكريا) في أننا يجب ألا نسوى بين الإرهابي وبين غيره من مرتكبي جرائم العنف لأن مرتكب العمل الإرهابي كثيراً ما يعد نفسه ضحية وينظر إلي عمله على أنه مجرد رد فعل بسيط على إرهاب أعظم يمارسه المجني عليه أو تمارسه المؤسسة التي ينتمي إليها المجني عليه ، لذا يتعرض العمل الإرهابي ذاته للاختلاف الهائل في تحديد هويته فالدول تسمي المتمردين عليها إرهابيين ، بينما هؤلاء يطلقون على أنفسهم مناضلين من أجل إعلاء كلمة الله أو مناضلين من أجل الحرية والديمقراطية والعدل والمساواة ، فضلاً عن أن بعض الإرهابيين لا يحملون أي تكوين نفسي موجه ضد العنف بل إنهم قد يكونون على عكس ذلك أشخاصاً يتسمون بالرفقة والوداعة .

وقد أثبتت دراسة قامت بها المجالس القومية المتخصصة في مصر في ١٩/٣/١٩٩٣ د أن الإرهابيين طبقتان :

الطبقة الأولى:

طبقة الممولين والمخططين ، وهؤلاء يشتغلون بالسياسة الدولية والخارجية وعلى قدر كبير من العلم والدراسة ، وتتبى مخططاتهم عن فساد ضمير واختلال في النزعة الإنسانية بهدف تقويض الأمن والاستقرار في مصر ، وتحجيم دورها الريادي والقيادي في المنطقة العربية عن طريق الإضرار بها سياسياً واقتصادياً ، وشغل قادتها وأجهزتها بالإرهاب وأحداثه .

والطبقة الثانية :

هم المنفذون ورؤساؤهم المباشرون الذين يعملون كحلقة وصل بين المجموعة الممولة والمخططة والمجموعة المنفذة التي تقوم بأعمال إجرامية مباشرة كالقتل بمختلف أدواته وتدمير المنشآت وترويع الناس ، وهذه الطبقة إما طامعة في المال أو طامعة في السلطة ، وهي معروفة بضعف مستوى أكثر أعضائها الثقافي أو الاقتصادي ، وينتمي كثير منهم إلى فئات الشباب الفقير العاقل عن العمل لضعف مستواهم التعليمي أو لحرمانهم من التعليم ، وهم الأغلب الأعم ، يعيشون عيشة مغلقة لا ينعمون فيها بشيء من الراحة في السكن أو القدرة على الوفاء بمتطلبات الحياة المعقولة الأخرى ، ومنهم مخدوعون يسهل التأثير عليهم وإيهامهم بأنهم يؤدون واجباً مقدساً يتمثل في محاربة المجتمع الفاسد غير المسلم والعمل على اقتلاع جذوره ليقوم مقامه مجتمع يحيا فيه المواطنون

أسباب الإرهاب:

الأسباب العامة لظاهرة الإرهاب في العالم :

(١) أسباب جغرافية

إن اتساع حدود الدول بالنسبة للقوات المسلحة وأجهزة الأمن في أي دولة والتي تتسم بالضعف والانتماءات الطائفية لقيادتها يؤدي عادة إلى صعوبة تأمينها وفرض الرقابة عليها مما شجع التنظيمات الإرهابية على التسلّل من الحدود إلى داخل الحدود لتحقيق أهدافها والقيام بعملياتها كما أن الأماكن أو الدول التي بها تضاريس معينة تصلح كمخابئ للمتربدين تسهل العمليات الإرهابية ، وتشكل المناطق العشوائية والمتخلفة تحدياً خطيراً لأمن واستقرار الوطن والمواطن إضافة إلى تلك الأسباب الجغرافية ، فإن المناطق الحارة تعتبر مكاناً مناسباً لانتشار للجرائم السياسية أكثر من المناطق الباردة ، شأنها شأن جرائم الاعتداء على الأشخاص وإثارة الشغب وقد اتضح بالفعل زيادة عدد الإرهابيين وسهولة استقطاب الشباب في مناطق صعيد مصر على سبيل المثال ، لكن يبقى الجو البارد القارص مانعاً وحائلاً للوصول للمجرمين والقضاء عليهم لاسيما، إذا اعتصموا بالجبال ورؤوسها الشاهقة .

(٢) أسباب إعلامية:

يستخدم الإرهابيون الإعلام كسلاح للوصول إلى أهدافهم ، فكثيراً ما تلجأ المنظمات الإرهابية في العالم إلى ارتكاب العمليات الإرهابية

بغية لفت انتباه الرأي العام العالمي إلى قضيتهم التي يدافعون عنها من أجل إجبار الجهة المستهدفة على الرضوخ لمطالبهم ، ويرى بعض الباحثين أن برامج الإعلام التي تخذش الحياء وتشيع الفاحشة وتعلم الاستهتار بالقيم والمبادئ التي توجد البيئة الفكرية المناسبة للالتجاء إلى القوة والعنف والإرهاب لمواجهة تلك الدول ، وحول الدور الخطير الذي يمارسه الإعلام ، وما يتعرض له المجتمع المسلم وعلى الأخص الشباب من تيارات وأفكار تناقض القيم والمبادئ الإسلامية ومantج عن هذه الهجمة من ردود فعل سلبية أدت إلى الإرهاب فالشباب المسلم يصيب بعضهم طرف من تلك الهجمة الإعلامية الشرسة ، ففريق منهم جانبه التوفيق فتطرفوا في فهم الدين الإسلامي الفهم الصحيح ، كما يتعصب فريق آخر تعصباً أعمى وفي كلا الحالين يرجع السبب إما إلى سوء فهم لأحكام الدين والشرعية السمحة وإما إلى التأثير ببعض المذاهب الهدامة المستوردة وإما إلى الانقياد الأعمى لبعض المضللين الذين يتخذون من الدين تجارة ، وإما إلى فراغ ديني لم يجد من يسده .

إن غالبية وسائل الإعلام غارقة في برامج بعيدة عن واقع المسلمين المعاصر وبعيدة عن تطلعات الشباب وتلمس احتياجاتهم ومناقشة مشكلاتهم وبث الوعي الديني الصحيح مما يجعلها تساهم بشكل أو بآخر في تغذية الشعور بالتطرف والإرهاب .

(٣) أسباب اقتصادية:

الأزمات الاقتصادية للدول والمجتمعات المطحونة من الأسباب الخطيرة المحركة لموجات الإرهاب في العالم ، كما أن التقدم العلمي والتكنولوجي للأنظمة المصرفية في العالم زاد من سهولة انتقال وتحويل الأموال بين شبكات الإرهابيين ، ولا ننسى معاناة الأفراد في دول العالم الثالث من مشكلات اقتصادية تتعلق بالإسكان والديون والبطالة والفقر والتضخم في الأسعار والمواصلات والصحة كلها عوامل ربما دفعت الشباب للتطرف والإرهاب وهيأت الفرص للمنظمات الإرهابية لانتهاز ظروف الشباب الاقتصادية واستغلال ذلك لتحقيق أغراضهم .

(٤) أسباب أسرية :

التفكك الأسري، وغياب الدور الرقابي للوالدين على الأبناء وسوء المعاملة والتدليل الزائد من الوالدين أو الإهمال وغياب لغة الحوار مع الأبناء وإشراكهم في اتخاذ القرارات خاصة إذا كانت تتعلق مباشرة بمصيرهم كالتعليم والعمل والزواج .

(٥) أسباب فكرية:

يعاني العالم الإسلامي اليوم من انقسامات فكرية حادة بين تيارات مختلفة وأبرز هذه التيارات : تيار علماني : يدعو إلي بناء الحياة على أساس علماني بمنأى عن القيود الشرعية والتقاليد والعادات والقيم الاجتماعية حتى يتحقق للمجتمع التقدم والانطلاق نحو الحضارة وفي الجانب الآخر نجد التيار الديني المتطرف البعيد عن

الوسطية والاعتدال يعارض المدنية الحديثة وكل ما يتصل بالتقدم الحضاري ويرفضون ذلك بحجة أن هذه المدنية مدعاة للفساد الخلقي والتفكك الأسري والجمود في العلاقات الاجتماعية ، ولذا فكل جانب يرفض فكر الآخر ، ويقاومه وينظر إليه نظرة ريب وشك دون أن يحصنها ويقيمها ليصل إلى الحق والمبادئ الأساسية فيه ، وقد أوحى هذا الوضع لدى بعض المتطرفين من جهة المسلمين إلى حالة من الشد والجذب بين هذين التيارين ، مما حدا بهم في النهاية إلى سلوك طريق الإرهاب الذي لا يقره الدين ولا يتفق مع أي توجه حضاري .

٦) أسباب سياسية:

ويمكن إيجازها فيما يلي:

- ✦ سيطرة دولة على دولة أخرى (الاستعمار)
- ✦ التمييز العنصري
- ✦ استخدام القوة ضد الدول الضعيفة .
- ✦ التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى .
- ✦ الاحتلال الأجنبي (كلياً أو جزئياً)
- ✦ ممارسة القمع والعنف للتهجير أو للسيطرة على شعب معين .

٧) أسباب اجتماعية:

إن تفكك المجتمع وعدم ترابطه يؤدي إلى الشعور بعدم المسؤولية أمام هذا المجتمع والحرص عليه ، فالفراغ العقلي والنفسي أرض خصبة لقبول الأفكار الهدامة ، كذلك تجاهل المجتمع لمعاناة أفراد

من اضطهاد مهين وشعور الشعب بالجوع والحرمان والجهل ،
وانتهاك حقوق الإنسان وتدمير البيئة الطبيعية والحضارية
والاجتماعية والثقافية ، تؤدي في نهاية المطاف إلى خلق فئة ضالة
تسعى لإشباع وتعويض هذه الاحتياجات بطرق غير شرعية وكذلك
بطرق عدوانية .

٨) أسباب نفسية :

تلعب الجوانب السيكولوجية ومايعتريها من تغيرات دوراً هاماً في
هذا الخصوص ولاسيما عندما تتعرض تلك الجوانب لبعض
الاضطرابات التي تأخذ صورة أمراض نفسية أو تقلبات نفسية حادة،
وهذه الاضطرابات النفسية قد تعود إلى أسباب وعوامل وراثية كما
قد تعود إلى ضغوط عصبية مفاجئة نتيجة لمواقف معينة يتعرض
لها الفرد مثل هذه الجوانب النفسية قد تكون هي الدافع الحقيقي
للعديد من الأفراد نحو الأنشطة الإرهابية .

٩) أسباب تربوية:

من المعروف أن الأسرة هي النواة الأولى التي يلتحق بها الطفل
فسوء التربية الاجتماعية وغياب الأدوار الاجتماعية من قبل الوالدين
تؤدي إلى تغلغل الأفكار الخاطئة التي تغزو القلوب فيصعب اقتلاعها
، كذلك غياب دور المدرسة والتي تعمل على إعادة التنشئة
الاجتماعية وتعديل السلوك فإن أي خلل في هذه الأدوار يؤدي إلى
إنشاء شخصية غير سوية تحمل الأفكار والسلوكيات الخاطئة الكثير
والتي تكبر مع الفرد في مراحل النمو العمرية .

الأسباب الخاصة لظاهرة الإرهاب في العالم الإسلامي :

- ١- نقص التربية الدينية في بعض المجتمعات الإسلامية .
- ٢- إساءة الطريقة والأسلوب التربوي في توصيل الثقافة الدينية .
- ٣- الجهل بالدين وبفقه العصر ومقتضياته أدى بالشباب إلى إصدار الفتاوى والأحكام المختلفة للنصوص دون الرجوع للمختصين في العلوم الشرعية .
- ٤- التطورات على الساحة الإسلامية، والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
- ٥- الفراغ الديني لدى الشباب وانشغالهم بمسائل فرعية وخلافية في الدين
- ٦- عدم فهم حقيقة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن بيده تغيير المنكر بالقوة .
- ٧- الخضوع التام والطاعة العمياء لقادة الجماعات الإرهابية في بعض المجتمعات الإسلامية ، وذلك أيضاً لسد احتياجاتهم المادية .
- ٨- عدم المشاركة الإيجابية في الحياة الاجتماعية .
- ٩- عدم مراعاة حرمة الضروريات الخمس عند الله عز وجل .

اتجاهات ظاهرة الإرهاب خلال العقدين الماضيين:

- (١) الاتجاه الرئيس الأول خلال الثمانينيات والتسعينات تمثل في زيادة سريعة في عدد وخطورة الصراعات العنصرية والعنصرية الدينية ، حيث ساد الإرهاب على نطاق واسع ضد عدو محدد ، وقد

أصبح المجتمع المدني عاملاً أساسياً في إجبار الإرهابيين على الهرب.

(٢) إن كثيراً من جماعات الإرهاب في الماضي واصلت هجماتها بدون الاستفادة من رعاية الدولة إلي حد اعتبارها مقاومة بدون قيادة إذ يقرر الأعضاء بأنفسهم القيام بأعمالهم الإرهابية عندما يجدون أنفسهم قادرين على إصابة أهداف تم تحديدها من قبل الجماعة مسبقاً.

(٣) إن مراجعة لاتجاهات الإرهاب على مدى العالم لا تؤدي إلي الاستنتاج أننا أمام ظاهرة جديدة تماماً من الإرهاب الحديث الذي حل محل إرهاب أنظمة الحكم القديم وحركات الإرهاب في السبعينيات والثمانينيات ، فقد مارست أنظمة الحكم الإرهاب ضد شعوبها لعقود من الزمن وأدى انتهاء الحرب الباردة إلي إزاحة كثير من أنظمة الحكم هذه من المسرح مرة واحدة ، ولكن الدول الرئيسية المعاصرة الراحية للإرهاب أصبحت جزءاً من المسرح العالمي لعقدين أو ثلاثة من الزمن ، إن معظم حركات الإرهاب الدولي العلمانية النشطة في أواخر التسعينيات نشأت في السبعينيات ومعظم الحركات التي كانت دوافعها دينية نشأت في الثمانينيات وهناك حركتان فقط ضمن تصنيف وزارة الخارجية الأمريكية للإرهاب الدولي لعام ١٩٩٦م نشأت في التسعينات.

(٤) من أكثر اتجاهات الإرهاب أهمية ومدعاة للقلق على مستوى العالم تزايد قدرة الحركات الإرهابية على القتل والاتجاه نحو

الهجمات التي لامتيز في الأماكن العامة ، وإذا كان هناك خيار أمام جماعات الإرهاب لاختيار سلاحها فإنها ستختار بلاشك أسلحة الدمار الشامل .

(٥) رغم استمرار التهديد بالأعمال الإرهابية فقد شهد عام ٢٠٠٠م تعهد المجتمع الدولي بالتعاون لمناهضة الإرهاب والقدرة على تعبئة الموارد لتصبح أقوى من قبل، ونتيجة لذلك واصل الإرهاب الذي ترعاه الدولة في التناقص وزاد العزل الدولي للجماعات والدول الإرهابية .

(٦) إن زيادة التعاون الدولي ضد الإرهاب وتعزيز الوسائل الدبلوماسية والعسكرية، قد أحدثا تحولاً في أهداف الإرهاب ومنهجه، فالهجمات العشوائية على السياح والقتل العمد لعمال المساعدات الأجنبية وعمال الإغاثة الدولية هي اتجاهات تثير القلق .

(٧) أصبحت حوادث الخطف واحتجاز الرهائن أكثر حدوثاً في أمريكا الجنوبية ودول الإتحاد السوفيتي " سابقاً "

(٨) الهجمات الإرهابية التي تستهدف البنية الاقتصادية التحتية يمكن توقع استمرارها بما فيها المتعلقة بتوزيع الطاقة والمواصلات والبنوك والسياحة

(٩) استخدمت تهديدات القنابل لتعطيل المواصلات والسياحة على نحو خطير وكان تأثيرها كبيراً داخل الدولة .

١٠) أصبح الإنترنت مصدراً يستخدم أكبر من قبل الإرهابيين للحصول على المعلومات وبث الدعاية وتحصيل الأموال والاتصال والتخطيط للعمليات.

١١) إمكانية تهديد الإرهابي للحكومة وتطبيقات الحاسب الآلي التجارية أمر يثير القلق والإنزعاج.

١٢) تزايد تهديدات " الأحداث الانتحارية " في بعض مناطق العالم وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط وسيريلانكا ويعزى ذلك إلى استخدام السيارات المفخخة بصورة فعالة.

١٣) إن استخدام غاز الأعصاب في هجمات إرهابية من قبل طائفة Aum Shinri Kyo في طوكيو عام ١٩٩٥م يمثل تجاوزاً للخطوط الحمراء وقد فجر هذا الموقف مسائل خطيرة.

١٤) هناك تزايد في الاتجاه نحو هجمات تفجير كبيرة على مراكز المدن.

١٥) هناك اتجاه واسع نحو تنفيذ هجمات قاتلة على نطاق واسع.

١٦) هناك اتجاه نحو القيام بهجمات واسعة لتخريب الاقتصاد الوطني من خلال تفجير مناطق تجارية ومالية وصناعات سياحية كما في مصر وتركيا.

١٧) هناك زيادة في احتجاز الرهائن من أجل الابتزاز ضد الأسر، والشركات، والحكومات.

١٨) هناك تعاون وثيق وواسع بين جماعات الإرهاب السياسي والجريمة الدولية المنظمة " مثل التحالف بين تنظيمات العصابات المنحلة في كولومبيا وبارونات المخدرات " .

١٩) لقد تغير تمويل الإرهاب مع سقوط الاتحاد السوفيتي وتطور تجارة المخدرات واتحادات أصحاب الأموال ورعاة الإرهاب ، إن رعاية الإرهاب تتغير كما أن طبيعة ودوافع الراعي للإرهاب سواء كانت دولة أو فرداً ممولاً للإرهاب لم تعد واضحة .

خصائص الإرهاب

خصائص الإرهاب:

ويقصد بها المظاهر والملاحم والعلامات المادية التي يُعرف بها الإرهاب، وتميز الأعمال التي يتصف بها الإرهابيون .

ومن أهم تلك الخصائص ما يأتي :

(١) قصد أشخاص معينين أو منشأة معينة بعمل إرهابي يخلق حالة شديدة من الرعب والفرع العام ، بقصد شل حركة الأشخاص المستهدفين ، وإرباكهم بطريقة تخلخل تصرفاتهم ، والقصد من ذلك توجيه رسالة إلى المجتمع المقصود بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وقد يكون موجهاً إلى جزء من السكان أو طبقة أو فئة اجتماعية معينة ، أو إلى حزب سياسي ، وعلى أي حال فالمقصود من الإرهاب بلوغ أهداف ترومها الحركة الإرهابية .

(٢) استخدام الوسائل التي تؤدي بطبيعتها إلى إحداث حال من الدمار الشامل أو القتل البشع حتى يتغلغل الرعب في نفوس المقصودين ، ومن أمثلة صور الإرهاب في العصر الحديث المذابح الجماعية ، وخطف الطائرات والأشخاص ، واحتجاز الرهائن ، بل واللجوء إلى الأعمال الانتحارية وغيرها من الوسائل العنيفة التي يعد استخدامها عند الإرهابيين غاية ووسيلة في الوقت نفسه ، فمن غير المتصور لديهم إحداث الأثر النفسي الذي يقود إلى الوصول إلى هدف الإرهاب دون اللجوء إلى وسائل عنيفة .

٣) لا يعد العنف في النشاط الإرهابي رئيساً في إحداث التأثير إلا إذا اقترن بالاستمرار والتنظيم من خلال عمليات إرهابية تؤدي إلى خلق حالة الرعب وإلا فإن العديد من الجرائم تحمل قدراً من البشاعة قد يفوق العديد من الأعمال الإرهابية ، وكذلك فإن بعض الجرائم الجنائية الفردية قد تكون أشد فظاعة ، ولكنها لا تشكل التهديد نفسه الذي تشكله العمليات الإرهابية ، لأنها فردية أو ذات هدف شخصي قريب ، ولا تتمثل فيها خاصية الاستمرار .

٤) استهداف المصالح والمرافق العامة التي يمكن أن يتعدى أثرها وينتشر على أكبر رقعة مكانية أو بشرية ممكنة .

٥) ومن خصائص الإرهاب أيضاً : الخروج على إجماع المجتمع " وهو ما يعبر عنه بالأغلبية " وبخاصة في المجتمعات العربية والإسلامية ، حيث تجنح الجماعات الإرهابية إلى مخالفة ما عليه إجماع عموم الناس من أهل الحل والعقد وغيرهم من العلماء وأهل المكانة ، مثل بعض حالات الغلو والتشدد والتطرف في الرأي ، الذي قد يجبر صاحبه على تكفير أعضاء المجتمع أو قيادته استناداً إلى أدلة مغلوبة وتأويلات خاطئة ، أو تفسيرات مغرضة ليس لها في الدين الصحيح أي دليل أو سند ، وليس لها من وسطية الإسلام وتشريعاته السمحة القويمة من القرآن والسنة أي حظ أو نصيب ، وربما تجرأ بعضهم على الفتيا بجواز القتل لأعضاء الدولة ورجال الأمن والقيادات الاجتماعية .

٦) تركيز الفكر الإرهابي على النيل من الحكام والولاة والعلماء والوزراء وأهل الحل والعقد ، وغمطهم حقهم بإغفال محاسنهم وتجلية مايقع منهم من خطأ وتضخيمه ، بل واستهدافهم في المخالفة " لأن مخالفة المجتمع لا تكسبهم الظفر بتعاطف أعضائه " وهذه الخاصية أكثر ماتظهر في الحركات الإرهابية في المجتمعات التي تسمى بالنامية أو العالم الثالث ، وفي بعض الدول الإسلامية ، مع أن الإسلام حذر تحذيراً شديداً من الوقوع في هذا المزلق الخطير ، الذي فيه مفسدة كبيرة للمجتمع المسلم ، وقد أمر الله سبحانه وتعالى بطاعته وطاعة رسوله وأولي أمر المسلمين ، فقال " وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين " [الأنفال : ٤٦] ، وقال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً "

[النساء : ٥٩]

أنواع الإرهاب

إن استخدام المعيار الزمني للتمييز بين أنواع الإرهاب ، يفرز لنا

طائفتين من أنواع الإرهاب :

(أ) إرهاب زمن المسلم .

(ب) إرهاب زمن النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية .

أما استخدام المعيار الجغرافي أو المكاني فيجعلنا أيضاً أمام

طائفتين من الإرهاب:

(أ) إرهاب داخلي .

(ب) إرهاب دولي .

أ/ الإرهاب زمن المسلم :

تقع معظم أعمال الإرهاب زمن السلم ، فهي الوسيلة التي لا يستطيع

البعض التعبير عن مواقفهم إلا بها .

وذلك عائد لأحد الأسباب التالية :

١/ فشل جماعة ما في أن تطرح أفكارها بصورة مقنعة للمحيط،

لكي يلتف الناس حول هذه المبادئ .

٢/ الضغط الذي تمارسه سلطات حاكمة بحق بعض الجماعات

والذي يقمع أي عمل ديمقراطي حر ومنظم ومشروع، قد يدفعها إلى

الخفاء .

٣/ أما ما تلجأ إليه الدول عادة من إرهاب ، ويكون عادة إما عن

طريق أجهزة استخباراتها ، أو عن طريق منظمات صورية داخل

وخارج إطارها الجغرافي وحدودها ، يكون لإرساء سياستها أو

لإبلاغ الآخرين موقفاً مامن قضية محددة ، أي أن الإرهاب هنا غالباً مايكون مؤشراً على طبيعة العلاقة بين الدول التي تعكس الكثير من التوتر أوبعضاً منه .

ب/ الإرهاب زمن النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية :

ميز فقهاء القانون الدولي بين ثلاثة أنواع من النزاعات المسلحة: دولية، غير دولية، وداخلية (الحروب الأهلية) .

١/ النزاعات الدولية المسلحة والإرهاب:

كان كل من قانون النزاعات المسلحة (قانون لاهاي) والقانون الدولي الإنساني (قانون جنيف) ، واللذان نظما طرق ووسائل سير العمليات القتالية ، ثم حاولا أن يخففا من ويلات النزاع بتأمين الحماية لبعض الفئات والأعيان ، قد حرما اللجوء إلي الإرهاب كوسيلة من وسائل الإقتال .

٢/ النزاعات المسلحة غير الدولية والإرهاب :

ويقصد بهذه الفئة النزاعات التي تقوم عادة بين جيش نظامي أو أكثر في مواجهة حركات تحرر وطني، أو حركات ثورية موجودة خارج إقليم دولتها أو داخله .

٣/ النزاعات المسلحة الداخلية والإرهاب :

ويقصد بهذه الطائفة من النزاعات الحروب الأهلية، أما استخدام المعيار الجغرافي أو المكاني فيجعلنا أيضاً أمام طائفتين من الإرهاب:

أ/ الإرهاب الداخلي:

لا يكاد يكون هناك دولة واحدة نجت من الإرهاب الداخلي من الشرق الأوسط ، حتى أوروبا واليابان ، وانتهاء بالولايات المتحدة الأمريكية .

٢/ الإرهاب الدولي:

يأخذ هذا النوع من الإرهاب حيزاً كبيراً من الاهتمام الدولي وكان للإعلام العالمي ، وبخاصة الغربي دوراً هاماً في إبراز هذه الظاهرة وإعطائها في بعض الأحيان أبعاداً شيطانية لم تكن في الحسبان .

العلاقة بين الإرهاب الدولي والإرهاب الداخلي :

كشفت العديد من التقارير المقدمة من رجال الأمن والاستخبارات في أوروبا ، أن ما كانت تعانيه بعض الدول من إرهاب داخلي كفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وأسبانيا في السبعينات والثمانينات ، ليس إرهاباً داخلياً فحسب ، إذ كانت الجماعات الإرهابية تتعاون مع بعضها البعض تعاوناً لوجيستيكياً وعقائدياً ، إلى حد نشوء ظاهرة سماها بعض المحللين

(terrorisme – Euro) أي الإرهاب الأوروبي .

مظاهر الإرهاب:

إن الترويع غير المشروع للأفراد أو للجماعات أو للدول يظهر في الواقع المعاش بأكثر من مظهر ، فهناك الإرهاب الحسي أو المحسوس ، وهناك الإرهاب المعنوي ، وهناك إرهاب داخلي وآخر خارجي ، ومن الإرهاب ما هو فردي يصدر عن أفراد من الناس ، ومن الإرهاب ما هو صادر عن دولة من الدول ، يسمى إرهاب الدولة ، وأخيراً فإن الإرهاب يتنوع بحسب الغاية من ممارسته ، فهناك إرهاب سياسي وهناك إرهاب ديني وهناك إرهاب إجرامي ، وهكذا .

الإرهاب الحسي والإرهاب المعنوي:

وهذا التقسيم يندرج تحت معيار الوسيلة التي يحصل بها الإرهاب، فالإرهاب الحسي ينتج عن استخدام وسائل مادية في تحقيقه، كالقتل والتخريب واستخدام المتفجرات وقطع الطرق، وحروب الجيوش إذا ما مارست الإرهاب دولة أو ميلشيات إرهابية ذات شركة عسكرية . وأما الإرهاب المعنوي فهو إرهاب لا تستخدم فيه وسائل مادية بحيث يظهر أثرها على الواقع في صورة أو أخرى من الصور المذكورة ، وإنما تستخدم فيها وسائل معنوية ، كالغزو الفكري بالأفكار الهدامة أو الحروب الإعلامية بغرض تعبئة الرأي العام ضد نظام معين أو ضد شخص معين يغير حق ، وفي الغالب تستخدم الوسائل المادية في سبيل الإرهاب المعنوي .

الإرهاب

الإرهاب الداخلي والإرهاب الدولي:

وهو تقسيم منظور فيه إلى نطاق الممارسات الإرهابية ، فحيث انحصر نطاقها داخل إقليم دولة معينة ومن المقيمين فيها أو المنتمين إليها يسمى إرهاباً داخلياً، وأما إذا امتد نشاط الإرهابيين إلى خارج نطاق دولة بعينها إلى العالم أو إلى دول أخرى كنا بصدد إرهاب دولي .

فعصابات الجريمة داخل كل بلد معين التي تقوم بترويع الناس بهدف السطو على أموالهم أو انتهاك أعراضهم، هذه تمثل إرهاباً داخلياً، وأما إذا امتد نطاق الممارسات الإرهابية كعصابات الجريمة المنظمة الدولية (المافيا) إلى خارج نطاق بلد معين فإن هذا غرهاب دولي، وقد يتحقق بالإرهاب الدولي من قبل دولة بعينها عن طريق أجهزة إعلامية بهدف التشجيع على دول بعينها أو نظم بعينها بغير حق .

الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة:

وهذا التقييم باعتبار القائم بعملية الإرهاب، فقد يصدر الإرهاب من فرد أو مجموعة من الأفراد سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، وحينئذ نكون بصدد إرهاب فردي، وقد يصدر الإرهاب من دولة من الدول ضد أفراد أو ضد دولة أخرى، تمارسه بجيوشها أو بأجهزة مخابراتها أو عن طريق عملائها المأجورين ، وحينئذ، نكون بصدد إرهاب دولة .

فما تمارسه قوات الكيان الصهيوني مثلاً ضد المدنيين الفلسطينيين و
المسلحين منهم أيضاً الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة في إنهاء
الاحتلال وعودة اللاجئين ، مايمارسه هذا الكيان يعد إرهاب دولة .

آثار الإرهاب:

(١) الآثار العامة والظاهرة :

- ✦ إيذاء الأشخاص
- ✦ إلقاء الرعب بينهم أو تعرض حياتهم وأمنهم للخطر .
- ✦ إلحاق الضرر بالبيئة .
- ✦ الضرر بالمواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالأماكن العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها .
- ✦ منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو العبادة أو معاهد العلم .
- ✦ تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح .

(٢) الآثار الناتجة عن الإرهاب وتنقسم إلى عدة نواحي وهي :

(١) الآثار الصحية : إن هؤلاء الناس رجال الأمن الذين يضحون بأرواحهم قد قطعوا على أنفسهم خيراً كبيراً ، وعطاء كثيراً ، كان بإمكانهم أن يمارسوا حياتهم الطويلة ، وأن يسطروا فيها سجلات عظيمة .

إن للإرهاب آثار على الصحة كتفشي الأمراض وما يحدث أثناء الانفجاريات من قتل وسفك للدماء وفقد للأرواح وفقد أحد أعضاء الجسم وإتلاف النفس وإزهاق الروح في غير ما أراد الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

٢) الآثار الاجتماعية :

أ) دعاء الناس :

ومن آثار الإرهاب دعاء الناس على مرتكبيها لما يحدثونه من توتر
أمني وتآزم اجتماعي وتكدير لصفو المعيشة وتغيب لمسيرة الحياة
وعرقلة لأسفار الناس ومصالحهم وتقلباتهم بسبب التشديدات الأمنية
التي تتخذها الأنظمة لحفظ أمن الناس من الأخطار .

ب) الجناية على الأبرياء :

ومن الآثار أن تضرر أناس كثير من الأبرياء، فربما ليس لبعضهم
ذنب إلا أنه عرف أحد منهم أو زاملهم أو استضافه دون علم بحقيقة
مقصده، فتكون تلك الرفقة شؤماً ونكداً عليه، وقد يعاني الويلات
حتى تثبت براءته .

ج) تخويف الأمنيين:

ومن آثار الإرهاب على المجتمع إدخال الرعب على المسلمين ،
والتخويف للأمنيين والقلق للهانئين ، وإذا كان الدين ينهي عن ترويع
المؤمن حتى لمجرد المزاح فكيف بمن يروع قلبه ويخوف أهله
ويقض مضجعه بلا ذنب جناه أو خطأ ارتكبه ، قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم " المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمؤمن
من أمن الناس على دماءهم وأموالهم " .

(د) صرف الناس عن الطاعة :

أي أنها تصرف الناس عن الطاعة وتشغلهم عن العبادة وتصرف جهد العلماء وأقلام الدعاة، أفكار الولاة عن السعي لمنافع المؤمنين والسير لمصالح المسلمين إلى الاشتغال بهم وصرف كل الجهد للسلامة.

(هـ) الإحراج القبلي والعائلي:

رغم أن الإرهاب ليس له جنس ولاوطن ولامكان معين ، ورغم أنه تزر وازرة وزر أخرى ، إلا أن بعض من وقعوا في شباكه ممن ينتسبون إلى قبائل معروفة سببوا حرجاً كبيراً لهم وأصبحوا يرونهم نقطاً سوداء في سجلاتهم ، وإن القبائل والعوائل في هذه البلاد المباركة على وجه الخصوص قد تجلت في هذه الأحداث مواقفها المشرفة من التأييد لولاة الأمور والاستتكار للإرهاب والوقوف صفاً واحداً في وجه الإرهاب.

(٣) الآثار الاقتصادية:

(أ) إهدار طاقات شباب الأمة :

إن بعض الذين يقومون بأعمال الإرهاب شباب لديهم قدرات عجيبة وأفكار خلاقة ومثل هؤلاء كان بالإمكان أن يكونوا رصيذاً للأمة وأن تسخر ملكاتهم تلك وطاقاتهم فيما ينفع البلاد والعباد بدلاً من أن تصبح فساداً وتغدوا رماداً.

ب) التضيق في الرزق :

إن من أهم وأعظم آثار الإرهاب هو الفقر لأن البؤس والحرمان يزرع الأسى ويغرس القهر وينمي الانتقام والكراهية .
كما أن للإرهاب آثار على اقتصاد البلاد ودخل الفرد ومستوى المعيشة مما ينمي حالات السرقة ، وكذلك انخفاض الاستثمار داخل المجتمع بسبب الخوف من الدمار .

ج) البطالة :

تدني الاقتصاد ومستوى المعيشة ، فأیما مجتمع تكثر فيه البطالة ويزيد فيه العاطلون في وقتنا هذا فهو من امتهان الإرهاب والجريمة ، فيجب وضع كل الدراسات في القضاء على البطالة قبل الإرهاب لأن البطالة تفتح أبواباً من الخطر على مصراعيها للإرهابيين من أجل استغلال العاطلين في تنفيذ أهدافهم الضالة ، لذا وجب إيجاد فرص عمل لهم وتسهيل الوظائف وقبول المتخرجين وتسهيل طرق الكسب وتلمس المعيشة .

د) الترتيبات السياسية :

١) إعطاء الفرص للمتربصين :

هنالك كثير من الأعداء المتربصين والألداء الحاقدين يتمنون لهذه البلاد أن تدب فيها الفرقة وأن يحدث الخلاف وأن تضطرب الأمور لعلهم يجدون في ذلك مبرراً لمحاولات التدخل المباشر بحجة المحافظة على الأمن والمساعدة في استتباب الأمور وحماية

المصالح الاقتصادية وغير ذلك ، ولكن نعوذ بالله من شرورهم
وندرء به في نحورهم .

(٢) ضياع الأمن :

ومن آثار الإرهاب السياسية أنها تتسبب في اهتزاز الأمن وإثارة
الاضطراب ، والأمن هو أساس الرخاء وعنوان النماء ومنة الله
على عباده ، ونحن نعلم ماكانت عيشة هذه الجزيرة من خوف وهلع
وذعر وفزع ونهب وظلم وحيف وقتل وجور ولايأمن المرء على
نفسه ولا المرأة على عرضها ولا القبيلة على حياتها .

(٣) العيش في حياة الضعف والتخلف:

إن الأمة تعيش حالة من الضعف والهوان والانقسام وإن الأعداء
يتربصون بها من كل جانب ، وهذا بسبب إلصاق الإرهاب بالإسلام
وأنه هو منبع الإرهاب والأرض التي تولد المتطرفين والإرهابيين .
لذا كان علينا تراص الصفوف وتوحد الآراء وتكامل الجهود وبث
روح الألفة وعبق الأخوة ، كما أنها بحاجة إلي إعداد العدة وتهيئة
القوة بشتى أنواعها القوة العملية القوة الفكرية القوة المالية القوة
الحربية القوة الأخوية باجتماع الكلمة ووحدة الصف وتماسك
المجتمع :قال تعالى " إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً
كانهم بنيان مرصوص " . [الصف : ٤]

٤) إحداث خلل في العلاقات الدولية :

إن من الآثار العظيمة للإرهاب أنه يؤدي إلى ضعف العلاقات بين الدول مما يؤدي إلى قلة التعاون والاعتماد المتبادل بينهم في الصادرات والواردات وفي التعاملات الدولية بين الحكومات .

٥) الآثار النفسية :

مما لا شك فيه أن للإرهاب آثار نفسية على الفرد والمجتمع ويظهر بشكل واضح في خلق الرعب والتخويف للأفراد ، مما يجعلهم أكثر حذراً في ممارسة حياتهم الاجتماعية ، فالكثير من الأطفال أصيبوا برهبة ورعب أثر الأعمال الإرهابية المتفرقة ، فكم من أم فقدت ولدها وأصيبت بخلل نفسي وكم من أب فقد أسرته وعمله نتيجة هذه الأفعال الإجرامية .

وسائل الإرهاب:

الوسائل و الأدوات التي يستخدمها الإرهابيون عند القيام بعملياتهم الإرهابية تطورت تطور كبير نتيجة للتقدم التكنولوجي في العصر الحديث وإن كانت حتى الآن وإلى جانب الوسائل التي استخدمت فيها التكنولوجيا الحديثة فما زالت الوسائل التقليدية تستخدم حتى الآن جنباً إلى جنب مع الوسائل الحديثة المتقدمة .

وبالنسبة للوسائل والأدوات التي يستخدمها الإرهابيون تتدخل عدة عوامل في اختيار السلاح المناسب لتنفيذ سيناريو العملية الإرهابية .

وتتمثل هذه العوامل في:

- أولاً: مدى توفرها .
- ثانياً: سهولة إخفاءها .
- ثالثاً : بساطة إستعمالها .
- رابعاً : إمكانية الاعتماد عليها .
- خامساً : مداها وحجمها .
- سادساً : درجة الصوت المترتبة على استخدامها .
- سابعاً : إمكانية استخدامها عن بعد .
- ثامناً : دقتها .

أولاً: مدى توفرها :

قد تفرض بعض البلاد قيود صارمة على الحصول على الأسلحة النارية والمتفجرات والذخائر وما يصاحبها من أدوات مكملية من السوق المحلي وفي بعض البلاد الأخرى لاوجود فيها لمثل هذه

القيود على الإطلاق أو تكون فيها تلك القيود موجودة ولكنها تطبق بتراخ يصل إلى درجة وكأنها لاوجود لها في الواقع ، وهناك من الدول مايسمح بنظام الترخيص باستعمال الأسلحة فيها بالحصول على الأسلحة والذخيرة للمرخص له عن طريق إرسالها إليه عن طريق الطرود البريدية ويلزم في بعض البلاد إثبات الاستلام وتسجيله بعد التأكد من شخصية المستلم ويكتفي بإخطار مراكز الشرطة باسم المستلم ورقم الترخيص .

وبالإضافة إلى الحصول على الأسلحة والذخائر من السوق المحلي فهناك سوق سوداء لبيع الأسلحة النارية والمتفجرات والذخيرة وما يصاحبها من أدوات مكملة ، ويمكن عن طريق السوق السوداء في بعض البلاد الحصول على جميع الأسلحة ابتداء من الصاروخ أرض جو الذي يمكن حمله والرشاشات الثقيلة والخفيفة حتى أصغر الطبنجات مادام هناك المبالغ النقدية اللازمة والكافية لشراء هذه الأسلحة ويلجأ الإرهابي إلى استخدام الوسيلة السهلة والمتاحة له والمناسبة للعملية الإرهابية التي سيقوم بتنفيذها

وتجدر الإشارة هنا إلى أن خلطات المتفجرات يمكن تحضيرها من مكونات تعد ظاهرياً من العناصر غير الضارة ويمكن شراؤها من أي محل للكيمائيات دون أن يثير ذلك أي شك أو ريب في الشخص الذي يحصل عليها .

ثانياً: سهولة إخفاءها:

يلجأ الإرهابي إلى الحصول على الأسلحة التي يسهل عليها إخفاءها
لحين تمكنه من القيام بالعملية الإرهابية بل والتي تمكنه من الوصول
إلى مكان التنفيذ دون الخوف من اكتشافه وضبطه قبل القيام بالعملية.
ولقد أمكن تكييف أنواع كثيرة من الطبنجات من موديلات مختلفة
بحيث يمكن تركيبها في حقيبة الأوراق وغيرها من الأدوات سهلة
الحمل على نحو يساعد على سهولة التصويب الدقيق بها
وبالاستطاعة فك الكثير من الأسلحة إلى قطع صغيرة تسهل مهمة
الإرهابي .

ثالثاً: سهولة استعمالها :

نظراً لكون ليس كل الإرهابيين من أصحاب الخبرة الذين يستطيعون
استخدام الأسلحة المتقدمة المعقدة فإن هناك حاجة ملحة للأسلحة
والمعدات البسيطة والبعيدة عن التعقيد وسهلة الاستعمال لأن معظم
الإرهابيين من البسطاء غير المتعلمين الذين ليس لديهم أي خبرة
بأي نوع من أنواع الأسلحة ، كما تقتضي ظروف تدريب المنضمين
إلى الجماعات الإرهابية إلى سرعة إتمام هذا التدريب للقيام بتنفيذ
إحدى العمليات الإرهابية ومن ثم يتعين أن تتصف أسلحتهم بالبساطة
في الاستعمال وتلك البساطة تتيح في نفس الوقت فرصة قيام غير
الفنيين بإجراء عمليات الإصلاح لهذه الأسلحة .

رابعاً : إمكانية الاعتماد عليها :

يحرص الإرهابي على أن تتوفر في الأسلحة المستخدمة إمكانية الاعتماد عليها في تنفيذ مخططاتهم الإرهابية التي يستهدفون القيام بها .

خامساً : مداها وحجمها :

يحرص الإرهابي على الاطمئنان إلى إمكانية هروبه بعد تنفيذ العملية الإرهابية ولهذا يحرص على استخدام الأسلحة طويلة المدى والصغيرة الحجم التي تسهل له ارتكاب العملية الإرهابية وتحقيق له الفرصة والوقت الكافي للهرب بعد تنفيذها .

سادساً : درجة الصوت المترتبة على استخدامها :

يضع الإرهابي في اعتباره درجة الضوضاء المترتبة على استخدام سلاح معين انطلاقاً من الهدف المقصود من العملية الإرهابية ، فقد يكون ارتفاع الصوت المصاحب لاستخدام السلاح مطلوباً إن كان المطلوب أن يؤدي ارتفاع الصوت إلى إحداث الارتباك والذعر عند عامة الناس وقوات الأمن والإنقاذ ، وقد يكون انعدام الصوت مرغوباً إن كان المطلوب تنفيذ العملية الإرهابية دون لفت الأنظار إليها حال وقوعها مباشرة لتسهيل عملية هروب منفذي العملية الإرهابية من موقع الجريمة كما قد يحقق كتمان الصوت الفرصة للإرهابي للمبادرة بارتكاب جريمته قبل أن يتنبه الضحية وقد يحقق كتمان الصوت صعوبة تحديد مصدر السلاح المستخدم بالنظر أو

السمع مما يمكن الإرهابي من الاستمرار في تنفيذ العملية الإرهابية
• أو الانسحاب بهدوء من مكان التنفيذ •

سابعاً : إمكانية استخدامها عن بعد :

وتتحقق هذه الإمكانيّة في استعمال المتفجرات التي تمكن الإرهابي
من التحكم في عملية التفجير والتدمير عن بعد وتختار المتفجرات
عادة من أجل آثارها الرهيبة والخسائر العالية التي تحدثها والذعر
والرعب الذي تسببه وإمكان تفجيرها عن بعد مما يسهل الهروب
عقب تنفيذ العملية الإرهابية •

ثامناً : وقتها :

يحرص الإرهابي عند اختياره للسلاح الذي سيستخدمه في تنفيذ
العملية الإرهابية الحصول على أكبر قدر من الدقة حتى يستطيع
تحقيق النتيجة المرجوة من العملية الإرهابية •

النظريات والمداخل التي يمكن استخدامها مع الإرهاب

باعتباره جريمة

اختلفت الآراء والمذاهب حول تفسير وتوضيح الأسباب والواقع التي تدفع الأفراد أو مجموعة من الأفراد إلى سلوك طريق الجريمة أو الانحراف ، فالإرهاب وعملياته وردة الفعل الاجتماعي تجاهه لا يمكن التنبؤ به ، ولكن ليس في كل الأحوال فمع توفر العنصر البشري فيه يجعل من قضية التبديل والتغير أمراً حتمياً ولكن ليس في كل الأحوال وهذا مايجعل للعلوم الإنسانية أكثر تعقيداً ، ولذلك يسعى المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية لمضاعفة الجهد حول البحث والتقصي وذلك من سمات العلم وأخلاقيات المتعلم .

ومن منطلق تعريف الإرهاب الذي يراه المؤلف أن الإرهاب عبارة عن مجموعة من الدوافع والأفعال الإنحرافية الإجرامية المضادة للمجتمع ، فإننا في هذا الفصل سنستعرض مجموعة من النظريات والمداخل والتي يمكن من خلالها تفسير الإرهاب ودوافعه دون التعرض إلى أساس المدخل أو النظرية أو حتى انتقاده لأن النظرية والمدخل في الأصل لم تبين من أجل القبول أو الرفض وإنما هي رؤية من جانب ينطبق عليها للقبول النسبي بثبات نسبي ، ومن جانب آخر هو ليس ثبات دائم وإنما فيما تقدمه من حقائق وفيما ينطوي عليه من تفسيرات منطقية يمكن قبولها كسبب في الإرهاب وعملياته .

ومع تشعب النظريات التي تبحث في تفسير الجريمة والانحراف يمكننا تصنيفها وفقاً للشخصية الفردية ، ويرى أنصار هذه النظرية أن الأساس هو شخصية الفرد وسماته ومن هذه النظريات الأنثروبولوجية (البيولوجية والنفسية) .

وهناك من يرى أن البيئة المحيطة بالإنسان سواء كانت بيئة جغرافية أو اقتصادية أو سياسية هي سبب رئيسي في ظهور السلوك الإجرامي وهؤلاء هم أنصار النظريات البيئية .

وعلى أساس هذا التصنيف ظهر اتجاه ثالث من النظريات يفسر الجريمة والانحراف من خلال مجموعة من العوامل الذاتية والبيئية ، إذ أنه لا يمكن رؤية الفرد دون البيئة أو البيئة دون الفرد . . . لذا سيكون عرضنا مبنياً على أساس علمي فالنظريات أو المداخل تعبر عن وجهات نظر متخصصة ينتمي كل منها إلى علم من العلوم الإنسانية .

النظريات والمداخل الاجتماعية

نظرية الممارسة في الخدمة الاجتماعية :

تنطلق نظرية الممارسة Practice theory في الخدمة الاجتماعية من مقولة مفادها " أن التطبيق قد يتفق مع النظرية وقد يختلف " بمعنى أن النظرية قد تحسن إلى التطبيق وقد تسيء إليه . . والهدف من نظرية الممارسة في الخدمة الاجتماعية التركيز على إحداث التغيير الاجتماعي ، حيث يشير تاريخ ممارسة الخدمة الاجتماعية إلى أن هناك تغييرات أصبحت بمثابة مبررات مهنية تدعو للوصول إلى نظرية للممارسة يمكن أن تصل بمهنة الخدمة الاجتماعية إلى مصاف المهن المتقدمة ، وفي هذا الصدد يصف " ماكس سيبورن " (Siporin1975) نظرية الممارسة بأنها إطار معرفي مميز له مفاهيم وافتراضات ومبادئ تكونت عن طريق المعارف العلمية ، والفرق بين نظريات الممارسة والنظريات الأساسية التي تقوم عليها المهنة ، أن النظريات العلمية نظريات وصفية في حين أن نظريات الممارسة إرشادية تعمل على تحديد إحداث التغيير .

ونظرية الممارسة هي نظرية يصوغها الأخصائي الاجتماعي من واقع الممارسة المهنية ، فهي نظرية أمبيريقية تنطبق عليها قواعد وإجراءات البحث العلمي المعروفة ، إذ تبدأ مع الأخصائي الاجتماعي من الملاحظة البسيطة لظاهرة معينة كأن يلاحظ بأن الكثير من الإرهابيين يعانون من مشاكل اجتماعية ونفسية مثلاً ثم

يدخل الأخصائي في مرحلة الحيرة إزاء هذه الظاهرة ، ويبدأ في طرح التساؤلات هل فعلاً الإرهابيون يعانون من مشاكل اجتماعية ونفسية ؟ هل جميع الإرهابيون يعانون من مشاكل إجتماعية ونفسية هل هناك إرهابيون ليس لديهم مشاكل اجتماعية ونفسية ؟ ثم يبدأ في الإطلاع والملاحظة الدقيقة ، إلى أن يتكون لديه اتجاه مبدئي حول الظاهرة ، فيقبل أو يرفض الاتجاه فتتكون لديه مايسمى بالفرضية كأن يقبل مثلاً بصحة ملاحظته وهي أن الإرهابيين يعانون من مشاكل اجتماعية ونفسية ، وهنا يسعى إلى التحقق من صدق الفرضية من خلال الدراسة الميدانية (التطبيقية) بواسطة أدوات البحث العلمي ، كأن يستخدم الاستبيان مثلاً ليقس به مدى وجود المشاكل الاجتماعية والنفسية لدى الإرهابيون ومن خلال القياس العلمي ، يتوصل إلى النتيجة النهائية وهي ماتعرف بمرحلة التجريد التي يرقى فيها الجزء إلى الكل (ثمرة البحث) ففي المثال السابق قد يصل الأخصائي مثلاً إلى نظرية تقول " كل إرهابي يعاني من مشاكل اجتماعية ونفسية " ويعبر عن تطور النظرية " كلود برنارد " حين يقول : إن النظريات العلمية ليست إلا مستويات نستريح إليها إلى أن نتقدم في البحث ، وهي تعبر عن المرحلة الراهنة لمعرفتنا ، لذا يفترض ألا نؤمن بها إيماننا بعقائد الدين ، أن نعدلها تبعاً لتقدم العلم ، كما يطرح " أوجست كونت " هذا المعنى إذ يقول : على الرغم من دلائل الصدق التي أراها في نظرية الجاذبية إلا أنني لأجروء على ضمان استمرارها .

١-نظرية المخالطة الفارقة

Differential Association Therory

من أبرز النظريات البيئية في تفسير السلوك الإجرامي تلك النظرية التي نادى بها العالم الأمريكي سذرلاند " Sutherland " فقد لاقت هذه النظرية قبولاً لدى الكثيرين من المهتمين بشئون الجريمة ، وعرفت باسم المخالطة الفارقة **Differential Association** أو الارتباط المتمايز أو بالعلاقات المتباينة أو المخالطة المتفاوتة وكلها أسماء لمسمى واحد .

وتتادي هذه النظرية بأن السلوك الإجرامي هو نتاج للبيئة الاجتماعية بدلاً من التكوين الفردي ، فالأشخاص يصبحون مجرمين بسبب اتصالهم واحتكاكهم بالأنماط الإجرامية أي بهؤلاء الأشخاص الذين يجندون السلوك الإجرامي ، وأيضاً نظراً لانعزالهم عن الأنماط اللاجرامية أي بهؤلاء الأشخاص الذين يستكرونه .

ولا تعني المخالطة المتفاوتة مجرد الصحبة السيئة، ففهمها بهذا المعنى يفرغها من مضمونها وفحواها، غداً أن مناط اعتبارها سبباً للسلوك الإجرامي زيادة نسبة تعرض الفرد للأنماط الإجرامية على نسبة تعرضه للأنماط غير الإجرامية .

ويقوم سذرلاند نظريته على مجموعة قضايا أو محاور أساسية هي :

(١) السلوك الإجرامي سلوك مكتسب يتعلمه الفرد ، فهو ليس فطرياً ، ومعنى ذلك أن الشخص الذي لم يتدرب على الجريمة لا يمكن أن يرتكب فعلاً إجرامياً .

٢) يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم المتصل بأشخاص آخرين تربطهم بالشخص (عملية اتصال مباشر) تتميز بأنها لفظية في معظم جوانبها، في نفس الوقت الذي تتطوي فيه على الاتصال عن طريق الإشارة .

٣) يحدث الجزء الأكبر من عملية تعلم السلوك الإجرامي داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة ، ومعنى ذلك أن هيئات الاتصال غير الشخصية كالصحافة والسينما لا تلعب دوراً هاماً في خلق السلوك الإجرامي .

٤) تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي شيئين محوريين هما:

أ- الوسائل الفنية لارتكاب الجريمة

ب- توجيه محدد للدوافع والحوافز والمبررات والاتجاهات .

٥) يكتسب التوجيه المحدد للدوافع والحوافز من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة .

٦) يصبح الشخص منحرفاً بسبب توصله إلى مجموعة تحديدات أو تعريفات تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة، وهي تفوق التحديدات والتعريفات الأخرى التي تجعل مخالفة القانون مسألة غير ملائمة .

٧) يمكن للارتباطات المتميزة أن تتفاوت من حيث :

التكرار Frequency والاستمرار Duration والأولوية Priority والكثافة أو العمق Intensity وهذا يعني أن الارتباطات بالسلوك الإجرامي وبالسلوك غير الإجرامي تتفاوت في هذه النواحي .

٨) تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الارتباط بنماذج إجرامية وغير إجرامية ، جميع الميكانزمات التي توجد في أي نوع آخر من التعلم ، وإن فتعلم السلوك الإجرامي ليس قاصراً على عملية واحدة

(التقليد) كما ترى بعض وجهات النظر الأخرى .

٩) إذا كان السلوك الإجرامي يمثل تعبيراً عن حاجات وقيم عامة ، فإنه لا يمكن تفسيره من خلالها ، لأن السلوك غير الإجرامي هو تعبير عن نفس هذه الحاجات والقيم ، ولذلك فإن المحاولات التي بذلت من جانب معظم الباحثين والابتكار إضافة لايفسره التلقين وإنما هو تعبير عن الشخصية ، وذلك يعني أن للعوامل الداخلية في مجال الإجرام دوراً لاتغني عنه العوامل الخارجية .

وخلاصة القول أن نظرية " المخالطة الفارقة " وإن كان لها فضل توجيه النظر إلى أهمية العوامل الاجتماعية في إحداث ظاهرة الجريمة الإرهابية وبصفة خاصة تلك العوامل المرتبطة بالتفكك الاجتماعي ومخالطة الفرد لأنماط معينة من المجرمين ، والتي كثيراً مايكون لها دخل في وقوع الجريمة إلا أنه مع ذلك لايجوز الإفراط في هذا القول إلى حد اعتبار تلك العوامل دوماً بمثابة عوامل رئيسية أو فعالة أو حتمية أو وحيدة في إحداث الجريمة .

ومن ثم فأننا كمتخصصين في الخدمة الاجتماعية أنه ينبغي ألا يكتفي الاختصاصي الاجتماعي في تفسيره للجريمة الإرهابية بدراسة العوامل الدافعة إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم ، وإنما عليه أن يهتم

وينظر إلى دور العوامل المانعة في هذا الصدد وذلك لما لها من أهمية لا يستهان بها سواء في طريق الوقاية من الإرهاب أو علاجه وإصلاح مرتكبيه .

٢- نظرية التعلم الاجتماعي:

تذهب نظرية التعلم الاجتماعي إلى أن الجماعات المرجعية لها دور كبير في بلورة السلوك الاجتماعي ، إذ تؤكد النظرية على أن سلوكيات الإنسان هي سلوكيات متعلمة من الآخرين ، عن طريق المحاكاة والاختلاط بواسطة الجماعة المرجعية (الأصدقاء) وقد ظهرت أولى فرضيات هذه النظرية للعالم الأمريكي " أدوين سذرلاند " حيث يرى " سذرلاند " بأن السلوك الإنساني سلوك غير موروث ، وإنما يكتسبه الإنسان عن طريق التعلم ، وبواسطة التفاعل والتواصل مع أشخاص آخرين ، وهذا التفاعل والتواصل تسوده الحميمية التي تجعل طبيعة السلوك تعتمد اعتماداً كلياً على الجماعة المرجعية ، فقد تكون الجماعة المرجعية تنتهج سلوكاً إيجابياً (غير مخالف للقانون) فهذا محفز إلى أن تكون سلوكيات أفراد الجماعة سلوكيات إيجابية ، وقد تكون الجماعة المرجعية تنتهج سلوكاً سلبياً

(مخالف للقانون) وهذا محفز إلى أن تكون سلوكيات الأفراد سلبية ، ويذهب العالم الاجتماعي " تارد " إلى أن الأفراد يتعلمون السلوكيات المنحرفة كما يتعلمون المهن والحرف الأخرى ، وهو بذلك يؤكد على مفهوم التقليد حيث يختار الفرد لنفسه مثلاً يحذو

حذوه بحيث يحاول تقليده في السلوكيات والمهارات الضرورية
للمساهمة في الحياة الاجتماعية ، كما يؤكد على ظاهرة الاندماج
التي تعني ضرورة اندماج الشخص مع الجماعة كشرط لمبدأ
المخالطة الذي بمقتضاه يتعلم الفرد السلوك من الجماعة المرجعية .
وعلى ذلك تفسر نظرية التعلم الاجتماعي الإرهاب بأنه سلوك متعلم
ناتج عن مخالطة الإرهابي للجماعة المرجعية الإرهابية بحيث
يستمر الفرد في سلوكه الإجرامي ليشعر بالانتماء إلى الجماعة ،
كما أن الجماعة تدعم هذا السلوك لتشعر بأن الإرهابي أحد أعضائها
الذين تربطهم رابطة خاصة وهي توافق وسلوك منحرف .

٣-نظرية الصراع :

ترجع نظرية الصراع في تراثها التاريخي إلى الفيلسوف " هيجل " ثم تبنى النظرية من منظور اقتصادي العالم الألماني " كارل ماركس " ليعبر بها عن اتجاه ينظر إلى المجتمع بمنظور راديكالي ، وبما أن النظرية في تقسيمها للمجتمع إلى شرائح اقتصادية تبدو أكثر دقة ومصداقية ، حيث ترى بأن المجتمع عبارة عن طبقات تتصارع فيما بينها من أجل المصلحة الخاصة ، فمشكلات الفقراء سببها الأغنياء وبذلك يكون العلاج الأخذ من الأغنياء وإعطاء الفقراء ، إلا أنه يمكن سحب النظرية على مجالات أخرى بل إن الواقع أحياناً يقدم لنا تفسيراً لبعض المشكلات المجتمعية سببه صراع بين فئتين أو طبقتين اجتماعيتين وهو ما أوضحته النظرية من خلال فرضيتها الرئيسية التي تقوم عليها ، وهي فرضية الصراع الذي ينتج عنه مشكلة أو مشكلات اجتماعية تكون من نصيب الخاسر في ذلك الصراع ، فمثلاً رفع سن التقاعد الإجباري يمنح المسنين فرصاً وظيفية ، ولكنه في المقابل يقلل من الفرص الوظيفية أمام الشباب وبناء على تلك المنطلقات تقدم النظرية تفسيراً خاصاً للإرهابيين، حيث يرى بأن الإرهابيين هم من شرائح اجتماعية متماثلة دخلوا في صراع مع شرائح أخرى كان نصيبهم الخسارة.

والخلاصة أن نظرية الصراع تضع المجتمع في صورة خارطة من الجماعات المتصارعة ، التي تسعى لفرض خططها المصلحية على جماعة أو الجماعات الأخرى ، هذه الصراعات الطبقيّة قد يكون

منبعها الجنس أو العرق أو الدين أو المادة ، وبالتالي فإن مطالبتها تكون متباينة ، ومما لاشك فيه أن الخسارة ستكون هي الأخرى متباينة سواء في حقيقتها كخسارة أو حتى في التعبير عنها ، وهذا التباين يتفاوت من زمن لآخر ومن جماعة لأخرى ومن صراع لآخر .

٤-مدخل التفكك الاجتماعي:

يقوم مدخل التفكك الاجتماعي على أن البناء الاجتماعي للمجتمع يتكون من معايير اجتماعية يحددها المجتمع لأجل تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، وعلى ذلك فسلوك الأفراد يخضع دائماً للقياس بواسطة معايير المجتمع التي هي بمثابة مقاييس تظهر إيجابية السلوك الذي يكون رد الفعل الاجتماعي تجاهه القبول أو سلبية السلوك ويكون رد الفعل الاجتماعي الاستتكار أو الرفض أو العقاب القانوني ، بمعنى أن المعايير الاجتماعية تضيف إلى قوتها قوة أخرى وهي معايير القانون العام في المجتمع الذي تربطه بالمعايير الاجتماعية روابط وثيقة ، ومن وجهة نظر مدخل التفكك الاجتماعي يُعرف السلوك المنحرف بأنه سلوك الفرد المنحرف عن المعايير الاجتماعية التي يقرها المجتمع ، كما شرح " كلينارد " معنى السلوك المنحرف بأنه سلوك ذو وجهة متناقضة أو مخالفة للمعايير التي يرتضيها المجتمع ، لدرجة تجاوز السلوك لحدود التسامح المجتمعي .

وبناء على ماسبق فمدخل التفكك الاجتماعي يفسر الإرهاب بأنه سلوك منحرف ويعبر عن مشكلة اجتماعية سببها انحراف عن المعايير والقيم التي أقرها المجتمع .

النظريات النفسية

١- النظريات التحليلية:

إذ تطرق الحديث إلي المحللين النفسيين برز على الفور أطولهم باعاً وأوقاهم شليمة وهو سيجموند فرويد ، وفهم انعكاسات نظرية فرويد على تفسير الجريمة ينبغي الإشارة إلي إن نظريته تقوم على أن للنفس الإنسانية جنبات ثلاثة أساسية هي الهو والأنا والأنا العليا .

الهو:

وهو ذلك الجانب اللاشعوري الفطري من النفس الإنسانية ومستودع النزعات الغريزية ، تلك النزعات التي يسعى الهو جاهداً باستمرار لاشباعها .

الأنا :

وتكون بمثابة السلطة التنفيذية التي تقود الشخصية ، وتقوم بتسوية الخلافات وإيجاد التوافق بين نزعات الهو الغريزية وأوامر ونواهي الأنا العليا ومتطلبات العالم الخارجي ، وتحقيقاً لذلك تقوم الذات بتأديتها لبعض الوظائف كالحكم والتقييم لما يصدر عن الإنسان من أفعال وسلوك ، وكذلك اختبار الواقع وتحمل الإحباط أو ما يسمى " رصيد الإحباط "

الأنا العليا :

وهي بمثابة الحكم أو الضمير للنفس الإنسانية ، وتتضمن جانبين هما الضمير (مستودع المحرمات والنواهي) والذات المثالية

(الوعاء الذي يحوي القيم والمثل والأخلاقيات) .

وقد ميز فرويد بين نوعين من المجرمين : المجرم الذي يحس بالظلم ، والمجرم الذي يحس بالذنب فالأول يخضع في البداية لتأثير العوامل الدافعة للجريمة ، فيرتكب هذه الأخيرة وبعد ذلك يشعر ويعاقب .

أما المجرم بالذنب فإن إحساسه بالذنب تجاه رغباته الماضية هو الذي يقوده إلى ارتكاب الجريمة ، لأنه بطريقة غير واعية يسعى إلى التكفير عن الجريمة الجديدة وعن سلوكه الماضي على السواء .

ووسيلة هذا التفكير في نظره هي الخضوع للعقوبة ، وبهذا فإن مثل هذا المجرم يكون عادة من معتادي الإجرام ، وهو يحصل على نوع من الإشباع النفسي كلما تكرر توقيع العقوبة عليه ، وقد لاحظ فرويد أن هذا النوع من المجرمين يحرص بعد ارتكاب الجريمة على ترك آثار تساعد في التعرف والقبض عليه ، بل أن الرغبة في الخضوع للعقاب لدى المجرم قد تصل به غلى حد الاعتراف بارتكاب جريمة لم يرتكبها قط .

وعلى هدى هذا التصنيف الفرويدي للمجرمين فقد صنف كل من الكسندر وستوب المجرمين إلى أربعة طوائف على النحو التالي :

(١) المجرم الحاد :

وهذا النمط يمكن أن نطلق عليه المجرم العرضي أو الفرد الذي يرتكب السلوك الإجرامي مكرهاً لظروف غير عادية وشديدة مما يجعله ينتهك أو يخرق القانون .

(٢) المجرم العادي أو المزمّن:

وهذا النمط يرجع الإجرام لديه إلى أسباب اجتماعه أي إلى البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ، ويتسم هذا النمط من المجرمين بانحطاط الخلق الطيب ، ومخالطته للأنماط الإجرامية وتوحده بهم ، كما أن الذات العليا لدى هذا الفرد وفقاً للنظرية الفرويدية إنما تكون بمثابة انعكاسات للذات المثالية المعابة وذلك نظراً لأنها تكون منظمة على نموذج أبوي فاسد ومتكونة في جماعة لاجتماعية " حيث المثل العليا للإجرام منذ الطفولة وإباحية هذا الإجرام مما يجعل نفس الطفل تتشرب بطابع الوالدين " هذا بالإضافة إلى تشرب وامتصاص هؤلاء الأفراد لقيم منطقة الانحراف ودخولهم في علاقات مع المنحرفين ومن مظاهر ذلك تكوين عصابات الإجرام .

(٣) المجرم العصبي :

هذا النمط يرجع الإجرام لديه إلى أسباب نفسية وذلك نظراً لأن السلوك اللااجتماعي لمثل هؤلاء الأفراد إنما تحركه نزعات الهو المكبوتة وأنه بمثابة عرض لما يعانونه من قلق ، ومشاعر الذنب والصراعات المعلقة غير المحسومة .

(٤) المجرم المريض :

وهذا النمط من المجرمين يرجع الأجرام إلى أسباب بيولوجية ، وسلوكه اللااجتماعي إنما يكون مشروطاً ببعض العمليات الباثولوجية المرضية الراجعة إلى طبيعة تكوينه العضوي ، ويتضمن هذا النمط المجرمين الذين يعانون من النقص العضوي أو

العمليات المرضية المعيبة كما في حالة الضعف العقلي والذهانيين
أي المرضى عقلياً .

وعلى الرغم من أن الخيط بين المذنب المريض والمذنب العصائبي
يكاد يكون غالباً صعب التمييز نظراً لاشتراك كل منهما في النواحي
العدوانية كما هو الحال لدى السيکوباتي والفصامي .

إلا أننا نرى أن التمييز بينهما ربما ينصب عامة في أن هذا النمط
الباثولوجي إنما يكون مشروطاً أكثر بالعمليات العضوية وبالوراثة
وبخبرات الطفولة المبكرة .

وعلى كل فإن هذا التصنيف الذي قدمه كل من الكسندر وستوب
للمجرمين وتم عرضه بإيجاز نجد أنه ملائماً من حيث البناء
والتكوين حيث جاءت هذه التقسيمات الرئيسية للمجرمين أخذة في
الاعتبار التأثير السببي للسلوك الإجرامي .

وعلى هدى ماسبق فالسلوك الإجرامي إما أن يكون :

- ✧ تعبيراً مباشراً عن الحوافز الغريزية .
- ✧ أن يكون تعبيراً رمزياً للرغبات المكبوتة .
- ✧ أو نتيجة لوجود أنا غير متكيف نظراً لوطأة القوى المتصارعة
من جانب الأنا الأعلى والهوائي تقع عليه .
- ومن ثم فهو سلوك لاشعوري تعويضي أو إيدالي للتخلص من هذه
الصراعات التي يعاني منها الفرد ، تلك الصراعات القائمة بين الهو
والأنا والأنا الأعلى من جانب ومطالب المجتمع وقواعده ومعايير
وسلوكة من جانب آخر .

ونظراً لعدم قدرة الشخص على كبت دوافع الهو ونزعاتها الغريزية كبتاً كافياً باستمرار فإنه من المحتمل أن يصبح الفرد منحرفاً أو مجرمًا ، وحتى حينما يكون الكبت موفقاً فإن نزعات الهو تكون مستمرة في التفتيش عن التعبير عنها مما ينجم عنه صراع وقلق مستمر ودائم ، ولما كانت هذه النزعات الغريزية غير محببة ومحظورة ومنهي عنها فإنه سرعان ما يعاني من الشعور بالذنب ، مما قد يسعى إلى جلب العقاب لنفسه بارتكاب أي فعل من الأفعال الإجرامية حتى يتخفف من هذا الشعور بالذنب وليس من شك في أن آراء فرويد وتلاميذه قد ألقت جانباً لا بأس به من الدراسة حول الجوانب النفسية للإنسان وتأثير التكوين النفسي على الوقوع في مهاوي الجريمة لكن لايجوز أن تنساق وراء هذه الآراء في رد السلوك الإجرامي إلى العوامل النفسية وحدها أو نسلم بأن الجريمة هي دائماً وليدة دوافع مرضية لاشعورية وإن سلمنا بأن تلك الدوافع قد تلعب دوراً مساعداً أو مهيناً لارتكاب الجريمة .

النظريات النفسية الوظيفية

وتعتبر نظرية لاجاش خير تعبير عن جوهر الاتجاه النفسي الوظيفي في تفسير الإجرام ، وطبقاً لهذه النظرية يلزم لتفسير السلوك الإجرامي أن نعرف كيف تكونت الشخصية الإجرامية .

هذه الشخصية التي تميزها خصيصتان :

(١) التركز الذاتي، معناه التصاق الشخص بمصالحه وحدها أو برأيه وحده دون أي اعتبار لمصالح أو آراء الآخرين فضلاً عن الغياب الكامل للإحساس بالمسئولية .

(٢) وعدم النضج في الشخصية ، ويعني به العجز عن إدراك الأمور في مدى زمني مناسب يتيح للفرد أن يفيد من خبراته السابقة وأن يتوقع النتائج المستقبلية .

وفي نفس الاتجاه يذهب عالم الإجرام الفرنسي دي جريف ، فهو يرى أن في التكوين الفطري للإنسان خصائص وظيفية ترتبط بجهازه النفسي ، ويصبح لها أثر عميق وواضح في توجيه سلوكه ، وأهمها الشعور بالحمية والشعور بالمسئولية والشعور بالعدالة والشعور بالنظام ، وهي وظائف تقوم بدورها أيا كانت طبيعة السلوك ، أي سواء كان السلوك اجتماعياً أم غير اجتماعي، مشروعاً أم غير مشروع .

وقد حدد دي جريف طبيعة هذه المشاعر النفسية التي يستند إليها تفسير السلوك الاجتماعي ، وبالتالي الإجرامي أيضاً للفرد بأنها :
(أ) الشعور بانتفاء العدالة :

فمن يعاني نقصاً وجدانياً لا يتصور أن يخضع فيما بعد لقيم معينة تفرضها الظروف الخارجية ، وإنما ينمي هذا الاضطراب والقلق لدى الفرد اتجاهاً عدائياً إزاء البيئة قد يدفعه إلى ارتكاب الجريمة التي تبدو له بمثابة سلوك سوي مستحق .

(ب) عقدة الدونية :

ومن يعاني نقصاً عضوياً أو وظيفياً أو نفسياً قد يدفعه ذلك إلى الانحراف في السلوك الذي قد يكون إجرامياً كرد فعل مصطنع أو استجابة لما يدور في نفسه من شعور بالتوتر والاضطراب .

(ج) عقدة التثبيت الأموي :

وقد يرجع هذا التثبيت أو التركيز حول الأم إلى شدة التعلق بها بسبب عطفها وحنانها الزائد على الطفل ، أو قد يرجع إلى العداوة والقسوة المتناهية قبله ، وفي الحالة الأولى ينشأ الفرد مسلوباً من القدرة على تكوين العلاقات العاطفية التي ترتبطه بغيره من أفراد المجتمع ويميل إلى الانطواء على النفس ، أما في الحالة الثانية فيفقد الفرد الثقة في نفسه مما ينعكس بدوره على سلوكه .

ويؤكد دي جريف أن الفرد في هذه المواقف الثلاث السابقة ليس مريضاً عقلياً ، بل يعد فقط غير سوي من الوجهة النفسية والاجتماعية ، فالمجرم في كافة هذه الحالات هو أداة للجانب

اللاشعوري ، ويتطلب دراسة السلوك الإجرامي أن نبدأ بالجهاز العضوي إذ لايجوز إغفال دوره ، ثم ننتقل إلي البحث في مدى توافق الفرد مع خبراته وتجاربه الماضية والتي توجد مخترنه في جانبي الشعور واللاشعور ، وكذلك بحث مدى توافق الفرد مع البيئة المحيطة إذ يرتبط بالجهاز النفسي والدوافع الداخلية التلقائية ، وهذا مايفسر دى جريف عن الشعور بالحتمية ، إذ أن الفرد يجد نفسه مضطراً أو مدفوعاً إلي السلوك الذي يجد لديه مايرره .

ولو حاولنا تطبيق الفرضيات العلمية التي تقوم عليها مدرسة التحليل النفسي في مجال الإرهاب فإنها ستكون على النحو التالي:

- ١- إن الإرهاب ناشئ عن تنشئة اجتماعية ناقصة أو خاطئة .
- ٢- إن الإرهاب سلوك يعبر عن فقد المعايير الاجتماعية .
- ٣- إن الإرهاب سلوك شخص غير سوي .
- ٤- إن الإرهاب هو تعويض عن إحباط شديد نتج من عدم إشباع بعض الحاجات الإنسانية والتي وصفها العالم (ماسلو) من حاجات فسيولوجية ضرورية والحاجة إلى الأمن والحاجة إلى الحب والحاجة إلي تحقيق الذات
- ٥- إن الإرهاب تعبير وظيفي لذات عليا ناقصة .

النظريات التكوينية الحديثة:

١- نظريات التكوين الإجرامي:

وهي النظريات التي ترد الظاهرة الإجرامية إلى " التكوين الإجرامي للمجرم ذاته، ولذا عرفت بنظريات التكوين الإجرامي .

فالعالم السويدي أولوف كنبرج يرد الظاهرة الإجرامية إلى عدم التكيف الاجتماعي معتقداً أن المصادر التي تؤدي إلى انتفاء التكيف الاجتماعي للمجرمين قد تكون جثمانية أو نفسية غير مرضية .

وقد أوضح وجهة نظره هذه فيما يلي:

(١) انتفاء التكيف الجثامي أو البدني ، قد يكون مصدره عاهات وراثية أو مكتسبة ، ويرجع إلى الإصابة بمرض مزمن كالسل الرئوي . . فكل هذه الحالات يمكن أن تخلق بطريق غير مباشر متاعب اجتماعية للفرد بسبب إنقاصها من فاعلية الذات ، وما يجره ذلك من الظواهر المنحرفة للسلوك النفساني ، أو من الظواهر العابرة لانتفاء الاتزان ، والتي يمكن بدورها أن تنتهي إلى فقدان التكيف الاجتماعي ، بل يمكن أن تجر إلى الجريمة رأساً وهذا ما يمكن تصوره في الشخصية الإرهابية .

(٢) أما " انتفاء التكيف النفسي المرضي " فهو ذلك الذي قد يكون مصحوباً بأعراض باثولوجية تتفاوت في مدى خطورتها ، وقد تكون وراثية أو مكتسبة ، ومن أهم ما يميزه أن تكون لدى الفرد نظرة مضطربة عن الحقائق ، أو أن يتزيف مسلكه نحو الآخرين عن

طريق الشعور بالعظمة المضطهدة ، أو أن ينتفي لديه التوافق العاطفي الذي يمسك بزمام عمليات التسلسل العقلي عنده .

ويمكن في تقدير كنبرج أن يجتمع مع " انتفاء التكيف النفسي المرضي " أيضاً انتفاء التكيف غير المرضي ، وذلك عندما لا تكون الأغراض المرضية قوية إلى حد كاف كما يمكن أن يجتمع معه انتفاء التكيف الجثماني ، خصوصاً عندما يكون هذا الأخير تاركاً بصاحبه آثاراً إصابية تعبر عن أوجه قصور واضحة في النمو .

أما العالم الإيطالي بندي فيرجع السلوك الإجرامي إلى نوعين أساسيين:

النوع الأول:

وهو العوامل المحددة ، وهي عوامل فطرية موروثية كالتكوين الجثماني والعضوي وأما عوامل مكتسبة من التربية في بيئة معينة وهي تمثل الأقوى منهما .

وأهم العوامل المحددة في نظره هي تكوين الجهاز العصبي الخاضع خضوعاً مباشراً لسيطرة المخ الذي يسيطر على الخلايا والأنسجة ، ولذا فهو يعطي قيمة خاصة لهذا العامل البيولوجي الهام في سلوك الإنسان ، إذ تبين له من فحص حالة ٧٦ مجرماً معظمهم من القتلة أن ٤٦% منهم كان مصاباً بالتهابات في أغشية المخ ، كما تبين له من فحص ثلاثين حدثاً جانباً أن منهم حوالي ٢٠ حدثاً كان مصاباً بالتهاب من نفس النوع ، ويضيف بندي إلى التهابات المخ

اضطرابات سائر الغدد كالإفراط في إفراز الغدة الدرقية الذي يعتد أن له صلة وثيقة بجرائم العنف والدم.

النوع الثاني:

هو العوامل غير المحددة التي لا تتحرك إلا إذا توافرت لها شروط خارجية معينة ، ولذا يصفها بأنها عوامل شرطية أو ظرفية ومنه ظروف البيئة والوسط الاجتماعي .

وعلى كل فإن إسناد عدد من الجرائم إلى التهابات المخ واضطرابات الغدد أمر يشترك فيه مع بندي عدد من العلماء الآخرين مثل : ديتوليو في إيطاليا ، وباشيه في فرنسا ، وفيرفك في بلجيكا ، وغيرهم من أنصار المدرسة البيولوجية في تفسير الظاهرة الإجرامية ، إلا أنه يتعذر مع ذلك أن تعتبر بندي من أنصار التفسير البيولوجي الصرف مادام يسلم شأن غالبية هؤلاء الآخرين بأثر العوامل الأخرى الخارجية في تفسير الظاهرة الإجرامية ، حتى ولو كان يعطي أهمية خاصة للعوامل البيولوجية والباثولوجية ، ولا غرابة في ذلك فهو من أنصار هذه المدرسة التكوينية الحديثة ، التي تحاول تفهم السلوك الإجرامي وتقدير آثاره عن طريق التسليم بصحة إسناده إلى اجتماع عدة عوامل كثيرة ومركبة ، حتى وإن كان يتغلب عندهم دائماً دور العوامل الفطرية التي لا تنتمي غلي مرض جثماني أو نفساني محدد ، أو دور العوامل الباثولوجية وهي تلك التي تنتمي إلى أمراض وظيفية تؤثر في نشاط المخ وسائر الغدد .

وعلى ذلك تفسر نظرية التكوين الإجرامي الإرهاب بأنه خلل في جوانب تشخيص الإرهابي سواء الجانب الجسمي والصحي ويشمل التشنجات والعاهات والأمراض المزمنة أو الجانب النفسي وهو الشعور بالضعف أمام الذات والنقص وعدم التكيف النفسي أما من ناحية الجانب الاجتماعي فيمثل فشل الفرد في العلاقات الاجتماعية بسبب اضطراب في الشخصية.

النظريات النفسية الاجتماعية

١- نظرية الانحراف:

تقف نظرية الانحراف موقفاً وسطاً بين وجهتي نظر متناقضتين هما النظرية الوضعية التي تقوم على فكرة السلوك الحتمي أو الجبري الذي يقوم به الإنسان دون أن يكون له إرادة في هذا السلوك ، وبين المدرسة الكلاسيكية التي ترى بأن الإنسان هو المسئول الأول والأخير عن سلوكياته فالسلوك المنحرف في ضوء النظرية الوضعية هو نتاج عوامل خارجة عن إرادة الإنسان ، بينما يكون في نظر المدرسة الكلاسيكية نتاج إرادة الإنسان واختياره الشخصي ، وعلى ذلك يجب عقابه العقاب الرادع المناسب لذلك السلوك المنحرف ، وبين وجهتي النظر هاتين خرج العالم " ديفيد مائترا " بنظرية وسط بين وجهتي النظر ، حيث يقول بأن السلوك المنحرف ليس حتمياً بشكل مطلق ، وفي المقابل هو ليس إرادياً بشكل مطلق ، فهو يرى بأن الفرد يمثل لاحترام القانون أحياناً ولا يمثل أحياناً أخرى ، فقد ينحرف الفرد بعامل الصدفة ثم يعود إلى السواء بعامل الصدفة ، كما أنه قد يسلك السلوك المنحرف بإرادته وهو يعلم بأنه يخالف العادات والتقاليد ، ولكن تأتي عوامل أخرى تجرف الفرد نحو الاستمرار في الانحراف ، وكأن مائترا يريد أن يقول بأن قوة الضبط الاجتماعي في المجتمع هي السبيل الأمثل لاتقاء السلوكيات التي تبدر من بعض أفراد المجتمع .

وعلى ذلك تقدم النظرية تفسيراً للإرهاب كسلوك يبدّر من أشخاص لا يختلفون في سماتهم وصفاتهم عن غيرهم من الأشخاص ، فهي ترى بأن الإرهابيين يرون أن الإرهاب ليس سلوكاً منحرفاً أو خاطئاً أو على الأقل يضعون له التبريرات والأعذار ، كأن يدعون الجهاد والإسلام ، وهذا ما يتعلق بمفهوم الإرادة الذي قدمته النظرية ، أما ما يتعلق بمفهوم الحتمية فالإرهاب يستمر في سلوكه تحت قوة بعض القيم الخفية في المجتمع التي تحلل الإرهاب أحياناً وتحرمه أحياناً ، فحين تضعف فعالية الضوابط الاجتماعية في المجتمع الكبير تبدأ ثقافة خفية بالظهور كبديل ثقافي بحيث تكون الثقافة الخفية داعية ومعززة للسلوكيات المنحرفة أو الخارقة للقانون .

٢- المدخل النفسي الإجتماعي :

يهتم المدخل النفسي الإجتماعي بالتركيز على الجوانب الاجتماعية في تفسير اضطراب الشخصية وانحراف السلوك ، حيث تكون العمليات التي تحدث السلوك هي في الغالب عمليات خارجة عن إطار الشخصية وقوى اللاشعور ، بمعنى أن المدخل ينظر إلي الإرهاب على أنه وسيلة دفاع أو وسيلة هروب من المواقف الخارجية التي لا تحتمل .

كما أن هناك علاقة وثيقة بين عدم الشعور بالأمن وبعض مظاهر السلوكيات الشاذة كالانطواء أو العدوان ، فقد يوجه العدوان نحو الذات عن طريق العمليات الانتحارية ، وعلى ذلك يكون المبدأ الذي

يعرر السلوك البشري ، ليس مبدأ الغرائز الجنسية التي وضعها فرويد وإنما الحاجة إلي الأمن .

ومن الممكن إذا بناء على هذا المدخل يمكن القول بأن الإرهاب يؤدي إحدى وظيفتين ، الأولى : هي الهروب من الواقع الضاغط الذي لم يتمكن الإرهابي من مواجهته نفسياً ، والثانية أن الإرهاب ميكانيزم دفاعي يمنع ظهور الأعراض النفسية التي قد تدمر الذات .

٣- المدخل الايكولوجي :

يقوم المدخل الايكولوجي على تقسيم المجتمع إلي مناطق أو مدن ، ثم تقسيمها عمرانياً ، يتوزع السكان من خلاله ، والتقسيم العمراني ينطبع بطابع ثقافي مميز يظهر في تصرفات ساكنيه وفي معاييرهم السلوكية ، كما أن هناك عوامل أخرى لها تأثيرها في تشكيل الثقافات ، فالموقع الجغرافي والمناخ والمستوى الصحي والمستوى التعليمي والصناعات والمواصلات لها تأثيرها القوي سواء على الأحياء السكنية أو على الفرد والمجتمع بأسره ، ومن هذا المنطلق يهتم المدخل الايكولوجي بدراسة العلاقة بين الإنسان وبيئته لأجل الوقوف على طبيعة التفاعل بينهما وطبيعة التأثيرات المتبادلة بينهما .

ومن وجهة نظر المدخل الايكولوجي يفسر الإرهاب وعملياته بأنها ظاهرة اجتماعية مرضية بذرت ونمت في بيئة خصبة تتميز عادة بزيادة عدد السكان وارتفاع معدلات الجريمة والانحراف والبطالة .

ومن أهم الدراسات الايكولوجية التي أجريت في هذا الشأن تلك التي قام بها كليفورد شو وزملائه بالاشتراك مع جامعة شيكاغو في عام ١٩٣٠م للوقوف على مدى وجود ثمة علاقة بين السلوك الإجرامي وبين مناطق معينة داخل مدينة شيكاغو ولذا فقد قسموا المدينة إلى عدة مناطق أو أقسام ، فاحصين عدد الانحراف الرسمي أي كما هو مدرج في إحصاءات الجرحه بالنسبة لهذه الأقسام أو تلك المناطق المتنوعة للمدينة ، فوجدوا أن معدل الإجرام والانحراف يرتفع في وسط المدينة نظراً لكثرة الهجرة منها وإليها وتفكك الأسر فيها ولكتافة السكان العالية .

نظريات الأنثروبولوجي

١-مدخل البناء الاجتماعي :

البناء الاجتماعي هو نسيج يتكون من العلاقات الواقعية التي تربط أعضاء المجتمع ببعضهم ، سواء كأفراد أو كجماعات ، فهو نسيج متشابك ومتداخل من العلاقات ، ومن أهم مكوناته المعايير التي هي أدوار تعمل على إرساء قواعد البناء الاجتماعي لأي مجتمع وبناء على المعايير ينبثق النظام العام للمجتمع وبالتالي يمكن التنبؤ بالسلوك الإنساني في أوضاعه الطبيعية ، فأى موقف اجتماعي للمعايير له يكون مصدرا للفوضى والاضطراب .

وقد أشار " روبرت ميرتون " إلى أن البناء الاجتماعي يمارس ضغوطاً على بعض أفراد المجتمع ليسلكوا سلوكاً منحرفاً ويفسر هذه المقولة بأن الأفراد دائماً يتطلعون إلى تحقيق أهداف وتكون لديهم وسائل وأساليب متعددة لتحقيق هذه الأهداف في الوقت الذي يكون أمامهم قواعد ومعايير تتحكم في متى وأين وكيف تستخدم الوسائل والأساليب ، وحينما يكون هناك شروخ في البناء الاجتماعي للمجتمع ، بمعنى أن يكون هناك اضطراب بين الوسائل والأساليب وبين الأهداف ، هنا تعاق طموحات الأفراد التي قد ينتج عنها استخدام وسائل وأساليب غير مشروعة يعبر عنها بأنها انتهاك للقواعد والمعايير الاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف والطموحات الشخصية .

ويفسر مدخل البناء الاجتماعي الإرهاب وعملياته بأنه انتهاك لقواعد ومعايير المجتمع ، سببه أو الإرهابيين لم يستطيعوا تحقيق آمالهم وطموحاتهم بالوسائل المشروعة فكان الناتج أنهم لجئوا إلى الإجرام لأحد أمرين :

(١) أن الإرهاب وسيلة بديلة للوسيلة المرفوضة ، التي يراد بها تحقيق الهدف ويعبر " ميرتون " عن هذا المسلك بالابتكار أو الابداع.

(٢) أن الإرهاب هو مسلك للتعبير عن العزلة التي أقرها الإرهابيون حينما أعيقت أهدافهم نتيجة الصراع بين الأهداف والوسائل ، وقد عبر ميرتون عن هذا المسلك بالانسحاب من المجتمع .

٢- نظرية الثقافة الفرعية :

تري نظرية الثقافة الفرعية ان البيئة هي المسؤولة عن صلاح وسلامة أعضائها ، حيث ترى أن الثقافة الفرعية التي تكون داخل ثقافة المجتمع العام هي المسؤولة عن تشكيل سلوك أفرادها ، بمعنى أن وجود ثقافات فرعية داخل الثقافة العامة للمجتمع ينبئ بوضع غير صحي ، لأن ذلك يعني عدم توافق جماعة من الناس مع ثقافة المجتمع ، أما الثقافة الفرعية ذاتها فهي لاتعني عدم التوافق فقط وإنما يمتد مفهومها إلى توافقها على شيء قد لايقره المجتمع ، مع وجود اتصال وتفاعل بين أفراد الثقافة الفرعية ، بمعنى أن تكون لها خصائص الثقافة ، فالمروجون للمخدرات في المجتمع قد يعبر عنهم بأنهم يشكلون ثقافة فرعية فالترويج مرفوض دينياً واجتماعياً ولكنه بين المروجون شيء طيب فانتهاك القانون بين أفراد الثقافة الفرعية

(المروجون) شيء مقبول وربما مرغوب فيه إلا أنه ليس شرط أن يكون الداعي إليه انتهاك للقانون بقدر مايكون الهدف منه تحقيق الغاية ، بغض النظر عن الوسيلة .

وعلى ذلك يمكن أن تفسر نظرية الثقافة الفرعية جرائم الإرهاب وعملياته بمثابة ثقافة فرعية لقيت القبول من جماعة داخل المجتمع وتشكلت في صورة ثقافة بينهم ، تحدد مفهوم الإرهاب وعملياته وأساليبه وأهدافه وما إلى ذلك ، كما يمكن أن تقدم النظرية تفسيراً آخر لجرائم الإرهاب وهو أن الإرهابيين هم أفراد أو جماعات قد سلكوا هذا المسلك لعدم قدرتهم على التوافق مع مجموعة القيم التي يقرها المجتمع فأصبحوا في عزلة اجتماعية فكان الترابط بينهم هو العزلة وعدم الانخراط في الإطار القيمي للمجتمع وأصبحوا في حاجة إلى قيم خاصة بهم ومجتمع يشجع هذه القيم .

تمهيد

إن الخدمة الاجتماعية مهنة ظهرت مع ظهور الإنسان على وجه الأرض فهي مهنة إنسانية نابعة من إحسان الفرد على أخيه المسلم لتقديم المساعدة والخدمة له ومع تطور المجتمعات الإنسانية زادت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية مما دفع الخدمة الاجتماعية نحو التطور والتقدم لمواجهة هذه المشاكل وتقديم الحلول والأساليب العلاجية للحد منها... فالخدمة الاجتماعية اليوم هي جزء لا ينفصل من حياة الإنسانية فهي تمارس في جميع المجالات ومختلف المؤسسات الأولية منها والثانوية... وبالرغم من عدم إتاحة الفرصة للخدمة الاجتماعية كمهنة للممارسة الفعالة في مجال الإرهاب فإننا سوف نقتصر في هذا الفصل باستعراض طرق الخدمة الاجتماعية الأساسية وهي (طريقة خدمة الفرد وخدمة الجماعة - تنظيم المجتمع) بالإضافة إلى الطرق الفرعية وهي (البحوث الاجتماعية - والإدارة) وكل ما يتعلق بالطرق من مبادئ وتعريف وأساليب مع وصف لأدوار الأخصائي الاجتماعي وتوظيفها في مجال مكافحة الإرهاب كمقترح لفتح المجال أمام الخدمة الاجتماعية للتدخل لعلاج هذه الظاهرة.

ماهية الخدمة الاجتماعية وتعريفها

من الصعب بمكان الوصول إلى تعريف لأي من العلوم الإنسانية الحديثة، ولعل ذلك يعود إلى أن قيمة التعريف تقدر دائماً بمقدار الاتفاق التام على صلاحيته.

والتعريف بالعلم يعطي تمييزاً له ويحدد طبيعته وموضوعه وأهدافه العامة التي تميزه عن العلوم الأخرى وفي النهاية ماهو إلا مجموعة من الخبرات يحاول فرد أو أفراد من المتخصصين في العلم أن يضعوا مفهوماً له.

هذه الخبرات سرعان ما تتعرض للمناقشة وإبداء الرأي وهو الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر متفقة تارة ومتباينة تارة أخرى.

وفي حقيقة الأمر فإن محاولة وضع تعريف شامل ودقيق للخدمة الاجتماعية كأحد العلوم الإنسانية تلازمها بعض الصعوبات لأسباب متعددة نذكر منها:

(١) صعوبة وضع تعريف بصفة عامة، إذ أن أي تعريف لظاهرة أو حادثة أو عملية لا يمكن أن يحددها بدقة.

(٢) اتساع وشمول مجالات وتطبيقات الخدمة الاجتماعية، ومن ثم أصبح من الصعب تعريف تلك المجالات.

(٣) مازالت الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية حديثة تستكمل مقوماتها وبنائها النظري، وبالتالي فإن هناك صعوبة في وضع تعريف لهذه المهنة الحديثة.

٤) إن التعريف بالعلم قابل للتغيير من مرحلة إلى أخرى أو من جيل إلى آخر حسب طبيعة كل مرحلة تبعاً لما استجد من تغيرات سواء في نظريات هذا العلم ذاته أو في حاجات المجتمع نفسه والتغيرات التي حدثت به... لذلك ظهرت العديد من تعاريف الخدمة الاجتماعية خلال السبعين عاماً الماضية لتمثل وجهات نظر متعددة ، وما زالت المهنة تتطور بمعدل سريع نسبياً، وهذا المعدل يفقد أي تعريف للخدمة الاجتماعية فعاليته بمرور الوقت .

تأسيساً على ماسبق يجدر بنا أن ننوه إلى أن التعريف ماهو إلا مجموعة من الخبرات يحاول فرد أو أفراد من المتخصصين في العلم أن يضعوا مفهوماً له ، ويعقب ذلك مناقشات وتبادل لوجهات النظر ويلي ذلك اتفاق على التعريف أو الاختلاف عليه... وعندما يكون التعريف مقبولاً قبولاً تاماً من الجميع يكون أصلح تعريف للعلم في ذلك الوقت وعلى ذلك فالتعريف الذي يكون لعلم ما في وقت مضى قد يصلح أو لا يصلح بعد جيل مثلاً ويحسن أن تعاد مناقشته من جديد حتى يمكن الوصول إلى اتفاق جديد عنه... والتعريف السليم لعمل ما يشمل عادة أهداف العلم ووسائله وطرقه وأدواته في كلمات قليلة ويعبر عن كل نشاط وغايات العلم أو المهنة المطلوب تعريفها .

وفيما يلي سنحاول استعراض بعض تعاريف الخدمة الاجتماعية في بعض مراحلها حتى يمكن في النهاية الوصول إلى التعريف الإجرائي الذي يمثل وجهة نظرنا في هذا الكتاب... وقد تم

اختيار هذه التعاريف على أساس أنها تمثل أهم وجهات النظر في مهنة الخدمة الاجتماعية.

عرف المؤتمر الدولي للخدمة الاجتماعية الذي عقد بباريس عام ١٩٢٨م الخدمة الاجتماعية بأنها:

- تلك الجهود المقصودة والتي تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:
- ١- تخفيف الآلام التي تصدر وتصاب الكوارث والنكبات وحالات البؤس التي يتعرض لها الناس وتلك هي الإغاثة والمساعدات المؤقتة.
 - ٢- نقل الأفراد والأسر من حالة البؤس التي وقعوا فيها إلى حالة معيشية ملائمة أو عادية، وتلك هي المساعدة العلاجية.
 - ٣- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع الأمراض الاجتماعية في المستقبل أو التخفيف عنها بقدر الإمكان وتلك هي المساعدات الوقائية.
 - ٤- العمل على رفع مستوى المعيشة وتحسين الأحوال الاجتماعية عامة في سبيل تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، وتلك هي المساعدة الخلاقة أو البناءة.

كما ورد بالكتاب السنوي للخدمة الاجتماعية في أمريكا عام ١٩٥٤م بأنها:-

خدمة مهنية تقدم للناس بغرض مساعدتهم كأفراد وكمجماعات على الوصول إلى علاقات يرتاحون إليها ومستويات من المعيشة تتفق مع رغباتهم وقدراتهم وتتسجم مع تلك التي في المجتمع

كما عرف ورنريام الخدمة الاجتماعية بأنها:-

مهنة تهدف إلى مساعدة الأفراد على أداء وظائفهم الاجتماعية فرادى أو في جماعات عن طريق الأنشطة الموجهة نحو علاقاتهم الاجتماعية ، بما في ذلك التفاعل بين الإنسان والبيئة المحيطة وتؤدي هذه الأنشطة ثلاث وظائف رئيسية هي:- علاج مالحق بالأفراد من أضرار في قدراتهم، وتقديم الخدمات الفردية والجمعية، والوقاية من الآفات الاجتماعية .

في حين عرفت هيلين وتمر الخدمة الاجتماعية بأنها:-

طريقة علمية لخدمة الإنسان، ونظام اجتماعي يساعد على حل مشكلاته وتنمية قدراته، ويساعد النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع على حسن القيام بدورها، كما يعمل على خلق نظم اجتماعية جديدة تظهر حاجة المجتمع إليها في سبيل تحقيق رفاهية أفرادها .

كما عرفت الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين بالولايات المتحدة عام ١٩٥٦م الخدمة الاجتماعية بأنها:-

مهنة تخصصت في تيسير وتنمية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والنظم الاجتماعية، ومن ثم تقع مسؤولية العمل الاجتماعي على عاتق هذه المهنة ، تلك المسؤولية التي تصدر عن وظيفتها في المجتمع، ومن معارفها المهنية ، وبناء عليه فالأخصائي الاجتماعي مسئول بالدرجة الأولى عن الادراك الواعي للظروف الاجتماعية السائدة بما في ذلك النظم الاجتماعية القائمة واحتياجات المجتمع وموارده الفعلية والتوقعات بالنسبة للمستقبل ، وتوجيه نظر المسؤولين في الهيئات الحكومية أو الأهلية أو قادة المجتمع حتى يتعاون الجميع في تذليل الصعوبات القائمة أو استحداث خدمات جديدة تستجيب لاحتياجات الناس في المجتمع .

ومن التعاريف العربية للخدمة الاجتماعية ، فقد عرفها الدكتور/ أحمد كمال أحمد بأنها:

طريقة علمية لخدمة الإنسان ونظام اجتماعي يقوم بحل مشكلاته وتنمية قدراته ومعاونة النظم الاجتماعية الموجود في المجتمع للقيام بدورها وإيجاد نظم اجتماعية يحتاجها المجتمع لتحقيق رفاهية أفرادهِ .

كما عرفها الدكتور/ عبد المنعم شوقي بأنها:-

نظام اجتماعي مرن يشترك مع بعض النظم الاجتماعية الأخرى، ويقوم بالعمل فيه مهنيون متخصصون ويهدف إلى مقابلة احتياجات الأفراد والجماعات إلى النمو والتكيف في المجتمع إذا

فشلت في ذلك النظم الاجتماعية الأخرى، كما يهدف إلى مساعدة تلك النظم على النمو والامتداد حتى تقابل حاجات الأفراد والجماعات والمجتمعات بطريقة أكثر كفاءة.

وبصفة عامة يمكننا في الوقت الحاضر توضيح مفهوم الخدمة الاجتماعية بمجموعة من الأسس العامة التي توجه العاملين وتعتبر في مجموعها كتعريف يسترشد به الأخصائي الاجتماعي في عمله وهذه الأسس هي:-

(١) مهنة لها قاعدتها العلمية المكونة في الوقت الحالي أساساً من بعض المعارف المستعارة غالباً من العلوم الاجتماعية ، ومن معرفة توصلت إليها الخدمة الاجتماعية ذاتها بفضل خبراتها الميدانية ولها طرقها المهنية الأساسية وهي خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع، كما أن لها طرقها المساعدة وهي البحث الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية وإدارة المؤسسات الاجتماعية . كما أن لها أساليبها الفنية التي تطبق بها تلك الطرق ، وللمهنة أيضاً مهارات فنية في تكوين علاقة مهنية هادفة مع الوحدة التي يتعامل معها الأخصائي الاجتماعي، كما أن للخدمة الاجتماعية فلسفتها ومعاييرها الأخلاقية ولها المتخصصون الذين يمارسون الخدمة كما أن لها تنظيماتها المهنية .

(٢) تهدف الخدمة الاجتماعية بصفة أساسية إلى إحداث تغييرات مرغوب فيها في الأفراد والجماعات والمجتمعات وذلك بقصد إيجاد تكيف متبادل بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية ، كما أنها

- تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات لاستثمار أقصى مآلديها من قدرات للوصول إلى مستويات اجتماعية لائقة .
- ٣) لتحقيق تلك الأهداف تعمل الخدمة الاجتماعية في مجالات مختلفة مثل المجال المدرسي، الطبي، الأحداث، الطفولة، العمالي، الريفي، رعاية الشباب، وغير ذلك من مجالات .
- ٤) تتعاون المهنة مع غيرها من المهن الأخرى في المجالات المختلفة لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات للوصول إلى المستويات الاجتماعية المنشودة .
- ٥) تقوم الخدمة الاجتماعية باستثمار الموارد المتاحة والكامنة لتحقيق أهدافها .
- ٦) تتفق أساليب الخدمة الاجتماعية وأيديولوجية المجتمع الذي تعمل فيه .

فلسفة الخدمة الاجتماعية

للخدمة الاجتماعية كمهنة فلسفة ترتكز عليها أنشطتها وعملياتها لتفسر تلك العمليات وهذه الأنشطة ولتحدد لها اتجاهاتها وأهدافها . ومع تطور الخدمة الاجتماعية كانت تتطور بالتالي فلسفتها، ويهمننا هنا أن نعرض للفلسفة التي تؤمن بها الخدمة الاجتماعية في الوقت الحاضر:-

- (١) للخدمة الاجتماعية قيمتين أساسيتين هي الاعتراف بكرامة الفرد والاعتماد المتبادل بين جميع الوحدات الإنسانية، بحيث يمكن لفرد أو جماعة أو مجتمع أن يعتمد على نفسه مستقلاً عن سائر الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات .
- (٢) تعترف الخدمة الاجتماعية كمهنة بالفروق الفردية بين الأفراد .
- (٣) تعمل الخدمة الاجتماعية على مساعدة الفرد على التخلص مما يعاني منه من آلام ومتاعب، ولا ترى المهنة لتلك الآلام والمتاعب أي مغزى ديني يبرر استمرار تعرض الفرد لها .
- (٤) لا تؤمن الخدمة الاجتماعية بالدارينية الاجتماعية ، ولا تعتبر الفقراء أو المرضى أو العجزة عناصر ضعيفة على المجتمع أن يتركها حتى تقنى، بل ترى أن من مسئولية المجتمع مساعدة هؤلاء على أن يحيا حياة كريمة .
- (٥) ترى الخدمة الاجتماعية أن على الحكومة أن تتدخل لتعمل على مواجهة المشكلات الاجتماعية بكل طاقاتها وإمكاناتها .

٦) تؤمن المهنة بالتخطيط كأسلوب علمي لحل المشكلات الاجتماعية و الوقاية منها .

٧) تهدف الخدمة الاجتماعية إلى مساعدة الأفراد على علاج المشكلات الاجتماعية التي يتعرضون لها، كما أنها تعمل في نفس الوقت على تغيير الظروف الاجتماعية المحيطة بالأفراد مما يساعدهم على تحقيق أفضل تكيف ممكن .

مقومات مهنة الخدمة الاجتماعية

لكي نحدد المقومات الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية يجدر بنا أولاً أن نستعرض سريعاً المحاولات التي تمت لتحديد المقومات الأساسية للخدمة الاجتماعية كمهنة .

وعلى سبيل المثال وضع ابراهام فلستر عام ١٩١٥م بعض المعايير التي اعتبرها ضرورية لقيام أي مهنة وهي:-

- ١) ارتكاز المهنة على عملية عقلية .
- ٢) تمارس المهنة بشكل يتطلب مجهوداً وتفكيراً من الشخص المهني .
- ٣) وجوب وضع معرفتها موضع الممارسة والتطبيق .
- ٤) يجب أن تكون المهنة صالحة للاستخدام الميداني وأن تكون لها أهدافاً محددة و أساليب فنية .
- ٥) يجب أن تحدد مسؤولياتها والتزاماتها تجاه من تقدم لهم الخدمة .

٦) يجب أن يمارسها متخصصون .

العناصر المشتركة في طرق الخدمة الاجتماعية والتكامل بينها

يمكننا أن نعرض لمجموعة من العناصر التي تعتبر عاملاً مشتركاً في كل من طريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة وطريقة تنظيم المجتمع:—

أولاً: استخدام العلاقة المهنية بطريقة واعية بين الأخصائي الاجتماعي ووحدة التعامل سواء كانت هذه الوحدة فرداً أو جماعة أو مجتمعاً وذلك بهدف زيادة قدرة وحدات العمل على حل مشاكلها وحتى تتحسن علاقة كل منهم بنفسه من ناحية وبمن حوله من ناحية أخرى .

ثانياً: البدء من حيث الفرد أو الجماعة أو المجتمع، لا البدء من حيث يجب أن يكون، أو من حيث يظن الأخصائي الاجتماعي أنهم يجب أن يكونوا .

ثالثاً: اشتراك كل من الفرد أو الجماعة أو المجتمع في حل مشكلاتهم أي العمل مع الناس لا العمل لهم .

رابعاً: إعطاء الفرصة للأفراد والجماعات والمجتمعات لكي يعبروا عن الشعور بالعداء أو الشعور بالذنب أو الشعور بالخوف بما لا يضر الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات، وتؤدي هذه العملية في الغالب إلى أن يبدأ هؤلاء في حل مشكلاتهم بنجاح .

خامساً: مساعدة كل من الفرد والجماعة والمجتمع على أن تزداد ثقتهم بأنفسهم، فهذا هو بداية الطريق للنجاح.

سادساً: مساعدة كل من الفرد والجماعة والمجتمع على أن يزداد وعي كل منهم بدوره في التغلب على المشكلات الموجودة.

أما من حيث طرق الخدمة الاجتماعية فإننا نجد أن الخدمة الاجتماعية تتضمن خمس طرق ثلاثة منها تعتبر أساسية وهي:-

(١) طريقة خدمة الفرد.

(٢) طريقة خدمة الجماعة.

(٣) طريقة تنظيم المجتمع.

وطريقتان مساعدتان هما:

(١) إدارة المؤسسات الاجتماعية.

(٢) البحث في الخدمة الاجتماعية.

والواقع أن الخدمة الاجتماعية لاتعني بناء على هذا أنها تنقسم إلى تلك الطرق الخمس، ففي الواقع تتكامل تلك الطرق فيما بينها لأنها تتضمن:-

(١) استخدامها جميعاً للمنهج العلمي في التعامل:

تتبع كل من طرق الخدمة الاجتماعية منهجاً علمياً يشتمل على الدراسة والتشخيص والعلاج للمواقف المختلفة التي تتعامل معها هذه الطرق.

(٢) وحدة الفلسفة:

تستند طرق الخدمة الاجتماعية إلى فلسفة المهنة وهي تتضمن قيماً ومبادئ وأساليب عمل .

(٣) وحدة الأهداف:

تتضمن طرق الخدمة الاجتماعية فيما بينها تغيرات مقصودة في بعض الأفراد والجماعات والمجتمعات من شأنها أن توفر الرفاهية والسعادة النسبية للفرد كفرد أو كعضو في جماعة أو مجتمع .

(٤) التكامل في التطبيق:

لا يمكن لأخصائي اجتماعي أن يمارس إحدى طرق الخدمة الاجتماعية فقط بدون الاستعانة بالطرق الأخرى وذلك لاعتماد الوحدات التي تتعامل معها الخدمة الاجتماعية (فرد - جماعة - مجتمع) على بعضها، فالفرد يعتمد على الجماعة والمجتمع في إشباع حاجاته كما تعتمد الجماعة، ويعتمد المجتمع على جهود أفرادها . والفرد كوحدة منفصلة عن الجماعة لا وجود له، كما أنه كوحدة غير منتمة إلى مجتمع لا وجود له أيضاً، فهناك جانب جماعي وآخر مجتمعي لا يمكن إهمالها فالجانب الجماعي من شخصية الفرد يشبع عنده احتياجات معينة لا يستطيع الجانب الفردي أو المجتمع إشباعها، كذلك يقوم الجانب المجتمعي بإشباع احتياجات معينة لدى الأفراد . والجماعة هي الأخرى تتكون من أفراد لهم احتياجاتهم الخاصة وهي أيضاً واحدة من جماعات المجتمع الذي تتأثر

بقيمه ومبادئه وثقافته . والمجتمع هو الآخر له صفته كمجتمع، غير أنه يتكون من جماعات تتكون بدورها من أفراد، ولا يمكن فهم الفرد أو الجماعة أو المجتمع بدون دراسة علمية . ولا تتم تلك الدراسة إلا بواسطة منهج علمي سليم ومن هنا نرى أن هناك تكاملاً بين الطرق المختلفة للخدمة الاجتماعية .

والتي سوف نستعرض فيما بعد

طريقة خدمة الفرد

هي إحدى طرق الخدمة الاجتماعية التي تقدم المساعدة للأفراد والأسر على المستوى الفردي، وذلك بهدف الوقاية أو العلاج من المشكلات التي تحول دون قيامهم بالأدوار الاجتماعية المنوطة بهم على الوجه الأكمل .

إن الفرد في المجتمع وبحكم أنه يحتل العديد من المراكز والمكانات الاجتماعية ضمن التنظيمات التي ينتمي إليها يتمتع ببعض الحقوق، ولكن في نفس الوقت يكون عليه العديد من الالتزامات التي لا بد لكي يفي بها أن يقوم بما نسميه بالأدوار الاجتماعية ، ومن متطلبات الدور توفر الامكانيات والموارد التي يمكن من خلالها أن يحقق الفرد أداء مسؤولياته في ضوء التوقعات أو المعطيات المجتمعية الثقافية والموقفية وإمكاناته الشخصية، ولكن وفي بعض الأحيان يجد الإنسان نفسه غير قادر على

التصدي لمتطلبات الحياة اليومية بإمكاناته وقدراته الخاصة مما يؤدي به إلى التخلف عن ركب الحياة ووجود فجوة ، تختلف نسبياً من فرد إلى آخر، بين ماينبغي أن يقوم به من أدوار وبين قدراته الخاصة، وتظهر الحاجة إلى المساعدة.

وتتصدى الخدمة الاجتماعية لمثل هذه المواقف، وتعتبر طريقة خدمة الفرد هي الأداة الأساسية للعمل مع مثل هذه الحالات الفردية، وخدمة الفرد ليست خدمة Service تقدم لمن يطلبها ولكنها طريقة عملية Method بواسطتها يمكن تقديم الخدمة أو الرعاية

إن الإصلاح Case Work يعبر بمعرفته عن مستوى الأداء في خدمة الفرد ، من حيث أنها طريقة للعمل مع الحالات الفردية التي تعاني من صعوبات تحول توافقها مع المجتمع أو البيئة المحيطة نتيجة لعوامل ذاتية (ترجع للعميل Clint) أو للبيئة المحيطة بشرط ألا يكون هذا التعويق الاجتماعي نتيجة لظروف عامة في المجتمع تحتاج إلى طرق مهنية أخرى للعمل على استصدار تشريعات أو القيام ببعض أنماط العمل الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية Social action وإلا كان التدخل من قبل طريقة خدمة الفرد لايجدي مع مثل هذه الحالات، وهذا مايجعل الخدمة الاجتماعية الآن تعمل من خلال نظرة أكثر واقعية من حيث الإيمان بجدوى العمل مع الحالات الفردية ، وفي نفس الوقت الانفتاح على العمل مع المجتمع بصفة عامة كمطلب أساسي

لتطبيق برامج وسياسات الرعاية الاجتماعية التي تمهد لخلق المناخ المناسب للحياة الاجتماعية السوية لأفراد المجتمع .
ويمكن أن تلعب طريقة خدمة الفرد دوراً قيادياً في الكشف عن الخلل أو الثغرات في برامج الرعاية الاجتماعية، وذلك نتيجة طبيعية للتعامل مع المشكلات التي لها صفة التكرار، مما يؤكد أن هناك خللاً في البيئة الاجتماعية أو النسيج الاجتماعي في المجتمع، وعلى اعتبار أن هذه المشكلات هي بمثابة ناقوس إنذار للمجتمع بمواطن الضعف والخلل في نظام الرعاية الاجتماعية .

إن الإنسان في علاقته بالبيئة المحيطة (المادية والاجتماعية) يحاول باستمرار أن يحقق التوافق الإيجابي الذي من شأنه أن يسمح له بتحقيق أهدافه بطريقة تتفق والمعطيات البيئية التي من أهمها نسق الاعتقاد في هذا المجتمع، ويشترط أن تكون هذه الأهداف على اتساق مع وظائفه الاجتماعية في ضوء التوقعات المشتركة والموقفية واستعداده النفسي والعقلي .

وفي بعض المواقف ونتيجة لبعض المتغيرات أو العوامل الشخصية والبيئية يجد الإنسان نفسه غير قادر على تحقيق التوافق الشخصي والاجتماعي، مما يؤدي به إلى معاشة العديد من الضغوط الذاتية أو البيئية والتي لتفق المجتمع على أن يطلق عليها مفهوم " المشكلات " ولكن الفرد لا يستكين أو يستسلم لهذا الموقف وإنما يحاول أن يوظف قدراته والإمكانات المتاحة في البيئة المحيطة لكي يتخطى هذه المشكلات أو المواقف، وإذا نجح في

ذلك استعاد توازنه وتوافقه واستكمل مسيرة تحقيق الأهداف في ضوء مكونات نسق التوقعات أو الاعتقاد في المجتمع، وفي حالة عدم نجاحه تخطي هذه العقبات أو المشكلات عن طريق توظيف قدراته الخاصة أو الإمكانيات البيئية المحيطة، فإنه سوف يحتاج إلى من يقدم له المساعدة لتخطي هذا الموقف، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى الاستعانة بالآخرين أو المتخصصين لاجتياز هذه المشكلة.

وتتعد الأسباب التي تؤدي إلى مثل هذه المواقف منها عدم مقدرة الفرد على الاستفادة من الموارد المتاحة في المجتمع، أو وجود تعويق ذاتي في قدراته الذاتية أو عدم كفاية موارد المجتمع، وهذا الموقف يعتبر تحدياً للفرد ولأجهزة الرعاية الاجتماعية في المجتمع، مما يتطلب تناول هذه الحالات بأسلوب ومنهاج علمي لمساعدة الأفراد على تنمية وتوظيف قدراتهم مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع لتخطي العقبات الاجتماعية التي تحول دون توافهم بإيجابية والقيام بوظائفهم الاجتماعية على الوجه الأكمل.

محاولة للتعريف بماهية خدمة الفرد:

" فن مساعدة الفرد لتنمية واستخدام طاقاته الشخصية لكي يتمكن من التغلب على المشكلات التي يواجهها في بيئته الاجتماعية
" Linton B.Snift 1939

" فن استخدام المعرفة العلمية والمهارة في العلاقات الإنسانية بهدف تعبئة قدرات الفرد والموارد المتاحة في المجتمع لتحقيق التوافق الأمثل بين العميل والبيئة المحيطة " Swithun Bowers
1950

متطلبات أساسية تقوم عليها عملية المساعدة - Help

Process في خدمة الفرد:

- (١) مواقف تدل على عدم التوافق الشخصي والاجتماعي (مشكلات اجتماعية) مما يؤكد وجود خلل أو عدم توازن شخصي واجتماعي لدى بعض الأفراد .
- (٢) توقع المجتمع لمثل هذه المشكلات، ووجود مؤسسات اجتماعية لمساعدة الأفراد في مثل هذه المواقف .
- (٣) تستخدم في هذه المؤسسات طريقة خدمة الفرد لعلاج هذه المشكلات من خلال العلاقة المهنية بين الأخصائي الاجتماعي والعميل وذلك لتحقيق التوافق الذاتي والاجتماعي للعميل .
- (٤) لكي تكون ممارسة خدمة الفرد لها الفاعلية والتأثير لابد وأن يكون الأخصائي الاجتماعي يملك المهارة في فهم الدوافع

السيكولوجية والاجتماعية والبيولوجية للسلوك الإنساني التي تؤدي إلى المشكلات أو الانحراف.

(٥) أن يكون لدى الأخصائي الاجتماعي القدرة على استخدام المبادئ الأساسية في عمليات الدراسة والتشخيص والعلاج.

(٦) يعتبر الأخصائي الاجتماعي ذو المهارة والإعداد العلمي المناسب هو الوسيلة والإدارة الأساسية في تطبيق واستخدام طريقة خدمة الفرد.

وهذا يعني أن أبعاد الممارسة في طريقة خدمة الفرد هي:

- ❖ وجود أفراد يعانون من مشكلات أو عقبات أو تحديات لا يستطيعون اجتيازها بمفردهم.
- ❖ توفر منظمات متخصصة في الخدمة الاجتماعية بالمجتمع.
- ❖ إقامة العلاقة المهنية بين الأخصائي الاجتماعي والعميل.
- ❖ مفاهيم متخصصة لتفسير السلوك الإنساني.
- ❖ مبادئ للممارسة في خدمة الفرد.
- ❖ أخصائي اجتماعي متخصص في خدمة الفرد.

تعريف إجرائي لطريقة خدمة الفرد:

(١) تعتبر خدمة الفرد إحدى الطرق العلمية التي تقدم بمعرفة أخصائي اجتماعي (الإعداد العلمي المتميز) لمساعدة الأفراد الذين يحتاجون إلى مهارة خاصة في المساعدة.

٢) تستهدف طريقة خدمة الفرد مساعدة العميل في بحطي العقبات أو المشكلات المادية أو النفسية أو الاجتماعية.

٣) أنها جهود متخصصة تقوم على المعرفة العلمية بطبيعة الحاجات الأساسية للعميل داخل أسرته أو في علاقته بالبيئة المحيطة.

٤) يسعى الأخصائي الاجتماعي إلى تصميم عملية المساعدة على أساس من الثقة المتبادلة بينه وبين العميل لدعم قدرات العميل الذاتية ولكي يستطيع مواجهة مشكلاته وتحقيق التوافق الأمثل مع البيئة المحيطة .

٥) تعتمد نجاح المساعدة على تنوع خبرات ومهارات الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع المشكلات المادية أو الانفعالية، والتي تتطلب التوظيف الأمثل للموارد المتاحة ، بالإضافة إلى المهارات المهنية الأخرى.

إن جوهر الممارسة في خدمة الفرد يتحدد في دعم مبدأ أو تنمية " الاعتماد على الذات" ولايتحقق ذلك إلا من خلال قيام الأخصائي الاجتماعي في طريقة خدمة الفرد بالآتي :-

١) مساعدة العميل على فهم الموقف أو أبعاد المشكلة التي يعمد إلى تخطيها .

٢) مساعدة العميل على أن يستوعب السبل والوسائل التي يمكن أن تكون بمثابة مواجهة لهذا الموقف، وإمكانية استخدامها، ومدى توفر النجاح لأي منها .

٣) تشجيع العميل لكي يتخذ القرار المناسب وأن يوظف قدراته وأن يختار من المراد المتاحة في البيئة مايمكنه من مواجهة الموقف .

٤) مساعدة العميل على اتخاذ القرار الأمثل أو الرشيد وأن يتحمل مسئولية هذا القرار وما ينتج عنه من آثار .

٥) تشجيع العميل على تنفيذ القرار الذي اتخذه مع التأكيد على أن إمكانات المؤسسة يمكن أن تدعم فرص النجاح للخروج من الموقف أو تخطي المشكلة .

تعتبر طريقة خدمة الفرد من أقدم الطرق وأكثرها انتشارا في الخدمة الاجتماعية، وتهدف إلى الحفاظ والتعبئة للوظائف الاجتماعية والنفسية لدى الأفراد والأسر ممن يعانون من مشكلات ذاتية أو فيما بينهم ومواقف الحياة المحيطة . Hollis1964
Perlman1957

ومن خلال الاستعداد لتقديم الخدمات والموارد المادية المتاحة، يحاول الأخصائيين الاجتماعيين زيادة الخبرة لدى العملاء للتعرف على مشكلاتهم لكي يستطيعون مواجهتها .

إن المشكلات التي يتعامل معها أخصائي خدمة الفرد متعددة ومتنوعة، وسواء ضعف القيام بالوظائف النفسية والاجتماعية يمكن أن يصيب الأفراد في أي سن ، سواء أكان غنياً أو فقيراً، أبيض أو أسود، وأي فرد في المجتمع قد يحتاج إلى مساعدة أخصائي خدمة الفرد خلال حياته، وقد يكون اللجوء إلى

الأخصائي الاجتماعي نتيجة لقصور في الأفراد أنفسهم أو نتيجة لظروف خارجة عنهم في المجتمع، وسواء كانت المشكلة نتيجة لعوامل ذاتية أو عوامل خارجية فإن الأخصائي الاجتماعي يهتم في المقام الأول بأن يزيد من فهم العميل للمشكلة وتقييمه لها من الناحية الذاتية أو المجتمعية.

إن المؤسسات الاجتماعية التي تستخدم خدمة الفرد كطريقة أساسية للعمل تهتم غالباً بالمشكلات الخاصة بالأفراد والأسرة، وتعتبر مؤسسات رعاية الأسرة والطفولة من المؤسسات الأولية التي تستخدم طريقة خدمة الفرد، بينما نجد أن المدرسة والمستشفيات والنوادي وغيرها من المؤسسات قد تستخدمها بطريقة مساعدة أو ثانوية

وللعديد من السنوات نجد أن معظم أخصائيي خدمة الفرد كانوا يعملون أساساً مع الأفراد ولكن خلال العشرين سنة الأخيرة بدأ اهتمام أخصائيي خدمة الفرد بالاهتمام بالوحدات الاجتماعية كالأسرة أو الجماعات الصغيرة أو المجتمع المحلي.

بل إن طبيعة الوظائف أو المسؤوليات التي كان يقوم بها الأخصائي الاجتماعي الفردي في التشريعات بدأت الآن تتغير إلى دور المدافع advocate أو الوسيط broker كما أن التكنيك الخاص لخدمة الفرد نفسه قد بدأ في التغير والنمو وأصبحنا الآن نسمع عن خدمة الفرد الإلزامية أو الجبرية وليست المعروضة والمطلوبة من قبل العميل.

ومنذ الخمسينات بدأت تتضح العديد من الاتجاهات العلمية في خدمة الفرد التي تتضمن : المدخل النفسي الاجتماعي psychosocial approach أو مدخل حل المشكلة Promlem Solving uproach – والمدخل الوظيفي Functional approach ومدخل التعديل السلوكي Behavior- modification opp أن المبادئ الأساسية في المدخل النفسي الاجتماعي تم صياغتها بمعرفة Gordeon Hamilton 1951 وتم تقنينها والتعمق فيها بمعرفة Florence Hollis 1964 وبالرجوع إلى النظرية الفردية للشخصية نجد أن هذا المدخل يهتم بأمرين ، الأول : العلاقات الداخلية لمكونات نسق الشخصية ، والثاني : المحتوى الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان ، وهكذا فإن هذا المدخل لا يركز فقط على مكونات الموقف المشكل للعميل في الوقت الحالي فقط ولكن أيضاً على شخصيته بما يتضمن ذلك من تاريخ ووظائف الذات لديه .

كما أن إسهامات أسرة العميل بالنسبة لوظائفه تعتبر متغيراً له أهمية في التشخيص والعلاج، ونقطة الانطلاق في المدخل النفسي الاجتماعي يضمن إحداث تألف بين التدخل لتأكيد ذات العميل وفي نفس الوقت إحداث التعديل المناسب .

إن هذا المدخل يؤكد على أهمية التشخيص كجزء من عملية

خدمة الفرد ويشتمل على :-

١) تشخيص دينامي يتضمن دراسة تفاعل بيئة الفرد مع سماته النفسية ، ووظائف الأنا لديه، وعوامل الضبط ومدى اكتمالها في الأنا الأعلى لديه .

٢) تشخيص سببي لتحديد فكرة العميل عن نفسه خلال وظائفه الاجتماعية الحالية .

٣) تشخيص إكلينيكي لتحديد إذا كان العميل عصائياً أو مريضاً عقلياً أو أنه شخص عادي .

إن التدخل والذي تقترحه Florence Hollis يحتوي على إجراءات محددة هي :

- ١- التدعيم (تأييد الملاحظة)
- ٢- التأثير المباشر (اقتراح أو نصيحة)
- ٣- مساعدة العميل على التعبير (التنفيس - أو التطهير النفسي)
- ٤- التأمل والتفكير النسبي للموقف الحالي لدى العميل (مساعدة العميل على التفهم الأفضل لموقفه الحالي وعلاقاته)
- ٥- تشجيع العميل على التفكير في دينامية أنماط المسؤولية لديه (مساعدة العميل على التفكير حول الأسباب التي تجعله يتصرف في شكل ما)
- ٦- تشجيع العميل للتفكير عن كيفية تنمية مسؤولياته أو طريقة مواجهته للمشكلات (مساعدة العميل في فهم إسهامات تكوينه السابق في موقفه الحالي) .

أما مدخل حل المشكلات Solving approach والذي بدأ في أوائل الخمسينات بمعرفة Helen Perlman ولقد دعم بنظريات الأنا في علم النفس ، ونظرية التعلم ، ونظرية الدور ، وهذا النموذج يقوم على افتراض أو مسلمة أساسية بأن حياة الإنسان عملية متصلة لحل المشكلات، وعدم قدرته على مواصلة حل هذه المشكلات يرجع إما لنقص في الدافعية أو المقدرة أو الفرص المتاحة لحل المشكلات، والهدف الرئيسي لنموذج حل المشكلة هو مساعدة الأفراد أو الأسر للعمل مع المشكلات التي يجدون صعوبة معها أما التوترات ذاتية أو قصور في الموارد أو البدائل المتاحة للحل، أو الكفاءة لمواجهتها .

ونموذج حل المشكلة لايهتم بتشخيص كافة المتغيرات في الموقف، ولكن يهتم بمساعدة العميل ليساير لدرجة ما احتياجات الموقف بالتركيز على سمات الشخصية التي تؤثر في الموقف وعلى الآخرين أو المواقف المحيطة في شبكة الدور لدى العميل، وهكذا تتضمن عملية حل المشكلة تحديد المشكلة التي تعمل معها ووضعها محل التعامل وتحديد الأهداف للعميل ومعه للخروج من هذا الموقف .

ونتيجة للتأثر ببعض تعاليم التحليل النفسي لدى أوتورانك Otto Rank جاء المدخل الوظيفي ليأخذ مكانه في خدمة الفرد، وعن طريق هذا المدخل فإن خدمة الفرد ليست نمطاً من العلاج النفسي الاجتماعي ولكنها طريقة أو منهجاً لإدارة أو توجيه بعض

الخدمات الاجتماعية المتخصصة ، والهدف الأساسي للأخصائي في خدمة الفرد هو إنجاز أو تحقيق الغرض أو الهدف الأساسي للمنظمة التي يعمل بها .

وخدمة الفرد الوظيفية تؤكد على أهمية الوقت ، وتقسم عمليات خدمة الفرد إلى بداية ووسط ونهاية ، ويراعى في كل مرحلة الزمن المتاح في ضوء ما هو في صالح العميل ، ورغم أن عدد ماكان يؤيد المدخل الوظيفي في الأربعينات وبداية الخمسينات إلا أنها تعاني من قلة المؤيدين بها في خدمة الفرد المعاصرة ، ومع ذلك ولكن لاننكر أن بعض معطياتها بالنسبة للوقت كعامل حاسم أو أهمية وظيفة المؤسسة تؤخذ في الاعتبار لدى العديد من الأخصائيين الاجتماعيين حتى وقتنا الحالي Smalley 1967 .

واستناداً على النظريات المستمدة من Watson Skinner & Wople Pavlov جاء مدخل التعديل السلوكي Behavior Modification في حثية الفرد عن طريق Edwui Thomas 1968 وهو أستاذ في الخدمة الاجتماعية بجامعة ميتشجان ، وبعد ذلك زاد عدد المؤيدين لهذا الاتجاه ، ويهتم هذا المدخل بالفعل الاجتماعي لدى العميل عن طريق استخدام تكتيك سلوكي لتدعيم أو استبعاد بعض المتغيرات من الموقف السلوكي الحالي، والعديد من الأخصائيين في خدمة الفرد يحاولون الآن مساعدة العملاء على استبعاد ماتعلموه من السلوك غير الإيجابي وتعلم أساليب

للسلوك جديدة أكثر توافقاً مع الظروف المحيطة عن طريق استخدام مدخل التعديل السلوكي .

ومن التعريفات الحديثة تعريف " ورنر بام " عام ١٩٥٦م الذي يعرف خدمة الفرد بأنها:

" منهج من مناهج الخدمة الاجتماعية يتدخل في الجوانب النفسية والاجتماعية لحياة الشخص بقصد علاج أو صيانة أو المحافظة على الأداء الاجتماعي لهذا الشخص وذلك بتنمية قدراته على أداء وظائفه ويتم هذا التدخل حين يتبين الشخص أو أحد أفراد جماعته أو مجتمعه اعوجاج بين الأداء أو ما يهدده ، ويظهر هذا التدخل في شكل علاقة مهنية بين الأخصائي وبين ذلك الشخص أو بين الأخصائي وأفراد آخرين على صلة بهذا الشخص ، ونظراً لأن الأداء الاجتماعي هو محصلة التفاعل بين القوى النفسية والاجتماعية فإن الخدمة الاجتماعية تعنى بدراسة القوى الداخلية والخارجية التي تلحق الضرر بأداء الفرد لدوره، أو تهدد بإلحاق هذا الضرر، كما تعنى بمساعدة الفرد على إيجاد أو استخدام الموارد المتاحة ، مادية أو نفسية أو اجتماعية للقضاء على الضرر اللاحق بالأداء أو التخفيف من هذا الضرر وتحسين قيام الفرد بالأدوار الاجتماعية .

وبالنظر إلى تعريف " ورنر بام " السابق نجد أنه قد أوضح بالتفصيل كثير من العوامل المختلفة بخدمة الفرد .

وقد عرف الدكتور عبد الفتاح عثمان خدمة الفرد بأنها:-

" عملية تعتمد على العلم والمهارة لمساعدة الأفراد على بلوغ أقصى درجة ممكنة من القدرة على مواجهة المشكلات التي تعوق أدائهم لوظائفهم الاجتماعية في حدود فلسفة المؤسسة "

ومن التعاريف السابقة نستطيع أن نستخلص بعض الحقائق

المتعلقة بخدمة الفرد :

(١) أن خدمة الفرد تختص بنوي المشاكل بالنظر عليهم كحالات فردية.

(٢) تهدف إلى مساعدة هؤلاء الناس على علاج المشاكل التي يعانون منها.

(٣) تتم عملية المساعدة في إطار إحدى المؤسسات الاجتماعية.

(٤) تتم عملية المساعدة عن طريق الأخصائي الاجتماعي كممارس مهني وبين العملاء كأفراد.

(٥) تحقق هذه العملية أغراضها باستخدام الموارد المختلفة ذات الفاعلية بالنسبة لموقف العميل مثل الموارد المتاحة في المؤسسة وموارد العميل نفسه، وموارد الأخصائي الاجتماعي من معارف وخبرات ومهارات يوجهها لصالح العميل وأخيراً موارد المجتمع الخارجي.

العلاقة في خدمة الفرد

تلعب العلاقات الشخصية دوراً واضحاً في تكيف الأفراد مع الأوساط المحيطة بهم ولا يقتصر ذلك على الأسرة والعلاقات الاجتماعية ولكنه ينطبق أيضاً على العلاقات المهنية.

والعلاقة في خدمة الفرد هي الأداة الرئيسية للأخصائي الاجتماعي ، كما أن المعارف والمهارات والخبرات التي تتوفر للأخصائي الاجتماعي لن تفيد كثيراً ما لم تستخدم لمساعدة العميل من خلال العلاقة بين الطرفين وهذا مادفع البعض إلى تشبيه العلاقة في

خدمة الفرد بأنها الروح Soul of Casework

ويعرف " بيستك Biestek " العلاقة بأنها " ذلك التفاعل الديناميكي للاتجاهات والتفاعلات بين الأخصائي الاجتماعي والعميل بغرض مساعدة العميل على تحقيق التكيف بينه وبين الوسط المحيط به "

مبادئ خدمة الفرد:-

أولاً: التفريد:-

يحتاج العميل لأن يعامل كشخص له ذاتيته الخاصة وله كيانه الخاص، إذ كلما شعر العميل بمعاملة الأخصائي له على هذا الأساس كلما ساعد على نمو العلاقة بينهما الأمر الذي يتطلب من الأخصائي أن يتسم سلوكه بقدر كبير من المرونة وأن يتزود بالمعرفة عن السلوك الإنساني إلى جانب ما يحصل عليه من معلومات عن السلوك بطريق الدراسة والملاحظة، كما يتطلب

الأمر أن يبدأ الأخصائي مع العميل من حيث هو وأن يتحرك معه بالسرعة التي تناسب حالته وينبغي التعرف على كل عميل على حدة والمشكلة التي يعاني منها.

ثانياً : التعبير عن الهاف من المشاعر:-

تحرص خدمة الفرد كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية على تشجيع العميل على التعبير عن مشاعره لأن ذلك يساهم في إشباع حاجته للمعاملة كفرد، وحاجته للتنفيس عما يدور في نفسه وحاجته للتقبل من الآخرين، والمشاركة في حل مشكلته، ولما كانت مشاعر العميل جزء من نفسه وجزء من مشكلته لذلك فإنه لا يمكن التغاضي عن هذه المشاعر، فالتعبير عن المشاعر بحرية قد يؤدي إلى تخفيف الضغوط والتوتر بشكل يساعد العميل على رؤية مشكلته بشكل أكثر موضوعية، أو قد يساعد الأخصائي على فهم دقيق لمشكلته أو قد تمنح العميل نوعاً من المعونة النفسية، على أساس مشاركة الأخصائي في تحمل العبء، أو قد يؤدي التعبير عن مشاعر العميل إلى تحريره من الخوف والمشاعر العدوانية، الأمر الذي قد يؤدي إلى إمكانية علاجه بعد ذلك.

هذا التعبير الهاف عن المشاعر يتطلب من الأخصائي رغبة صادقة في مساعدة العميل وتقبله.

ثالثاً: التعاطف المقيد:-

إن حاجة العميل للتعاطف من جانب الأخصائي تصدر عن طبيعة العلاقات الإنسانية، ولما كانت الاتصالات بين الأخصائي والعميل

عملية تسير في خطين فإن العميل الذي يتحدث للأخصائي يتوقع استجابة لهذا الحديث وعدم الاستجابة قد تفسر على أنها عدم اكتراث من جانب الأخصائي، على أن هذه الاستجابة لايلزم أن تصدر بشكل شفهي ومن ثم يصبح على الأخصائي الاستجابة بالطريقة المناسبة لمشاعر العميل .

إن إمكانيات الأخصائي في التعاطف والنفاز إلى مشاعر العميل لابد أن تكون مصحوبة بالمهارة في الاستجابة لها والتعبير عن هذه الاستجابة بطريقة تصل إلى العميل على أن الاستجابة العاطفية تجاه العميل لابد أن تكون مهنية مقيدة حيث العلاقة هنا تختلف عن علاقة الصداقة، إن العلاقة هنا علاقة مهنية تخدم مصلحة العميل، ومادام الأمر كذلك فإن التعاطف هنا من جانب الأخصائي ينبغي أن يكون محكوماً بالغرض من هذه العلاقة وهو مساعدة العميل على تحقيق التكيف بينه وبين البيئة المحيطة .

رابعاً: الاتجاه المحايد:-

يرتبط الاتجاه المحايد من جانب الأخصائي بمبدأ التقبل لأن حاجة العميل لأن يكون مقبولا كشخص لا تتفصل عن حاجته لعدم إصدار الأحكام عليه

خامساً: السرية:-

ويقصد بها حفظ المعلومات التي يدلي بها العميل للأخصائي . . وذلك يساعد العميل على زيادة الثقة في الأخصائي الأمر الذي يؤدي إلى تكوين علاقة مهنية وبالتالي الحصول على أكبر قدر

ممكن من المعلومات والتي بدورها تساعد الأخصائي في عملية التشخيص .

سادساً: التقبل:-

ويقصد بالتقبل هو قبول الأخصائي للعميل كما هو وليس كما ينبغي أن يكون مما يساعد على تقبل العميل للأخصائي وبالتالي عملية الدراسة وتقديم المساعدة .

سابعاً: حق تقرير المصير:-

هو حق العميل في اتخاذ القرارات وتنفيذها بعد توجيه من الأخصائي الاجتماعي، بحيث يكون هذا الحق ذو فائدة فعالة يراها الأخصائي بالإضافة على أن هذا الحق لا يضر به مصالح الآخرين .

أو توجيه الاتهامات له بسبب المشاكل أو الصعوبات التي يواجهها لأن هذا الحكم أو الإتهام ليس من وظيفة الأخصائي الاجتماعي . فعلى الأخصائي أن يفهم جوانب القوة والنجاح والفشل لدى العميل ، ولكن ذلك شيء مختلف عن الحكم على العميل، وإذا كان الأمر واضحاً في ذهن الأخصائي فقد لا يكون كذلك بالنسبة للعميل الذي قد يرى في الأخصائي رمزاً للمجتمع الذي أدانته، ومن ثم يصبح متحفظاً في حديثه وحساساً لأي نقد، ويراقب الأخصائي في كلامه وتصرفاته، وترداد ثقة العميل في الأخصائي كلما تبين الرغبة

الصادقة من جانب الأخصائي في مساعدته، لاجتماع الحرص على توجيه المدح أو اللوم.

خطوات خدمة الفرد:

تتضمن خدمة الفرد ثلاث خطوات رئيسية وهي:-

الدراسة - التشخيص - العلاج:

في الواقع العملي نجد أن هذه الخطوات ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل أنها مترابطة ومتشابكة وتؤثر بعضها في بعض، ففي الوقت الذي يقوم فيه الأخصائي الاجتماعي بمقابلة العميل لدراسة حالته فإنه في نفس الوقت يقوم ببعض العلاج، وعملية العلاج قد تؤدي في بعض الأحيان إلى مراجعة التشخيص والعمل على تعديله في ضوء ما يظهر خلال تنفيذ الخطة العلاجية مع العميل. وعلى الرغم من تشابك تلك الخطوات فإن ذلك لا يمنع من أنها تتبع نظاماً معيناً يساعد الأخصائي في عمله، إذ يبدأ الأخصائي عادة بدراسة الحالة وبناء على ما يحصل عليه من معلومات عن طريق الدراسة يستطيع التعرف على طبيعة المشكلة، وبناء على هذه المعرفة يمكنه تحديد الأهداف العلاجية بالنسبة لحالة العميل. ومن ثم يمكن القول بأن الخطوات الأساسية التي تسير فيها خدمة الفرد ثلاثة هي : دراسة الحالة والتشخيص والعلاج.

أولاً: حالة الدراسة : Case Study

تهدف دراسة الحالة إلى تفهم شخصية العميل ومواقفه، كما تهدف إلى تفهم مشكلته في ضوء الحقائق الشخصية والموضوعية تمهيداً

لعلاج هذه المشكلة ، على ذلك تعتبر دراسة الحالة في خدمة الفرد عملية نفسية اجتماعية، بمعنى أنها تهتم بدراسة شخصية العميل، وفي نفس الوقت لاتهتم بدراسة المؤثرات الاجتماعية في حياته، وبناء على ذلك تصبح المصادر الأساسية في الحصول على البيانات اللازمة لدراسة الحالة هي العميل نفسه على جانب المصادر الخارجية المتصلة بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها العميل .

وهناك مجموعة من الوسائل يمكن عن طريقها دراسة حالة العميل والحصول على جميع المعلومات للشخصية والبيئية التي نقيدها في فهم موقف العميل فهماً دقيقاً .

وسائل خدمة الفرد:-

١- المقابلة: وهي عدة أنواع:-

- أ) مقابلة العميل في المؤسسة .
- ب) مقابلة العميل في المنزل وهذه يطلق عليها الزيارة المهنية المنزلية .
- ج) مقابلة المتصلين بالعميل .

٢- المستندات والسجلات المختلفة وتشمل :-

- أ) المستندات الشخصية .
- ب) السجلات الخاصة بالعميل في المؤسسات المختلفة .
- ج) السجل الخاص بالعميل في نفس المؤسسة .
- ٣- الإستعانة بالعلوم الأخرى وآراء الخبراء .

٤- الاختبارات النفسية والفحوص المختلفة .

٥- دراسة البيئة ومواردها المختلفة .

وسوف نشير بإيجاز إلى المقابلة المنزلية باعتبارها من أهم وسائل الدراسة في خدمة الفرد .

المقابلة:

المقابلة هي اجتماع الأخصائي الاجتماعي بالعميل أو غيره وجهاً لوجه وهي وسيلة يتمكن بها من الحصول على المعلومات التي تهمة في التشخيص، كما أنها أيضاً إحدى وسائل التشخيص ذاته والعلاج أيضاً .

وتختلف المقابلة في خدمة الفرد عن المقابلة في المهن والفنون الأخرى فهي لا تسعى لغرض شخصي أو لكسب مادي، ولكن هي وسيلة لفهم الموقف على حقيقته تمهيداً لتوجيه الدوافع الإنسانية ومساعدة الناس على التخلص من العوامل النفسية السلبية، كما أنها من أحسن الفرص المتاحة للأخصائي لملاحظة العميل .

وللمقابلة في خدمة الفرد أغراض يمكن أن نحددها في:-

- (١) إعطاء العميل فرصة للاستماع إلى مشكلته والوصول إلى معرفة نوع حاجاته واكتشاف مستوياته العقلية وعلاقتها بمشكلته .
- (٢) تكوين علاقة مهنية مع العميل يكون أساسها الثقة والتفاهم وتكون بدورها أساساً لما يتبع من الصلة بين الأخصائي والعميل .

(٣) الحصول على مصادر المعلومات التي تعين الأخصائي على فهم الموقف ومناقشة الطرق الممكنة لإثبات استحقاق العميل لخدمات المؤسسة .

(٤) تتاح الفرصة للعميل خلال المقابلة للتعبير عن مشاعره السلبية والإيجابية وإزالة المخاوف فيما يتعلق بالموقف الذي يعاني منه وتخفيف شعوره بالضعف بسبب إلتجائه لطلب المساعدة .

(٥) البدء في توجيه دوافع العميل لكي يعتمد على نفسه وذلك بتشجيعه على المساهمة في بذل مايمكن بذله من نشاط لعلاج موقفه .

أنواع المقابلات في خدمة الفرد

(١) مقابلات المرحلة الأولى: وتهدف إلى البحث في مدى انطباق شروط المؤسسة ووظيفتها على موقف العمل .

(٢) مقابلات دراسية: وهي موجهة لفهم مشاكل العميل وشخصيته وأثر كل منهما في الآخر .

(٣) مقابلات إثبات الاستحقاق: والهدف منها إطلاع العميل على مطالب المؤسسة وشروطها ووسائلها في إثبات استحقاق العميل ومناقشته في كيفية القيام بدوره في هذا السبيل .

وتحتاج هذه المقابلة إلى دقة تصوير الأمور وشرح سبب بعض الإجراءات التي تسبب الضيق للعميل مع الصراحة التامة .

(٤) مقابلات تشخيصية: وهدفها تفسير وجود الموقف المشكل في حياة العميل، وذلك بتحليل الأسباب للشخصية والبيئية المتفاعلة في

الموقف وربطها بعضها مع بعض لفهم كيف تعاونت في إيجاد هذا الموقف الذي يعاني منه العميل، ثم مناقشة الوسائل العلاجية التي يمكن الاستعانة بها وترجيح بعضها في ضوء العوامل النفسية والاجتماعية المؤثرة في الموقف وتقويم قدرات العميل وجهوده التي يمكن توجيهها في عملية العلاج.

٥) مقابلات علاجية: وتختلف أهمية المقابلة من الناحية العلاجية باختلاف الحالات ، فبينما نجد أن المقابلة في بعض الحالات وسيلة لرسم خطة العلاج، كما هو الحال في بعض الإعاقات التي تكون فيها الحاجة الاقتصادية غير معقدة بإضافات أخرى، نجدها في البعض الآخر الوسيلة الوحيدة للعلاج كما في بعض المشاكل النفسية، وفي معظم الحالات تكون المقابلة جزءاً من العلاج، أما بقية العلاج فهو كامن في وسائل أخرى كاستغلال الموارد المتاحة في البيئة لخدمة العميل.

الزيارة المهنية المنزلية:-

زيارة المنزل هي مقابلة مكانها منزل العميل وتتم بناءً على اتفاق مسبق بين الأخصائي الاجتماعي والعميل . وللزيارة للمنزلية أغراض منها:-

- ١) تشتق زيارة المنزل أهميتها من أنها توضح مالاتوضحه مقابلة المكتب من أمور تتعلق بحياة العميل .
- ٢) أنها تضيف على الموقف من المعاني ماتعجز وسائل الدراسة الأخرى عن إبرازه .

(٣) من مرآة الزبارة أماكن ملاحظته سلوك العميل وعلاقته بأفراد أسرته وعلاقتهم به.

(٤) معرفة الحالة الإقتصادية للعميل.

(٥) زيارة المنزل تزيد من خبرة الأخصائي الاجتماعي بالموقف وبشخصية العميل، كما أنها تساعد في تكوين الثقة بينهما.

وتختلف الأغراض الرئيسية للزيارة المهنية المنزلية باختلاف

الحالات:-

(١) في حالات الإعانات الإقتصادية تكون لقياس الاحتياج المادي المحيط بالعميل.

(٢) وفي حالة الطفل المضطرب وجدانياً فهي تهدف إلى معرفة نوع العلاقات الأسرية والأسباب المؤدية إلى ذلك الإضطراب.

(٣) وقد يكون الغرض منها استكمال العمل بالنسبة للتشخيص أو العلاج.

(٤) وقد غرضها في مواقف أخرى إيجاد نوع من الموائمة بين البيئة الأسرية وصلاحياتها لإيواء طفل.

ثانياً: التشخيص الاجتماعي Diagnosis

التشخيص الاجتماعي هو الخطوة أو العملية المهنية المرتبطة بعملية الدراسة الموصلة للخطط العلاجية وهي حلقة اتصال بين عمليتي الدراسة والعلاج والمقصود بالتشخيص الاجتماعي هو فهم طبيعة المشكلة التي يعاني منها العميل وتفسيرها في ضوء

العوامل الشخصية والبيئة التي لعبت دوراً هاماً في ظهورها،
فالتشخيص إذن هو الرأي المنهجي الذي يكونه الأخصائي
الاجتماعي من مجموعة المعاني التي يستقيها مما تعرض له
العميل من حوادث وخبرات ، ومن تحليل تاريخه ومن سلوكه
وتفاعله الوجداني مع تيارات الحياة اليومية ومع مشكلته الحالية
وتقدير القوى الموجودة في شخصيته وفي المؤسسة، وفي الموارد
الاجتماعية التي يمكن أن تساهم في حل الإشكال مع إبراز أهمية
الأجزاء التي يجب أن يكون لها أولوية في المجهودات العلاجية،
ويحصل الأخصائي الاجتماعي على التشخيص الاجتماعي من
تفسير المعلومات والحقائق التي أنتجت الوسائل الدراسية، ويتم
هذا التفسير عن طريق تجميع المعلومات وإضافة بعضها إلى
بعض لوجود ارتباط بينها ثم تحليل الحقائق الناتجة منطقياً وعلمياً
وتنظيمياً وموازناتها وتركيبها جنباً إلى جنب وربطها مع بعض
وإدراك العلاقات بينه

ويركز التشخيص على ناحيتين هامتين هما :-

(١) الفرد

(٢) المشكلة وكيفية تأثير كل منهما على الآخر .

وعلى ذلك يشمل التشخيص ، التشخيص الذاتي للعميل ومدى
إحساسه بمشكلته، وشعوره نحوها، ومدى الواقعية في فهمه
وتصوره لموقفه، وما ينتظر من مساعدة، كما يحتوي التشخيص
على وصف شخصية العميل ومميزاته الفردية وصفاته المختلفة

من جسمية ووراثية ومهنية، وثقافية، كما يهتم بالتقاليد والعادات، وما إلى ذلك من المميزات الشخصية التي تتفاعل مع الموقف وتساهم في إحداث عدم التوافق الذي يتعرض لها العميل، كما يجب توضيح وإبراز النواحي البيئية التي يتعرض لها العميل إرادياً أو لا إرادياً وساهمت في حدوث المشكلة.

كما يضيف الأخصائي رأيه الشخصي عن الموقف القائم من حيث الوضع الحالي والتطورات التي مر بها والظروف المرضية السيئة التي ساعدت على خلقه ووصوله إلى الحالة التي وصل إليها. وعلى ذلك يعتبر التشخيص هو الرأي المهني الموجه لعملية العلاج ويشمل عدة نواحي هامة هي:

- (١) طبيعة المشكلة والأهداف التي يسعى إليها العميل.
- (٢) طبيعة شخصية العميل والقوي المتفاعلة في موقفه والمؤثرة في شخصيته والدوافع النفسية للمساهمة في وجود الاشكال.
- (٣) طبيعة وظروف وغرض المؤسسة ونوع المساعدات أو الخدمات التي يمكن أن تقدمها للعميل أو تمكنه من الحصول عليها ونوع الخدمات الموجودة في الموارد الأسرية والبيئية والتي تستغل في استكمال خدمات المؤسسة لتحسين موقف العميل إلى أقصى حد ممكن.

ثالثاً: العلاج الاجتماعي Treatment

العلاج الاجتماعي هو إمداد العميل بمجموعة الوسائل والخدمات التي يشير بها التشخيص السليم لتصحيح الأوضاع الاجتماعية غير

المرعوب فيها، وذلك بواسطة السيطرة البيئية، والتأثير في السلوك وبعبارة أخرى فالعلاج الاجتماعي هو مجموعة الخدمات المادية والمعنوية التي ينالها العميل عن طريق علاقته بالمؤسسة لتحديث أثراً مرغوباً في موقفه وتمكنه من استعادة النشاط الاجتماعي المطلوب أي توصله إلى حالة من التكيف الاجتماعي الذي يرضيه وفي نفس الوقت يرضي المجتمع الذي يعيش فيه .

ويتخذ العلاج من وجهة نظر " فلورنس هوليس " أربع أشكال هي :-

(١) تعديل البيئة:-

ويتضمن الخطوات التي يتخذها الأخصائي لتغيير الوسط المحيط بالعمل بطريقة تؤثر على علاج مشكلته وبطريقة يستفيد منها العميل إلى أكبر حد ممكن، وذلك بناء على عمل مباشر من جانب الأخصائي ، ويبنى هذا التعديل على أساس التشخيص الذي انتهى إليه الأخصائي والذي وصل إليه من خلال فهمه العميق للعوامل الذاتية والعوامل الخارجية المتصلة بحياة العميل، ويتم هذا التعديل في أحوال كثيرة بالتعاون بين الأخصائي والعمل .

(٢) المساعدة النفسية:-

ويتم هذا العلاج عن طريق العلاقة المهنية المباشرة بين الأخصائي والعمل في المقابلات التي تتم بينهما، ويتخذ هذا الأسلوب عادة مجموعة من الخطوات مثل:

❖ تشجيع العميل على الحديث بصراحة والتعبير بصدق عن مشاعره بالنسبة للموقف.

❖ تقبل الأخصائي للعميل وتعبيره صراحة أو ضمناً عن فهمه لمشاعر العميل وعن تعاطفه معه.

❖ توضيح الأخصائي لمدى اهتمامه بالمشكلة المتعلقة بالعميل ورغبته في مساعدته على علاجها.

❖ تعبیر الأخصائي عن ثقته في إمكانية الوصول إلى طريقة لتحسين الموقف وتنمية الثقة في نفس العميل وفي قدرته على مواجهة الموقف.

ويؤدي هذا الأسلوب بصفة عامة إلى تخفيف حدة التوتر أو الشعور بالذنب عند العميل ، كما يعمل على تنمية ثقته بنفسه مما يساعده على تحقيق التوافق المطلوب.

(٣) التوضيح والإرشاد:-

قد يصاحب هذا الأسلوب للعلاجي الأسلوب السابق والمتعلق بالمساعدة النفسية وذلك في بعض الأحيان.

ويعتمد أساساً هذا الأسلوب على الفهم، للفهم المتعلق بالعميل لنفسه وللبيئة التي يعيش فيها والأفراد الذين يتعاملون معهم.

ويهدف هذا الأسلوب إلى زيادة قدرة العميل على فهم الحقائق الخارجية بطريقة أوضح، وعلى تفهمه لمشاعره واتجاهاته ومظاهر سلوكه، وقد تتضمن عملية التوضيح تزويد العميل بالمعلومات الضرورية عن بيئته أو عن الأفراد المحيطين به في

هذه البيئة، كما تتضمن مساعدة العميل على تفهم كل العناصر الخاصة لاتخاذ قرار معين أو مساعدته على فهم ووعي مشاعره الخاصة ورغباته واتجاهاته.

ويفترض هذا النوع من العلاج على أن العميل على درجة لا بأس بها من توازن الشخصية.

٤) الاستبصار النفسي:-

ينتمي هذا الأسلوب إلى التحليل النفسي أكثر من انتمائه إلى خدمة الفرد باعتبارها طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية، ويساعد الأخصائي العميل إذا حاول تطبيق هذا الأسلوب على الكشف عن مشاعره الحالية في الماضي، ويساعده على أن يعيش في مشاعر الماضي مرة أخرى، وفي وسط معد لذلك حتى تتمكن المشاعر المكبوتة من أن تظهر على سطح الشعور وبذلك يستخلص منها العميل

أدوار الأخصائي الاجتماعي

دوره في عمله مع الأفراد

للأخصائي الاجتماعي دور أساسي في العمل مع الأفراد باعتبار أن الأفراد هم الهدف الأساسي الذي يسعى الأخصائي إلى أن يتحقق لهم التكيف المناسب مع البيئة التي يعيشون فيها، وأخصائي خدمة الفرد هو المتخصص في العمل بالصورة المباشرة مع الأفراد، ولا يعني ذلك أن أخصائي خدمة الجماعة وأخصائي تنظيم المجتمع لا يتعامل مع الأفراد، وإنما يتحدد دورهما في مساعدة الأفراد من خلال الأدوات التي تعينهم على ذلك، فأخصائي خدمة الجماعة يعمل مع الأفراد عن طريق الجماعة وأخصائي تنظيم المجتمع يعمل مع الأفراد عن طريق المجتمع.

والأفراد الذين يعمل معهم الأخصائي الاجتماعي يمكن أن يندرجوا تحت:

- (أ) أصحاب مشاكل فردية.
 - (ب) أشخاص محتاجون لتنمية قدراتهم ومهاراتهم.
- وفي الحالة الأولى يعمل أخصائي خدمة الفرد بصورة مباشرة مع الأفراد ذوي المشكلات بقصد معاونتهم على التكيف الاجتماعي.
- وهذا يتطلب منه إتباع الخطوات التالية:
- أ- دراسة المشكلة التي تواجه الفرد عن طريق المقابلات الفردية والاتصال بالمصادر التي تساعد في التعرف على المشكلة كمشكلة الانحراف والجريمة.
 - ب- تشخيص المشكلة بربط أسبابها بنتائجها.

ج- علاج المشكلة عن طريق إدراك العميل لها أو معاونته على استخدام كافة طاقاته لمواجهتها، ومساعدته على الاتصال بالمصادر التي تمكنه من ذلك.

وفي الحالة الثانية يعمل الأخصائي على معاونة الأفراد في التعرف على احتياجاتهم الفردية ومعاونتهم على تنمية قدراتهم الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية.

عن طريق وسائل متعددة أهمها:

أ) ملاحظة الفرد خلال ممارسته للنشاط ومزاولته للعلاقات الاجتماعية للتعرف على احتياجاته وميوله الإيجابية لتدعيمها والسلبية تجاه الوطن وتصحيحها.

ب) مقابلة الفرد مقابلات فردية مباشرة والتحدث معه خلال هذه المقابلات لإدراك نزعاته واتجاهاته ورغباته.

ج) الاستعانة باستمارات البحث التي يقوم الفرد بمليء أسئلتها وبذلك يمكن التعرف على احتياجاته ورغباته ودوافعه للقيام بمثل هذه الأعمال التخريبية.

د) إدراك الاحتياجات الفردية في ضوء الحقائق العلمية التي وصل إليها المشتغلون مع الأفراد عن مميزات كل مرحلة من مراحل النمو من الناحية النفسية والعقلية والاجتماعية.

والأخصائي الاجتماعي حينما يدرك احتياجات الفرد يمكنه أن يعاونه ويساعده على تنمية ميوله وقدراته وتحقيق رغباته الاجتماعية عن طريق تبصيره بها وتوجيهه إليها، أو معاونته على الاتصال بالمصادر التي تمكنه من تحقيقها.

طريقة خدمة الجماعة

Social Group Work

إن طريقة خدمة الجماعة شأنها في ذلك شأن الطرق المهنية الأخرى في الخدمة الاجتماعية يمكن أن نصفها على أنها أحد الأساليب العلمية لمقابلة أو تحقيق الإشباع للحاجات الاجتماعية، إن نمو هذه الطريقة واكتمال بنائها النظري هو جزء من مراحل تطور واكتمال البناء النظري لمهنة الخدمة الاجتماعية والمؤسسات الخاصة بها.

لقد كان بداية ظهور خدمة الجماعة مصاحباً للعديد من الحركات الاجتماعية التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر، ومع النمو المضطرد في عمليات التحضر والتصنيع في المجتمع الأمريكي، وهذه الحركات الاجتماعية كانت تضم الاتحادات والجماعات التقدمية والراдикаلية في مجال السياسة، والتنظيمات العرقية أو العنصرية Rocial والتنظيمات الأثنية Ethnic Organi- zations كما بدأت تظهر المؤسسات ذات العلاقة بالخدمة الاجتماعية والتي كانت تضم المحلات الاجتماعية والمنظمات الشبابية.

ولقد كان ظهور هذه التنظيمات إفرازاً طبيعياً لظروف المجتمع الصناعي الذي أدى إلى زيادة الهجرة والتجمعات السكانية في المناطق الحضرية تحت ظروف معيشية غير ملائمة مع عدم توفر الإمكانيات أو الموارد الكافية للرعاية الاجتماعية، وفي هذه المجتمعات شعر الناس أنهم ضعفاء لا يستطيعون التأثير على البيئة

المحيطة وتغيير ظروف حياتهم ، ولم يكن أمامهم من طريق سوى محاولة تكوين جماعات أو الانتماء إلى تنظيمات لتخطي هذه العقبة أو التغلب على شعورهم بالعجز ، وهكذا بدأت تظهر في المجتمع حركات متعددة لتكوين الجماعات .

إن مقابلة الاحتياجات الخاصة بنسق التصنيع والانخراط في عملياته المتعددة أدى بالكثيرين إلى النزوح من الريف أو من المجتمعات الأخرى، وهذه الهجرة الخارجية أو الداخلية جعلت المهاجرين يبحثون عن وسيلة أو في حاجة إلى تعديل أنماطهم الثقافية، أو بتعبير سسيولوجي كانوا بحاجة على إعادة لعملية التطبيع الاجتماعي بما يتفق ومتطلبات المجتمع الصناعي، وكانت الجماعات هي الوسيلة الملائمة أو الفعالة لتدريب الناس على التكيف مع المتطلبات الاجتماعية وفي نفس الوقت كانت تمثل وسيلة رشيدة لتقديم بعض الخدمات للمهاجرين .

ومما لا شك فيه أن ظروف التصنيع والمجتمعات الجديدة جعلت العديد من الناس يقطعون علاقاتهم الأسرية أو ارتباطهم بالبيئة التي نشأوا فيها ويشعرون بالوحدة في المجتمعات الجديدة ، وبعضهم بدأ يعاني من فقدان المعايير الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك شعورهم بالاغتراب بصفة عامة، وكانت الجماعات الاجتماعية هي الوسيلة لتوفير ودعم الانتمائية والتكافل وإشباع الحاجة إلى الصداقة أو الصحبة، وهذه هي العوامل التي جعلت الجماعات الاجتماعية تستمر لإشباع الحاجة إلى الانتماء ودعم العلاقات الاجتماعية .

تطور العمل مع الجماعات

(تاريخ العمل مع الجماعة History of Group Work)

يمكن تقسيم تاريخ العمل مع الجماعات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أربعة مراحل:

المرحلة الأولى:

وهي تبدأ في القرن التاسع عشر وتمتد حتى عام ١٩٢٧م، وكانت تعتبر أولى التنظيمات التي ظهرت وأصبحت تهتم بالجوانب الاجتماعية من الحياة هي جمعية الشبان المسيحية Y.W.C.A ولقد تم إنشاؤها عام ١٨٥١م وكان الهدف من وراء إنشائها دعم الجوانب الروحية للشباب الذي يعمل في مجالات التجارة، وتطور هذا الهدف ليشمل تحسين أحوال الشباب من الجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية ودعم السمات الأخلاقية لديهم، وظهرت بعد ذلك بحوالي خمسة عشر عاماً جمعية الشابات المسيحيات Y.W.C.A

المرحلة الثانية:

وفي هذه المرحلة ظهرت العديد من التنظيمات كمنظمة صديقات المجتمع في عام ١٨٧٧ وأندية الصبية في المجتمع الأمريكي عام ١٩٥٦م ، ثم تعددت صور المحلات الاجتماعية والتي كانت على غرار محلة توينبي ومحلة أكسفورد التي وجدت في إنجلترا عام ١٨٤٤م، كما بدأت تظهر منظمات التوجيه والإرشاد على مستوى الجيرة في الجانب الشرقي من مدينة نيويورك في عام

١٨٨٦م ، وبدأت تنتشر فكرة المحلات على مستوى الجيرة بسرعة حتى بلغت ٦ محلات وفي عام ١٨٩١م وحتى عام ١٩٠٠م بلغت هذه التنظيمات ٤٠٠ ، وصاحب ذلك حركة موازية هي المراكز الاجتماعية اليهودية .

وكانت تقوم المحلات الاجتماعية على فلسفة مؤداها أن فهم مشكلات الفقر تستلزم معاشة المجتمع والمشاركة في حياته اليومية، وكانت تتحدد جهود هذه المحلات الاجتماعية في تقديم بعض المساعدات العينية، ورعاية الأطفال في مرحلة الحضانة أو ما قبل المدرسة، وتعليم الكبار والترويح، والأعمال الفنية والثقافية وعيادة طبية، ولجنة للعمل الاجتماعي بالإضافة إلى تنظيم للجيرة .

وكان العاملون في هذه المؤسسات يطلق عليهم مسميات متعددة كالعاملين في المحلات، أو القيادات المهنية، وكانوا من ذوي التخصصات العلمية المختلفة ، فمنهم المدرس، أو العلماء الاجتماعيين وليس هناك مسمى عام يطلق عليهم أو على ما يؤدونه من أعمال وكانت خبراتهم محدودة في مجال العمل مع الجماعات .

وتصف ماري لويس Mary Louis 1939 النظرية على الجماعات في هذه الفترة " أن عوامل الضبط الديمقراطي تتحقق من خلال قيام الجماعات الصغيرة بالوظائف الخاصة بها على الوجه الأكمل لأن من خلالها يتعرف الفرد على حقوقه وواجباته

في المجتمع" وفي العشرينات نشأت فكرة وضع أسس الممارسة في هذه المنظمات، والعمل على تدريب العاملين في هذا المجال من خلال تطور الخدمة الاجتماعية.

ولذلك يرجع الفضل إلى العديد من الرواد الأوائل في دعم وتنظيم طريقة خدمة الجماعة وأول من أطلق مسمى "خدمة الجماعة Groupo Work على العمل مع الجماعات داخل المنظمات هو Walter Pettit في عام ١٩٢٧م في مدرسة الخدمة الاجتماعية بنيويورك والتي أصبحت الآن مدرسة الخدمة الاجتماعية التابعة لجامعة كولومبيا .

ولذلك يعتبر عام ١٩٢٧ علامة مميزة لبداية الحقبة الثانية في تاريخ تطور خدمة الجماعة لأنه كان بداية الاعتراف بها كأحدى طرق الخدمة الاجتماعية، وفي عام ١٩٣٥م اعترف المؤتمر القومي للخدمة الاجتماعية بطريقة خدمة الجماعة، وفي نفس الوقت قدمت Coyle ورقة عمل في هذا المؤتمر عن فلسفة خدمة الجماعة وكان هذا العمل تحت عنوان " خدمة الجماعة والتغيير الاجتماعي" وفي نفس المؤتمر تقدم Newstetter بورقة عمل لتوضيح أهمية مفاهيم خدمة الجماعة تحت عنوان " ماهية خدمة الجماعة " وكان تصوره لخدمة الجماعة وفقاً لهذا العمل على أساس أنه مجال وعملية أو تكتيك واستتبع ذلك ظهور الهيئة القومية لدراسة العمل مع الجماعات NASGW

ومع بداية عام ١٩٣٩ كان هناك ١٧ مدرسة للخدمة الاجتماعية تدرس مناهج أو مقررات في خدمة الجماعة، ومن ذلك نجد أن هذه المرحلة الثانية تمثل عملية إثراء القاعدة النظرية في خدمة الجماعة وظهرت العديد من المؤلفات أو الكتابات في هذا النوع من التخصص أو الطريقة العلمية.

المرحلة الثالثة:

وتبدأ هذه المرحلة عام ١٩٤٩ عندما أنشئت الهيئة الأمريكية للأخصائيين الذين يعملون مع الجماعات " AAGW " وذلك تلبية للدعوة التي نادت بها Grace Coyle وذلك بهدف دعم مستويات الأداء أو الممارسة لدى أخصائي العمل مع الجماعات.

وفي هذه الفترة اعتبرت خدمة الجماعة أحد مكونات نسق الخدمات الاجتماعية وكطريقة في الخدمة الاجتماعية، وقد كانت هذه الفترة تتميز بمحاولة دعم الإطار النظري للممارسة في نفس الوقت الدعم الذي كانت تقدمه الدولة للخدمات أوجد وظائف لأخصائي الجماعات ووفر الدعم المادي لبرامج خدمة الجماعة.

وتمثل سنوات الأربعينات والخمسينات فترة استكمال نضج نظرية العمل مع الجماعات وتجرى خدمة الجماعة نحو احتلال مكانة جديدة بالانفتاح على التعاون مع فريق التحليل والعلاج النفسي، وقد تميزت فترة الخمسينات بالخوف من زحف الشيوعية، وهنا ظهر دور الأخصائيين الاجتماعيين للعمل مع الجماعات في المجتمع الأمريكي وخاصة مع جماعات الشباب وبدأ صدام

الشباب مع البوليس لدرجة أن البعض في هذه الفترة كان يعرف أخصائي الجماعة بأنهم مهنيون لدعم الاتصال بين أفراد الجماعة والبوليس ، ثم تطور دور خدمة الجماعة إلى الجوانب العلاجية والتأهيلية خلال فترة الخمسينات، ويحدد Vintz دور الأخصائي عند العمل مع الجماعات على أنه " علاج القصور في إشباع الحاجات" وبدأ يظهر مفهوم خدمة الجماعة الإكلينيكية - Clinical Groupwork وهذا بالطبع لا يتعارض مع الدور الوقائي لخدمة الجماعة، وخلال الستينات بدأ استخدام طريقة خدمة الجماعة في المستشفيات، والعيادات، ومؤسسات رعاية الطفولة، والسجون، وبدأت مدارس الخدمة الاجتماعية تحدد الفروق الجوهرية بين خدمة الجماعة وخدمة الفرد، وبانضمام AAGW إلى الاتحاد القومي للأخصائيين الاجتماعيين NASW تنتهي المرحلة الثالثة لتطور طريقة خدمة الجماعة.

المرحلة الرابعة:

وتمثل هذه المرحلة الوضع الراهن لطريقة خدمة الجماعة داخل نطاق الخدمة الاجتماعية، وكانت بداية هذه المرحلة في الستينات والسبعينات من هذا القرن مع بداية الحرب على الفقر وحركة الحقوق المدنية ، وبدأ الأخصائيون الذين يعملون في خدمة الجماعة الانفتاح على علم الاجتماع ومحاولة إيجاد تفسير للمشكلات الاجتماعية من منظور سسيولوجي بدلاً من الاتجاهات التقليدية في التفسير، والآن تتميز جهود الأخصائيين الاجتماعيين

الذين يعملون مع الجماعات في محاولة استخدام منهاج البحث الاجتماعي العلمي لمحاولة تقييم فاعلية الممارسة في طريقة العمل مع الجماعات، ولقد أثرى البحث الاجتماعي معطيات طريقة خدمة الجماعة من حيث أنه نبه الأذهان إلى أهمية تحديد مداخل للعمل مع الجماعات ومحاولة الاستفادة من التكامل بين طرق الخدمة الاجتماعية في العمل ، أو العمل مع الجماعات من خلال روح الفريق، وقد أدى ذلك إلى وجود العديد من الاستراتيجيات للعمل في طريقة خدمة الجماعة للوصول إلى الغايات والأهداف الخاصة بها .

وفي ضوء المراحل التطورية والتاريخية لخدمة الجماعة يمكن
لنا أن نصنع تعريفاً خاصاً بطريقة خدمة الجماعة على الوجه
التالي:

" خدمة الجماعة إحدى طرق الخدمة الاجتماعية للعمل مع الجماعات بهدف تحقيق التوظيف الأمثل لقدراتهم وإمكانات والموارد المجتمعية، وذلك من خلال الجوانب الوقائية والإنشائية والعلاجية التي تحقق في النهاية التوافق الإيجابي بين الفرد والمجتمع في ضوء الأهداف التنموية المقصودة".

عمليات خدمة الجماعة:

(١) الدراسة:

وتتمثل في جمع المعلومات عن الأعضاء من خلال استخدام الأخصائي الاجتماعي للعديد من الأدوات:

- أ- الملاحظة والاستماع داخل الجماعة .
- ب- التعرف على علاقات الفرد بأعضاء الجماعة أو أفراد أسرته .
- ج- الزيارات المنزلية والتعرف على المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية في البيئة المحيطة بالمسكن أو مكان العمل .
- ونجد أن عملية الدراسة الغرض منها التعرف على علاقة الفرد والتأثير المتبادل بينه وبين أعضاء الجماعة في ضوء المناخ الاجتماعي العام الذي يسود الجماعة، وفي البيئة الخارجية الاقتصادية والاجتماعية وبدون هذه الدراسة لا يمكن أن تتحقق فاعلية ممارسة خدمة الجماعة .

(٢) التشخيص وتصميم طريقة العمل:

ونعني بالتشخيص التعرف على سلوك الفرد داخل الجماعة وأبعاد الموقف الذي سوف يتعامل معه الأخصائي الاجتماعي، ويستمد الأخصائي الاجتماعي مكونات التشخيص من خلال المعلومات المتوفرة لديه عن مراحل النمو الخاصة بالجماعة وسلوك الأفراد داخلها .

ويجب أن يتصف التشخيص بالاستمرارية، وذلك بحكم التغير الذي يطرأ على الجماعة وأفرادها من حين إلى آخر، كما أنه لا يغيب عن الذهن أن عملية التشخيص ماهي إلا وسيلة لوضع خطة العمل مع الجماعة وليست هدفاً في حد ذاته، وتختلف مكونات التشخيص ومؤثراته في ضوء المدخل الذي يتبناه

الأخصائي الاجتماعي في العمل مع الجماعة والذي يحل في ضوئه معطيات مرحلة الدراسة والتي سوف يضع في ضوئه خطة العمل مع الجماعة وأفرادها .

٣) العلاج أو تنفيذ خطة العمل:

ونعني بالعلاج أو تنفيذ خطة العمل وضع معطيات طريقة خدمة الجماعة موضع التنفيذ الفعلي، والأدوات المستخدمة في ذلك هي :
أ- الجماعة نفسها بما تشتمل عليه من تفاعلات بين الأعضاء
group process

ب- البرنامج بوصفه وسيلة أو وسطاً بما يحويه من أنشطة ومناقشات .

ج- فهم الأخصائي الاجتماعي للأعضاء .

د- مهارة الأخصائي الاجتماعي في استخدام نفسه وعلاقته مع أعضاء الجماعة .

بعض المبادئ التطبيقية في خدمة الجماعة

- ١) مساعدة الأفراد والجماعة ككل لدعم الشعور بالاستقلالية والتكامل والمساعدة الذاتية.
- ٢) يجب أن تتم عملية خدمة للجماعة في ضوء العلاقة المتوازية بين الفرد والجماعة والمجتمع المحيط لتحقيق التكيف الاجتماعي وخلق المواطن الصالح.
- ٣) إقامة علاقات اجتماعية مرغوبة بين أعضاء الجماعة، بحيث تكون هذه العلاقة هادفة وتؤدي في النهاية إلى دعم العلاقات بين الأعضاء والتأثير على سلوك الأعضاء لتعديل السلوك بما يتفق والأهداف الاجتماعية المرغوبة.
- ٤) استخدام الأخصائي الاجتماعي لنفسه عن طريق العلاقات بينه وبين الجماعة في تحقيق الأهداف الاجتماعية مع الاحتفاظ بطبيعة الدور المهني الذي يؤديه ودون الاستمتاع بالنشاط على حساب مسؤولياته.
- ٥) تقبل أعضاء الجماعة دون تقبل كافة أنماط السلوك، مما يدعم الثقة والاحترام المتبادل مما يمهد لقيام العلاقة المهنية ويسمح بإشباع حاجات الأعضاء والمحافظة على حقوق المجتمع.
- ٦) البدء من حيث الجماعة: ونعني بذلك أن تترك للجماعات أن تتحرك وتنمو من خلال إمكانياتها الحقيقية دون أدنى ضغوط أو جبرية أو محاولة للإسراع بتحقيق الأهداف الملموسة على حساب الأهداف العملية أو الغير مادية.

٧) تكوين الجماعات على أساس مرسوم Constructive Limitations وبشرط أن يتم ذلك بحكمة في ضوء احتياجات الأفراد والجماعة ووظيفة المؤسسة، ولتطبيق هذا المبدأ يستخدم الأخصائي الاجتماعي نفسه ومعطيات البرنامج والتفاعل داخل الجماعة ومهاراته في فهم الأعضاء.

٨) التفريد: وذلك بمعنى ألا يذوب الفرد داخل الجماعة، أو نصحي بمصلحة الفرد لصالح الجماعة، ولكنه يجب أن يشعر بأنه عضو متميز ويختلف عن الآخرين ويمكن أن يشبع ميوله ورغباته، كما يمكن أن يسهم بفاعلية في حياة الجماعة.

٩) استخدام وتوجيه التفاعل داخل الجماعة، بمعنى محاولة تحقيق قدر من التوازن والاستقرار داخل الجماعة حتى يمكن أن تحقق أهدافها، وأن يسمح بحدوث اختلاف أو صراع بين الأعضاء عندما يكون ذلك مرغوباً ويحول دون ذلك إذا كان ذلك سوف يضربها، والعمل على مساعدة الأفراد الهامشين في الجماعة ومحاولة دعم علاقاتهم ببقية الأعضاء، ومساعدة من يتصدى للمسئوليات فيها، حتى يثق في نفسه ويستطيع أن يمتص نمط القيادة الديمقراطي بما يزيد من فاعلية الجماعة.

١٠) الفهم والاستخدام الواعي للبرامج الغير لفظية واللفظية معاً بما يتناسب وتحقيق الأهداف التنموية لأفراد الجماعة

مبادئ خدمة الجماعة

(١) مبدأ تكوين الجماعة على أساس مرسوم:

الجماعة هي الوحدة الأساسية التي يمكن عن طريقها وبواسطة أخصائي الجماعة أن يقدم للفرد ما يحتاجه من خدمات ، وكذلك يجب الاهتمام بالعوامل التي تجعل من الجماعة أداة إيجابية لنمو الفرد ومقابلة احتياجاته .

وعند تكوين الجماعة يجب مراعاة :

أ- العمر الزمني

ب- العمر العقلي

ج- العمر التحصيلي

د- مستواهم الاقتصادي .

هـ- المستوى الصحي والاجتماعي

و- العادات والتقاليد

ح- الحاجات والرغبات

ومراعاة هذه العوامل وغيرها يساعد على تجانس الجماعة وتماسكها وحسن التكيف المرغوب فيه .

(٢) مبدأ الأهداف المعينة:

يجب على أخصائي الجماعة أن يحدد الأهداف التي تكفل نمو الفرد والجماعة، بشرط أن تكون هذه الأهداف مساهمة لحاجات ورغبات الجماعة متفقة مع قدراتها ومتمشية مع وظيفة المؤسسة، فمثلاً يهدف أخصائي الجماعة إلى رعاية وتقوية أعضاء جماعته

أو يهدف إلى نموهم نفسياً عن طريق ممارستهم ألوان النشاط البدني .

ولاشك أن هذا هدفاً من أهداف الأخصائي الذي يحاول به تحقيق أهداف طريقة خدمة الجماعة نفسها، وعلى ذلك فإن العمل مع الجماعة يسير على أساس عملية موضوعية طبقاً لظروف الجماعة وليست متروكة للصدفة .

(٣) مبدأ تكوين علاقة طيبة بين الأخصائي والجماعة:

يجب أن تقوم علاقة طيبة بين الأخصائي وأعضاء الجماعة، أساسها تقبل الأخصائي للأعضاء كما هم، وكذلك تقبل الأعضاء للأخصائي ومساعدته لهم لأنهم يتقون به كما يتقون في المؤسسة، وبغير ذلك لا يستطيع الأخصائي مساعدة الجماعة وأعضائها . ويجب أن تكون العلاقة بين أخصائي الجماعة وأعضائها علاقة مهنية في حدود وظيفة المؤسسة كما يجب أن تبنى العلاقة على أساس من الثقة والاحترام والحرية المتبادلة بين الطرفين .

(٤) مبدأ الدراسة المستمرة:

إن الأفراد والجماعات والمجتمعات وحدات مرتبطة بعضها ببعض الآخر وهي دائماً في نمو وتغير، وتؤثر كل وحدة في الأخرى، ولتقديم أي مساعدة لوحدة من هذه الوحدات يجب دراستها ودراسة الوحدتين الأخرتين أيضاً، وعلى ذلك فهي عملية مستمرة تقع مسئوليتها على عاتق الأخصائي الذي يجب أن يؤمن بمبدأي التغير والاختلاف كما يجب على الأخصائي أن يساعد

الجماعة على النمو في حدود قدرتها وطاقته وإمكانياتها ورغباتها في الوقت نفسه ولا يتم ذلك بنجاح إلا عن طريق الدراسة المستمرة للجماعة وأعضائها .

(٥) مبدأ التفاعل الجماعي الموجه:

إن المصدر الأول للحياة التي تسير للجماعة والتي تساعد أعضائها على النمو والتغير هو عملية التفاعل بين الأعضاء، وبينهم وبين الأخصائي والدور للفعال في توجيه هذا التفاعل على النحو المرغوب فيه على أساس نوع ومقدار اشتراكه في برامج الجماعة .

ويجب على الأخصائي أن يعمل على زيادة التفاعل والإكثار منه بين الأعضاء لأهميته البالغة إذ لا تتم عملية النمو للجماعة وأعضائها إلا عن طريق هذا التفاعل .

(٦) مبدأ الديمقراطية وحق تقرير المصير:

إن جذور الخدمة الاجتماعية تنبت من الدين وحب الإنسانية وتقوم فلسفتها على الإيمان بكرامة الأفراد والاعتراف بالفردية وقوتهم وحقهم في تقرير أسلوب حياتهم، أي أن فلسفتها تقوم على الفلسفة الديمقراطية .

والديموقراطية هي أسلوب وطريقة المعيشة والحياة التي يعيشها ويحياها الأفراد وهي التي تؤثر وتحدد أفعال واستجابات وتفاعلات الأفراد في المواقف الاجتماعية التي يواجهونها في حياتهم الجماعية .

وحق تقرير المصير يتطلب وجوب مساعدة الجماعة على تحديد
وتقرير مآثرى أن تقوم به من أوجه النشاط متحملة في ذلك أقصى
ماستطيع تحمله من المسؤولية ، وذلك في حدود قدراتها
واستعداداتها ووظيفة المؤسسة ويتم ذلك بمساعدة وتوجيه
الأخصائي .

(٧) مبدأ التنظيم الوظيفي المرن:

إن جزء من عمل أخصائي الجماعة هو مساعدة الجماعة لإيجاد
نوع من التنظيم الوظيفي الذي يمكنها من وضع وتنفيذ برامجها
وتحقيق أغراضها وأهدافها ، وذلك بمناقشة الموضوعات المختلفة
 وإصدار القرارات وتوزيع المسؤوليات، ويجب أن يكون هذا
التنظيم مرناً ولايفرض من قبل الأخصائي والمؤسسة .

وعلى الأخصائي أن يساعد الجماعة على تنظيم نفسها كما يساعد
كل فرد في هذا التنظيم كرئيس الجماعة أو نائبها والسكرتير
وأمين الصندوق ورؤساء اللجان على معرفة حقوقه وواجباته
ومايجب أن يؤديه من عمل، ويشمل التنظيم اختيار اسم للجماعة
 ووضع دستورها أو لائحتها الداخلية التي تشمل على شروط
العضوية والجزاءات والانتخابات والترشيح للوظائف داخل
الجماعة وهكذا . .

(٨) مبدأ الخبرات التقديمية التي يتيحها البرنامج :

البرنامج هو أحد الوسائل الأساسية لمساعدة الجماعة وأعضائها
على النمو والتقدم المرغوب فيه ولتحقيق ذلك يجب أن تبدأ

الخبرات التي يتيح البرنامج من مستوى حاجات ورغبات الأعضاء وخبراتهم السابقة وقدراتهم وأن تدرج هذه الخبرات تبعاً لاستعداد ونمو الجماعة وأعضائها .
كما يجب ألا يكون البرنامج أعلى أو أقل من مستوى خبراتهم حتى لا ينصرفوا عنه .

(٩) مبدأ استغلال الموارد:

يجب استغلال الموارد والإمكانات التي تملكها المؤسسة وكذلك المتاحة في المجتمع المحلي سواء كانت أدوات أو خبراء أو مؤسسات أخرى وذلك لتوفير الخبرات المختلفة لأعضاء الجماعة .
كما يجب على أخصائي الجماعة أن يكون على علم بموارد المجتمع المحلي وكيفية استغلالها لصالح الأعضاء، وبدون معرفة واستغلال أخصائي الجماعة لموارد المؤسسة التي يعمل بها وكذلك موارد المجتمع المحلي لا يمكن تقديم الخدمات اللازمة للجماعة وأعضائها بشكل يتفق مع أهداف المؤسسة .

(١٠) مبدأ التقويم:

من العوامل المهمة بالنسبة لطريقة خدمة الجماعة التقويم المستمر، والتقويم هو تحديد القيمة الفعلية للتغيرات التي تصاحب الجهود التي تبذل في النواحي المتعلقة بالعمل مع الجماعات وهو عملية ضرورية لأنه يساعد على معرفة ما أحرز من نجاح أو فشل ، ويشترك في عملية التقويم الأخصائي والجماعة والمؤسسة وكل من يمكن الاستفادة به في هذه العملية .

الجماعة من وجهة نظر طريقة خدمة الجماعة:

الجماعة تتكون من ثلاثة أشخاص أو أكثر بينهم علاقة ودية، حيث يوجد تأثير قوي متبادل ونشاط انفعالي مباشر طويل الأمد بين الأفراد الذين يكونونها، ونتيجة لذلك تتعدل شخصية كل عضو بها.

تأثير الجماعة على سلوك الفرد:

لاشك أن سلوك الفرد يتأثر بالجماعات التي ينتمي إليها، ويمكن أن نعرف تأثير الجماعة على سلوك الفرد من وجهات متعددة هي:

(١) يتأثر تعليم الأفراد والسرعة التي يتعلمون بها والطريقة التي يحلون بها مشاكلهم بواسطة الجماعات التي ينتمون إليها ويشتركون في حياتها الجماعية، وكلما زاد اشتراكهم في الحياة كلما زاد تعلمهم وازدادت خبراتهم.

(٢) تؤثر الجماعة على تكوين اتجاهات الفرد، وكذلك اتجاهات الفرد وكذلك على أسلوب تفاعله مع المواقف الاجتماعية المختلفة.

(٣) تؤثر الجماعة على درجة طموح الفرد وكفاحه فأهداف الفرد تعتمد كثيراً على مستويات الجماعة التي ينتمي إليها، كما أن تحقيق هذه الأهداف يرتبط أيضاً بالطريقة التي تتخذها الجماعة في تحقيق أهدافها.

(٤) تعمل الجماعة على تعديل عادات الفرد أثناء تأديته لعمله وفي أثناء حياته العادية.

٥) للجماعة تأثير قوي على إدراك الفرد لنفسه والدور الذي يقوم به في موقف معين، ومن ثم يستطيع أن يدرك ويفهم الآخرين.

٦) تزود الجماعة الأفراد بالقوى النفسية التي تساعد على التعبير عن مشاعرهم الإيجابية والسلبية.

٧) تؤثر الجماعة دائماً على ما يختار الأفراد، وذلك في مواقف المفاضلة والاختيار.

٨) للجماعة تأثير مؤكد على سرعة الفرد وبقته وإنتاجه في العمل.

٩) للجماعة تأثير قوي على شعور الفرد بالخوف والحرمان نتيجة لعدوي السلوك الجماعية.

١٠) تضع الجماعة الحدود لدوافع الفرد إلى السلطة والنفوذ، كما أنها تساعد الأفراد على إيجاد حلول للصراع الذي يعيشون فيه في بعض المواقف.

أنواع الجماعات:

للجماعات أنواع متعددة، قد تبدو من الناحية النظرية منفصلة ولكنها من الناحية العملية متداخلة، وعلى ذلك يمكن للجماعة الواحدة أن تشترك في أكثر من نوع واحد.

تتوفر في الجماعة صفات يكون لها التأثير الفعلي فيها نحدد

في الآتي:

١) أن يكون حجم الجماعة صغيراً حتى يتمكن الأعضاء من معرفة بعضهم معرفة قوية والإسهام في الحياة الجماعية إسهاماً

إيجابياً، كما أن صغر حجم الجماعة يساعد الأخصائي على معرفة وفهم الأعضاء كأفراد والوقوف على حاجاتهم ورغباتهم ومشاكلهم.

(٢) أن تكون الجماعة على درجة من التماسك، ولها هدف واضح يربط أعضائها بعضهم ببعض الآخر، ويجب أن يكون هذا الهدف ملائماً لاستعدادات الأعضاء وقدراتهم وخبراتهم وأن يتمشى مع أهداف المؤسسة وكذلك تقاليد البيئة.

(٣) يجب أن تكون الجماعة على درجة من التنظيم.

(٤) يجب أن يكون للجماعة طريقة وشروط متفق عليها في اختيار وقبول الأعضاء في الجماعة.

(٥) يجب أن تكون لدى الجماعة القدرة والرغبة في تقبل المؤسسة والأخصائي وإيجاد علاقات تعاونية معهما.

أخصائي الجماعة

تعتمد طريقة خدمة الجماعة في تحقيق أهدافها إلى حد كبير على الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل مع الجماعة وهو في نفس الوقت ممثل للمؤسسة.

وهناك مجموعة من الصفات الأساسية يجب توافرها في أخصائي الجماعة تمكنه من أداء دوره مع الجماعات المختلفة.

صفات أخصائي الجماعة:

١- التجاوب

٢- الإشتراك مع الأعضاء.

٣- الإنصاف والتقدير

٤- الانطلاق.

٥- الاستقرار الانفعالي.

٦- حب الناس.

٧- الذكاء.

٨- الكفاية والخبرة.

٩- الثبات في المعاملة.

١٠- الثقة بالنفس.

دور الأخصائي مع الجماعة:

(١) مساعدة الجماعة على فهم أغراض وأهداف المؤسسة، وكذلك رسم وتحديد أغراضها وأهدافها في حدود أغراض وأهداف المؤسسة.

(٢) مساعدة الجماعة على النمو وزيادة تماسكها وولاء أفرادها لها كما يساعد الجماعة على معرفة قدراتها وإمكانياتها.

(٣) مساعدة الجماعة على تفهم مشكلاتها الداخلية التي تعوق تقدمها ونموها واستخدام الموارد والإمكانيات التي يمكن الحصول عليها.

(٤) مساعدة الجماعة على تنظيم نفسها كما يساعد أعضائها المنتجين على تأدية وظائفهم وواجباتهم.

(٥) مساعدة الجماعة على تنمية قدراتها والارتقاء بمستوى برامجها.

٦) مساعدة الجماعة على فهم وتقدير الجماعات الأخرى التي قد تختلف عنها، كما يساعد على تكوين علاقات إيجابية بينها وبين هذه الجماعات.

٧) مساعدة الجماعة على التعرف على الموارد التي يمكن الاستعانة بها سواء كانت داخل المؤسسة أو متاحة في المجتمع المحلي أو المجتمع الأكبر

البرنامج في خدمة الجماعة :

ذكرنا أن خدمة الجماعة تهدف إلى نمو الفرد والجماعة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الخبرات التي يزود بها الأعضاء في ميادين الحياة الإنسانية بمساعدة الأخصائي الاجتماعي.

فتزويد الأعضاء بالمعلومات والخبرات التي تساعدكم وتمكنهم من أن يعيشوا بصحة جيدة، أو يستغلوا وقت فراغهم بما يعود عليهم بالنفع أو توجيههم نحو اختيار مهنة تتفق مع ميولهم، كل ذلك لا يتأتى إلا عن طريق البرنامج الشامل الذي تضعه وتنفذه الجماعة بمساعدة الأخصائي.

وهناك بعض المبادئ التي يجب مراعاتها عند وضع البرنامج:

١) أن تكون أهداف البرنامج واضحة ومتكاملة مع أهداف المؤسسة والجماعة وأعضائها.

٢) يجب أن يوضع البرنامج طبقاً لحاجات ورغبات أعضاء الجماعة مع مراعاة وظيفة المؤسسة وإمكاناتها، وكذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأعضاء.

٣) يجب عند وضع البرنامج مراعاة عدد الأعضاء والذين سيشاركون فيه، كذلك المكان الذي سيمارس فيه النشاط، ومواعيد هذا النشاط.

٤) يجب مراعاة المرونة عند وضع البرنامج.

٥) يجب أن تكون خبرات البرنامج موجهة إلى الميادين الكبرى للحياة الإنسانية.

٦) يجب أن يوفر البرنامج للأعضاء أقصى فرصة ممكنة للتعاون والتصميم والاختيار واتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات.

٧) يجب أن تمارس الديمقراطية في شتى مظاهر عملية وضع البرنامج.

أنواع البرامج:

اتفق المشتغلون مع الجماعات على تقسيم البرامج إلى أنواع متعددة منها، البرامج الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية، وفي النادر وجود جماعة واحدة تخطط برامجها على أساس نوع واحد من الأنواع السابقة، بل كثيراً ما تشمل برامج الجماعة العديد من البرامج.

وسنعرض بشكل سريع لهذه البرامج

١) البرامج الاجتماعية:

يهدف هذا النوع من البرامج إلى تنمية مهارات اجتماعية لدى أعضاء الجماعة وتدريبهم على الاعتماد على أنفسهم والقدرة على تكوين علاقات طيبة مع الآخرين، كما أنها تكسب الفرد مهارات

اجتماعية يستفيد منها في حياته سواء في المنزل أو المدرسة أو العمل، وبعض البرامج الاجتماعية تهدف إلى نشاط ترويجي كالسمر والموسيقى والغناء، والبعض الآخر يهدف إلى بناء روح الواجب نحو الأسرة والمجتمع كبرامج الخدمة العامة والتوعية الصحية والإسعاف والتمريض ومساعدة رجال الشرطة في تنظيم حركة المرور ومكافحة الأمية والتوعية الخاصة بالنظافة وغيرها.

٢) البرامج الثقافية :

يهدف هذا النوع من البرامج إلى إعطاء الفرصة للعضو في أن يحصل على قدر من الثقافة بشئون الحياة المختلفة، ومن بين الوسائل التي تحقق ذلك حلقات البحث والمحاضرات والندوات وبرامج الإذاعة والتلفزيون والمسرح.

٣) البرامج الرياضية:

يعتبر النشاط الرياضي من أهم الوسائل لإعداد الفرد للعمل الحيوي الذي يقوم به في المستقبل.

ويهدف هذا النوع من البرامج إلى إيجاد الفرص المناسبة للعضو للاشتراك في النشاط الرياضي لكي ينمو جسمه نمواً متزنأً ويكتسب القدرة على تناسق الحركة ، وكذلك التدريب على كثير من التعاون والنظام والتغلب على الصعاب وتشمل هذه البرامج على كثير من التعاون والنظام والتغلب على الصعاب ، وتشمل

هذه البرامج التمرينات الرياضية والألعاب الداخلية والخارجية وإقامة المعسكرات وغيرها .

٤) البرامج الفنية:

الفنون الجميلة والأشغال اليدوية من نواحي النشاط الهامة التي يميل إليها بصفة خاصة الأطفال لأنها تتفق مع طبيعتهم واستعدادهم، ويتضمن هذا النوع من البرامج كافة أنواع النشاط التي تتطلب استخدام المهارة اليدوية .

والمنتجات الفنية التي ينتجها أعضاء الجماعة لها قيمة كبيرة في نظرهم لما يحس به من ضيق المنتج من شعور بالتحصيل، كما وأنه قد يجد في مهاراته أداة تمكنه من الحصول على مكانة مرموقة بين أعضاء الجماعة، كذلك قد يخلق هذا النشاط ميلاً مهنيّاً لدى الأعضاء يفيدهم مستقبلاً .

ومن أمثلة البرامج الفنية الرسم والنحت والأشغال اليدوية وأشغال النجارة وطبع المنسوجات وإصلاح أجهزة الراديو والساعات وغيرها .

أدوار الأخصائي الاجتماعي

دوره في عمله مع الجماعات

يتحدد دور الأخصائي الذي يعمل مع الجماعات في أنه الممكن أو المساعد لها كي تنهض وتنمو بأعضائها.

ويمكن أن يقوم الأخصائي في هذا الدور بالآتي:

- أ- يساعد الجماعة في فهم وإدراك أهداف المؤسسة التي تضمها.
- ب- مساعدة الجماعة في تحديد أغراضها وأهدافها السليمة.
- ج- مساعدة الجماعة في وضع وصياغة نظمها الداخلية التي تخدم الوطن.
- د- مساعدة الجماعة في وضع برامج نشاطها والارتقاء بها وبأفرادها.
- هـ- مساعدة الجماعة على إدراك وفهم قدراتها وإمكانياتها واستغلالها لصالح أفرادها.
- ح- مساعدة الجماعة على تنمية قدراتها والاستفادة بما يتميز به أعضاؤها من مهارات.
- ع- مساعدة الجماعة على إدراك مشاكلها وصعوباتها ومعاونتها في التغلب عليها.
- ط- مساعدة الجماعة في التعرف على المصادر التي يمكنها الاستعانة بها سواء مايتوفر من هذه المصادر داخل المؤسسة أو خارجها في المجتمع المحيط.

ص- مساعدة الجماعة على تنمية شعورها الجماعي وإدراك ما يحيط بها وتقوية إحساسها بالمسئولية الجماعية تجاه الوطن والمواطن.

ظ- مساعدة الجماعة على فهم وتقدير الجماعات الأخرى والتعاون معها.

وبالرغم من أن دور الأخصائي الاجتماعي هو العمل مع الجماعة لكي تكون وسيلته في تحقيق أهدافه التربوية إلا أنه يعمل أحياناً مع أعضاء الجماعة كأفراد سواء داخل للمواقف الجماعية نفسها أو خارجها عندما يستدعي الأمر ذلك.

ومن الأمثلة التي يتعامل معها لأخصائي خدمة الجماعة مع الأفراد:

- ١- يعمل أخصائي الجماعة مع الفرد لتوجيهه إلى أنواع الجماعات التي تناسبه ومساعدته في اختيار ما يلائمه منها ٢- يعمل أخصائي الجماعة مع الفرد ليساعده على الاندماج في الجماعة وذلك عن طريق اكتشاف قدراته ومساعدته في استغلالها بالصورة التي يحصل من ورائها على تقدير وتقبل الجماعة له.
- ٣- الأفراد الذين يتولون القيادة في الجماعة، يساعدهم على فهم وإدراك مسئولياتهم وحقيقة دورهم في الجماعة، وذلك من خلال قوة تأثير القيادة.

٤- الأفراد الذين تواجههم صعوبات في الاشتراك الناجح في الحياة الجماعية ومساعدتهم على إدراك هذه الصعوبات وكيفية التغلب عليها.

٥- الأفراد الذين تختارهم الجماعة ليمثلوها في هيئات أخرى.

٦- الأفراد ذوي المواهب والقدرات المتميزة ويشجعهم على تنمية مهاراتهم في القيادة وتحمل مسئوليات جديدة.

٧- الأفراد الذين لا تناسبهم الجماعة يساعدهم على الانسحاب منها دون أن ينتابهم شعور بالذنب أو الفشل.

٨- الأفراد في الجماعة الذين يحتاجون إلى تحويل لأخصائيين آخرين أو مؤسسات أخرى للحصول على خدمات يحتاجون إليها ولا تتوفر في المؤسسة التي يعمل بها.

طريقة تنظيم المجتمع

Community Organization

من الناحية التاريخية نجد أن طريقة تنظيم المجتمع عند بداية الاعتراف بها كطريقة ثالثة في الخدمة الاجتماعية (١٩٤٥-١٩٤٦) كانت تقوم على تنسيق الجهود بين جمعيات الجيرة، أو بين الهيئات التي تعمل على مستوى المحليات (المناطق الجغرافية) وكان ذلك نتيجة طبيعية لتطور فكرة هيئات تنظيم الإحسان وتحقيق التعاون والتنسيق بين الهيئات التي تعمل على توفير المساعدات الاقتصادية، بينما في الوقت الحالي نحن ننظر إلى تنظيم المجتمع على أنه وسيلة علمية لتوظيف واستخدام موارد المجتمع لمقابلة احتياجاته ومن ثم العمل على إحداث التغيير الاجتماعي المقصود .

على أساس أنه مع بداية القرن التاسع عشر كان العاملون في مجالات الإحسان يسعون إلى تنمية برامج الرعاية الخاصة والعامة (الأهلية - الحكومية) بالإضافة إلى التدخل في برامج السياسة الاجتماعية والتشريعات وخاصة في مجالات الصحة العامة، التأمين والضمان الاجتماعي، الأمن الصناعي، ورعاية العمال، ورعاية الطفولة والمؤسسات الإيوائية، التعليم والحقوق المدنية .

وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبحت هذه الجهود تعبر عن العلاج الاجتماعي المناسب أو تكون ركيزة الممارسة في طريقة خدمة الفرد

التي تعمل مع مشكلات الأفراد والأسر، وفي نفس الوقت هذا النمط من العمل شابه نوع من التطوير من قبل هيئات تنظيم الإحسان، وفي إبان الحرب العالمية الأولى بدأت تظهر ملامح مؤسسات تنظيم المجتمع بشكل منفصل وكيان مستقل كطريقة للعمل في الخدمة الاجتماعية مع التركيز على الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع المادية والاجتماعية في التخطيط والتنمية.

وهكذا بدأ مضمون المجتمع يشتمل على فكرة التخطيط الاجتماعي وتنمية المجتمع عن طريق التأثير في نسق الرعاية الذي يتطلب المقام الأول التعرف على الموارد المتاحة في المجتمع وإمكانية توجيهها لمقابلة الاحتياجات المتعددة للمجتمع، وذلك لأن التخطيط الاجتماعي البناء وإحداث التغير الاجتماعي من خلال برامج تنمية المجتمع يتطلب توفير الموارد وإمكانية استحداث موارد جديدة بالإضافة إلى إمكانية التأثير في عملية اتخاذ القرارات في المجتمع، وهكذا بدأ الاهتمام بطريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية اصطلاح على تسميتها طريقة تنظيم المجتمع.

ويمكن أن نحدد الأهداف العامة التي قامت من أجلها طريقة

تنظيم المجتمع في ضوء:

(١) زيادة معدل الأداء وفاعلية المؤسسات الاجتماعية في المجتمع عن طريق توفير خدمات الرعاية الكافية للعملاء، وذلك عن طريق إعادة صياغة برامج العمل الخاصة بها، وهذا يعتبر من الجوانب التنظيمية التي تنصب على بناء المنظمة الإداري الداخلي لوحداث التنسيق بين وحداته، وفي نفس الوقت إحداث التنسيق الخارجي بين المنظمات الخاصة بالرعاية الاجتماعية في المجتمع.

(٢) إدخال التعديلات التي تزيد من تأثير نسق الرعاية الاجتماعية في المجتمع وذلك عن طريق إضافة خدمات جديدة، أو منع الازدواج بين المنظمات القائمة أو تحقيق النسق الرأسي والأفقي بين مكونات هذا النسق، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال استحداث نمط جديد من التنسيق فيما بين المنظمات، أو تنسيق العمل بين العاملين داخل المنظمة نفسها، وتبادل الخبرة فيما بين المنظمات، على أساس ثابت من تبادل المنفعة، وتحديد مستوى مقبول من الأداء المهني (مستوى من القيم والأخلاقيات بالإضافة إلى مستوى تكتيك الممارسة) وذلك لكي تحقق كل منظمة أهدافها من خلال برامج عمل مناسب للمجتمع والمهنة في نفس الوقت.

(٣) ضمان وصول المساعدات أو الرعاية إلى مستحقيها، ذلك بضمان توفر قدر من المرونة في توفير برامج المساعدات تسمح

للممارس بمقابلة مشكلات المجتمع، ذلك على أساس أن النزعات التطبيقية في المجتمع قد تجعل فئة تستفيد أكثر من غيرها، وعلى أساس أن ينتمي إلى الطبقة المتوسطة في أي مجتمع هو المستفيد الأول من برامج الرعاية، على حين أن من ينتمي إلى الطبقات الدنيا ربما يكون ونتيجة لجمود القوانين أقل استفادة من برامج وخدمات المؤسسات الاجتماعية.

(٤) توجيه كافة الموارد المتاحة من خلال نسق الرعاية الاجتماعية في المجتمع لمقابلة وتدعيم نسق المساعدة الذاتية في المجتمع، وهذا يعني أن هدف طريقة تنظيم المجتمع تدعم نسق المساعدة الذاتية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، أي أن الممارسة في طريقة تنظيم المجتمع تضع في اعتبارها أن دور المنظمات القائمة على توفير الرعاية لابد وأن يكون محدداً بتقديم المساعدة لجماعات المجتمع بمثابة وسيلة لهدف أبعد من ذلك ألا وهو دعم قدراتهم على مواجهة الحياة بأنفسهم.

(٥) التخطيط من أجل إيجاد برامج جديدة للرعاية الاجتماعية التي تقابل الاحتياجات المتجددة للمجتمع وهذه البرامج تضمن الحفاظ على مستوى الاستقرار لمنظمات الرعاية الاجتماعية وارتباطها بتجديد حاجات المجتمع، وهذا الأمر يتطلب الاهتمام بإجراءات البحث الاجتماعي باستمرار للوقوف على الاحتياجات الجديدة للمجتمع، والسعي وراء إيجاد موارد جديدة لمقابلة التوسع في برامج الرعاية الاجتماعية.

٦) إجراء التعديل في برامج وسياسات الرعاية الاجتماعية الرسمية في المجتمع، وهذا قد يعني خلق سياسات جديدة، أو تحديد مستويات للأداء بالنسبة لبرامج الرعاية، أو مقاييس لمستوى كفاءة المنظمات في أداء مسؤولياتها تحديد نمط المشاركة من قبل الجهود التطوعية في برامج وسياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع أو التدخل لإصدار وتعديل التشريعات المنظمة لبرامج وخدمات الرعاية الاجتماعية، ويعتبر هذا الجانب من العمل قائماً على مفهوم للعمل الاجتماعي لإعادة تخطيط الرعاية الاجتماعية في المجتمع بما يحقق العدالة والكفاية لجماعات المجتمع.

وهكذا بدأ العمل بين جماعات ومنظمات المجتمع لتحقيق هذه الأهداف الموضوعية عن طريق الجهود البناءة لبرامج تنظم المجتمع، وأدى ذلك إلى ظهور اتجاهات جديدة لتوظيف الموارد التنظيمية في المجتمع، واستراتيجيات للعمل، وأدوار للمنظم الاجتماعي، وتكتيك مناسب لتحقيق هذه الأهداف والعمل على توفير الموارد التي تفي بتطبيق هذه الأهداف الملموسة، وكلما كان هناك تركيزاً على برامج الرعاية الاجتماعية المتنوعة لخدمة المجتمع أو جماعاته وأصبح الأشخاص الاجتماعي يتعامل مع مشكلات من نوع جديد وعملاء جدد كالعمل مع برامج الترويج أو للرعاية في مجالات جديدة كحل مشكلة المواصلات أو مشكلة البطالة أو مساعدة جماعات العمل الاجتماعي أو مشكلات الإيواء البديلة والمسنين، كما أنه قد بدأت اتجاهات جديدة في الرعاية كالمراكز الاجتماعية المتكاملة للخدمات في الأحياء، والتي يمكن من خلالها تقديم الخدمات بأسلوب لامركزي أكثر مرونة وفاعلية

في الأداء، كما وأن برامج العمل الاجتماعي أصبحت تتضمن إجراءات لتكتيكات النضال والدفاع.

وكيف يمكن أن يتصدى لها الأخصائي الاجتماعي أو المؤسسات بوصفها أسلوب أمثل للتأثير بهدف التغير لبرامج الرعاية الاجتماعية .
وأن العمل على تغيير نسق الرعاية الاجتماعية في المجتمع لا بد وأن يقوم على عدة مبادئ منها:

(١) فرص متكافئة ووفرة في الخدمات الاجتماعية لكل مواطن يستطيع من خلالها مقابلة وإشباع الاحتياجات الأساسية.

(٢) الالتزام بتقديم برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية مع التقيد بنسق للقيم في الخدمة الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية، واستخدام الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف العامة، مع الاعتماد على أسلوب البحث العلمي للوقوف على المشاكل المجتمعية.

(٣) عند توجيه برامج وخدمات الرعاية في المجتمع والتخطيط لإحداث التنمية يجب أن نهتم بالأهداف العملية الملموسة والتي نتصف بالنتائج قصيرة الأمد، والتي تكون مأمونة العواقب خاصة في المشروعات الجديدة.

(٤) يحتاج الأخصائي الاجتماعي إلى المهارة والتدخل سواء بالنسبة لنسق العمل في المنظمة أو التأثير في القرارات المجتمعية عن طريق التأثير في القيادات المجتمعية.

(٥) يحتاج الأخصائي الاجتماعي إلى إحداث التوازن بين احتياجات المجتمع المتعددة وبين سياسة المنظمة وأولوياتها، وذلك في الاحتياجات العاجلة في المجتمع.

طريقة تنظيم المجتمع

(نظرة تاريخية - وتحديد المضمون)

لقد أوضحنا كيف أن جذور طريقة تنظيم المجتمع تمتد إلى القرن التاسع عشر، وخاصة في الفترة ما بين ١٨٧٠ - ١٨٨٠ مع بداية حركة تنظيم الإحسان، وكان ذلك بمثابة رد فعل لظهور الحاجة إلى التنسيق والتعاون المشترك بين منظمات الرعاية الاجتماعية، وأدى ذلك إلى أن طريقة تنظيم المجتمع في هذا الوقت كانت تهتم في المقام الأول بالجهود التنسيقية وخاصة على المستوى الجغرافي.

ولقد تطور مضمون تنظيم المجتمع من العمليات التنسيقية إلى أن أصبح الاهتمام في المقام الأول بالعمليات التنموية لمنظمات الرعاية مروراً بفكرة الجهود التوعيمية القائمة، وإيجاد صور التعاون فيما بينها خاصة في مجال التمويل، ولاتعدو أن تكون طريقة تنظيم المجتمع إحدى طرق الخدمة الاجتماعية، كما هو الحال بالنسبة لخدمة الفرد، وخدمة الجماعة ولم نستطع أن نطلق عليها مفهوم خدمة المجتمع كما هو الحال بالنسبة للطرق الأخرى التي تعتبر فيها مسمى الرعاية (خدمة) بالعمل الذي توجه إليه الرعاية وهو المجتمع، ذلك لأن إطلاق مسمى خدمة المجتمع عليها سوف يفقدها تخصصها من حيث أن كافة المهن التي يقرها المجتمع، هي في النهاية تعمل وفقاً لاحتياجات المجتمع وتعمل على خدمته.

ولقد لاقى مفهوم تنظيم المجتمع Community orgain القبول من العاملين في هذا المجال على أساس أنه يرمز إلى العملية التي بواسطتها تتمكن جماعات المجتمع من تحديد الاحتياجات والأهداف وتعبئة الموارد الأساسية أو التي يمكن إيجادها في سبيل تحقيق هذه الأهداف، وأن هذه العملية تكون على المستوى الجغرافي كالجيرة أو المدينة أو القرية.

ووفقاً لهذا التصور يمكن أن تكون الركائز الأساسية التي تقوم عليها ممارسة طريقة تنظيم المجتمع تتضمن:

أ- تحديد الاحتياجات الأساسية المادية والبشرية (المرتبطة بالعلاقات).

ب- تحديد الموارد المتاحة (مادية - بشرية - خدمات)

ج- المواءمة بين حقائق الموقف والموارد المتاحة.

د- تحقيق المشاركة من قبل قيادات المجتمع.

هـ - استفادة وتعبئة المشاعر لدى جماعات المجتمع لمساندة أهداف التغيير.

و تحديد الأولويات وفقاً للعوامل التي تؤثر في الموقف (الموارد

- حجم المشكلات - عدد المتأثرين بها - تكلفة كل بديل).

ح- محاولة دعم الخدمات القائمة بالعمليات التنسيقية وضمان عدم التداخل.

ز- إحداث التغيير في المجتمع في ضوء متطلبات المجتمع واحتياجات جماعته.

ط- دعم الخلفية النظرية والعلمية التي تستند عليها الممارسة .

ظ- توفير الدعم المادي والأدبي والمعنوي للممارسة .

ولو تفحصنا هذه الركائز أو المقومات التي تقوم عليها ممارسة طريقة تنظيم المجتمع لاتضح لنا أن هناك متطلبات أساسية أو حد أدنى من الظروف المواتية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف مهنة الخدمة الاجتماعية على مستوى المجتمع .

ويمكن لنا أن نحدد متطلبات ممارسة الخدمة الاجتماعية على

مستوى المجتمع في الآتي:-

(١) أن يكون الهدف العام هو إثراء الحياة الإنسانية، وإيجاد التوافق الفعال بين موارد الرعاية الاجتماعية واحتياجات المجتمع .

(٢) أن يكون مستوى العمل هو المجتمع، على مستوى الجيرة أو القرية أو المدينة، أو الدولة وأحياناً على المستوى العالمي، وفقاً للحقيقة التي مؤداها أن هناك اعتماداً متبادلاً بين الأفراد والجماعات في المجتمع، وهذا من شأنه أن يخلق العديد من المشكلات التي يعمل معها الأخصائي الاجتماعي، وفي نفس الوقت يستمد من هذه الحقيقة الدعم والقوة لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات .

(٣) يجب أن نفهم ونعي تماماً المناخ الذي يجب أن تتم فيه عمليات تنظيم المجتمع، وذلك إذا أردنا أن تكون نتائج العمل مثمرة، وأن نهتم بتغيير أنساق المجتمع وأبنيته لأن هذا هو الاهتمام الأول لطريقة تنظيم المجتمع، في حين أن تغيير نسق العمل الفردي هو

منظلم طرلفة ؤدمة الفرد؁ وتغير نسق الجماعة تتطلب ممارسة طرلفة ؤدمة الجماعة؁ وبهذا نضمن تعبئة الموارد البشرية للمساهمة في عمليات التنمية المقصودة.

(٤) أن يكون الاهتمام منصباً على إبداع برامج رعاية اجتماعية أو التنسيق بين القائم منها وبشرط أن تكون عملية المشاركة أساسية وقاسماً مشتركاً في كافة مراحل العمل.

(٥) يجب أن تتحقق الديناميكية في الممارسة خلال التأثير المتبادل بين الحاجات الإنسانية في ضوء العلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات وهذا من منطلق أن إحداث التغيير يتم من خلال عمليات المشاركة وبوصفها الغاية النهائية للممارسة في طريقة التنظيم للمجتمع كما صاغها جون ديوي (John- Dewey) .

(٦) التركيز على الأخذ والعطاء والاعتماد المتبادل بين العناصر المتداخلة في عملية الممارسة هي الحقيقة الأساسية التي تحكم الأداء؁ ذلك لأنه لايمكن لمؤسسة ما أن تحقق الإشباع للمجتمع؁ كما لايمكنها أن تعيش بمعزل عنه أو تحقق الاكتفاء الذاتي؁ ولكن هناك تسانداً بنائياً ووظيفياً بين جماعات ومنظمات المجتمع.

(٧) أن يحكم الممارسة مع المجتمع معطيات مهنة الخدمة الاجتماعية وفلسفتها بالإضافة إلى الانفتاح على العلوم المختلفة التي تساعد في فهم وتوجيه المجتمع.

وعلى ذلك يمكن النظر إلى طريقة تنظيم المجتمع بوصفها إستراتيجية يستخدمها التقدميون الراديكاليون لإحداث التغيير

الاجتماعي من خلال خلق مواقف الصراع والاستفادة من معطياته، بينما ينظر المحافظون إلى طريقة تنظيم المجتمع على أساس أنها وسيلة لتحقيق الاستقرار في المجتمع وتحقيق المشاركة في اتخاذ القرارات مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الوفاق أو الاجتماع بين جماعات المجتمع.

ولذلك فسوف نرى عندما ندرك معاً استراتيجيات وتكتيكات طريقة تنظيم المجتمع، كيف أن الممارسة قد تملأ علينا أحياناً استخدام إستراتيجية الضغط (وهي نظرة راديكالية) أو إستراتيجية الإقناع (وهي نظرة محافظة) وغاية ما تهدف إليه من ذلك هو التأكيد على أن معطيات الممارسة في طريقة تنظيم المجتمع وإن كانت تتأثر بإيديولوجية المجتمع والأنساق الثقافية فيه، إلا أنها لها صفة العمومية التي تسمح أن تمارس في كافة المجتمعات وأن تتجاوب مع أي مناخ يعيشه المجتمع، وهي بذلك أقرب إلى أن تكون علماً يستند على العديد من النظريات والمسلمات ومهنة تحظى باعتراف المجتمع بها في نفس الوقت.

التعريف بطريقة تنظيم المجتمع:

ويعتبر هذا التعريف تجميعاً لمعطيات التعاريف النظرية، وهو تعريفاً إجرائياً.

يتضمن توضيحاً لمسئوليات تنظيم المجتمع على عدة عناصر:

(١) تنظيم المجتمع طريقة أساسية من طرق مهنة الخدمة الاجتماعية وتمارس في إطار فلسفة هذه المهنة وأهدافها ومبادئها ومقوماتها.

(٢) تؤمن هذه الطريقة بالتغيير المقصود الذي يساعد على تقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وتساهم في إحداث هذا التغيير.

(٣) مجتمع الحاجة أو المشكلة هو وحدة العمل في هذه الطريقة أي أن الناس الذين يقطنون في منطقة جغرافية معينة أو عدد من المناطق الجغرافية والذين يعانون من نفس المشكلة أو لهم نفس الحاجة هم وحدة العمل في هذه الطريقة، ويجب أن تتوفر لدى هؤلاء الناس الرغبة في العمل لبذل الجهود الواجبة في ضوء علاقات اجتماعية مرضية ومنتجة لمواجهة مشاكلهم أو لإشباع رغباتهم وعلى الأخصائيين الاجتماعيين استثارة هذه الرغبة.

(٤) يمارس هذه الطريقة أخصائيون اجتماعيون متخصصون يتصفون بالخلق المهني ويلتزمون بفلسفة المهنة وقيمها ومبادئها، ويعتبرون القيادات المهنية التي تنشط العمليات الاجتماعية التي يقوم بها الأهالي لإحداث التغيير المنشود.

٥) تساهم طريقة تنظيم المجتمع في إحداث التغيير عن طريق قيام الأخصائيين الاجتماعيين بمساعدة سكان المجتمع على اتخاذ القرارات السليمة لإشباع احتياجاتهم وحل مشاكلهم ومتابعة هذه القرارات حتى يتم تنفيذ البرامج وتحسن أحوال هؤلاء السكان اقتصادياً واجتماعياً.

٦) يستعين الأخصائيون بمختلف الخبراء في ممارستهم للعمل إذ أنه ليس من الممكن وليس من المفروض أن يكون الأخصائي الاجتماعي على علم ومعرفة بجميع أنواع الأعمال التي تقضيها برامج النشاط المختلفة، ولا يجب أن يدعي الأخصائي الاجتماعي درايته لجميع هذه الأعمال.

٧) يقوم المتطوعون من سكان المجتمع بمعاونة الأخصائيين الاجتماعيين المتخصصين، إذ يوجد بين أهالي المجتمع كثير من القيادات الشعبية التي تؤمن بها مجتمعاتها وتثق فيها، ولها تأثيرها في تلك المجتمعات ولديها الاستعداد للتعاون، وعلى الأخصائيين الاجتماعيين اكتشاف هؤلاء والاستفادة بهم.

٨) يسير العمل على أساس وضع خطة في إطار أيديولوجية المجتمع وسياسته العامة، وتوضع هذه الخطة على أساس دراسة شاملة ودقيقة لاحتياجات سكان المجتمع وموارده المادية والبشرية والعمل على المواءمة بين الاحتياجات والموارد المتاحة والتي يمكن إتاحتها ثم العمل على تنمية موارد المجتمع وزيادة كمية الطاقة التي يبذلها سكان المجتمع وتوجيهها للعمل على إشباع

احتياجاتهم وحل مشاكلهم مع مراعاة الاستعانة بموارد وإمكانيات المجتمعات الأخرى إذا اقتضى الأمر، ويستلزم ذلك اشتراك سكان المجتمع في وضع الخطة التي تأتي معبرة عن احتياجاتهم.

٩) توضع خطة تنظيم المجتمع في إطار خطة المجتمع للتنمية الشاملة، وتساهم في تحقيق أهدافها ويقوم الأخصائي الاجتماعي الممارس لطريقة تنظيم المجتمع بدوره على أساس من التمييز بين الأنظمة التي تتضمنها هذه الطريقة في محيط الخدمة الاجتماعية وبين أنشطة تنمية المجتمع التي ترتبط بها ولا تدخل في نطاقها حتى لا يحدث تضارب أو التباس بين النوعين من الأنشطة.

١٠) تترجم الخطة إلى برامج يتم تنفيذها طبقاً للمتفق عليه في الخطة، ويتحمل سكان المجتمع مسئوليات تنفيذ هذه البرامج ولن يحدث التغيير المنشود إلا بتنفيذها، ولا يقتصر تنفيذ البرامج على إحداث التغيير في النواحي المادية فقط بل يمتد ليشمل النواحي الاجتماعية كالعادات والتقاليد والقيم والعلاقات الاجتماعية وتنمية قدرات سكان المجتمع وزيادة خبراتهم وماشابه ذلك.

١١) يشترك سكان المجتمع في تقويم البرامج ويتم التقويم على أساس أن برامج النشاط تشمل مختلف نواحي الحياة في المجتمع، وأن التفاعل مستمر بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية وبين المجتمعات على المستويات المحلية والمجتمعات على المستوى القومي، وأن هناك اعتماداً متبادلاً بين تلك المجتمعات وبين الوحدات الإنسانية في داخل المجتمع الواحد.

١٢) يمارس العمل على أساس من التطبيق الديموقراطي السليم إذ أن الديموقراطية لاكتسب عن طريق التعليم فحسب، بل أنها أسلوب يجب ممارسته .

١٣) تمارس طريقة تنظيم المجتمع عن طريق أجهزة متخصصة يديرها أخصائيون اجتماعيون متخصصون وتمارس هذه الأجهزة أعمالها مع مؤسسات أو هيئات أو منظمات ولا تقوم بتقديم خدمات مباشرة للناس غلا في حالات إجراء التجارب أو مواجهة الكوارث، أو تقديم خدمة غير متوفرة بالمجتمع تمهيداً لإنشاء هيئات تتولى هذا العمل بالمجتمع .

١٤) تمارس أجهزة تنظيم المجتمع نشاطاتها على مختلف المستويات ومنها مايزاول نشاطه في مجالات متعددة، ومنها ما يقتصر في مزاولة نشاطه على مجال نوعي معين .

١٥) لا تقتصر الجهود المبذولة في ممارسة طريقة تنظيم المجتمع على الأهالي وحدهم بل يجب أن تشترك معهم الحكومة في هذه الجهود، على أن تتسق الجهود الأهلية والحكومية المشتركة، ومن مسئولية الحكومة العمل على تحقيق أهداف المواطنين .

١٦) من الأهمية أن تتناسب الأساليب المستخدمة في أي عمل من الأعمال السابقة وظروف المجتمع الذي تمارس معه طريقة تنظيم المجتمع .

مبادئ تنظيم المجتمع

المبدأ هو حقيقة أساسية لها صفة العمومية، وقد يصل الإنسان إلى هذه الحقيقة عن طريق الخبرة والمنطق أو باستعمال الطريقة العلمية.

وقد وصل المختصون في الخدمة الاجتماعية إلى هذه المبادئ عن طريق تجميع وتحليل الخبرات المتراكمة في الميدان، لا باستعمال الطريقة العلمية، أي أن مبادئ الخدمة الاجتماعية لازالت في مرحلة الفروض الأساسية المدعمة بالخبرات السابقة والتي تؤمن بصحتها أغلب العاملين في الميدان ولكنها لم تصل بعد بحال من الأحوال إلى مستوى القوانين الثابتة.

ويمكن تلخيص أهم المبادئ فيما يلي:-

(١) الاستثارة: Stimulation

يمكن أن تبدأ عملية الاستثارة من داخل المجتمع كما يمكن أن تأتي إليه من الخارج، ونعني بالاستثارة الداخلية أي أن المواطنين يشعرون بوجود مشكلات أو حاجات اجتماعية غير مشبعة ويعايشونها ويعملون على تغيير هذه الظروف، أما الاستثارة من الخارج فتكون في حالة ما إذا كان المجتمع يعايش العديد من المشكلات ولكن قيم ومعايير لا ترى في ذلك تمثيلاً لحاجة حقيقية، وهذه الفروق تتضح في نسبة المشكلات الاجتماعية بين المجتمعات وعلى ذلك لانتوقع أن يتحرك المجتمع للعمل على تناول مشكلاته وإحداث التغيير الاجتماعي المقصود إلا إذا توفر

الإحساس لدى المجتمع بهذه المشكلات والرغبة في إحداث التغيير .

ولقد عبر روس " Murry Ross " عن ذلك بمفهوم المبادأة وكيف يمكن أن تكون المبادأة من قبل المنظم الاجتماعي لحين توفر الإحساس بالمشكلة من قبل المجتمع وكيف أن المبادأة من قبل الأخصائي الاجتماعي لا تتعارض مع مبدأ الديمقراطية وحقوق تقرير المصير وهو أحد المبادئ الأساسية في الخدمة الاجتماعية .

٢) اشتراك الأهالي (المشاركة) Citizen Participation

وهذا المبدأ له صفة العمومية ويتوقف الأخذ به على مدى إحساس المواطنين بالمشكلة وشعورهم بالانتمائية إلى المجتمع ومدى وطأة هذه المشكلة أو تأثيرهم بها تأثر مباشر، فليس من المعقول أن يشارك المواطنون في تنفيذ مشروعات للتنمية أو للتغيير الاجتماعي وهم أصلاً ليس لديهم الإحساس بالرغبة في التغيير أو مدى فاعلية هذا التغيير .

ويحقق مبدأ المشاركة العديد من الأهداف:

- أ) تحديد أمثل لمشكلات المجتمع وأولويات هذه المشكلات حيث أن المواطنين أكثر دراية ومعرفة بظروف مجتمعهم .
- ب) ضمان استمرارية التغيير سواء في مرحلة التنفيذ أو الحفاظ على نتائج هذا التغيير .

ج) تخفيض تكلفة المشروعات نتيجة للعمل التطوعي داخل المجتمع الذي يرفع الكثير عن كاهل الدولة في تمويل هذه المشروعات.

د) تنمية الإحساس بالملكية العامة والحفاظ على المشروعات والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن.

هـ) تنمية روح القيادة الغير رسمية في المجتمع مما يؤدي إلى خلق قيادات جديدة وضمان مساعدة المجتمع لمشروعات التنمية.

ز) ممارسة الديمقراطية وتحسين العلاقات بين قطاعات بين قطاعات المجتمع ورفع معدل العمل التعاوني بين القيادات وجماعات المجتمع.

٣) حق تقرير المصير:

مهما تعددت مشكلات المجتمع أو انعدمت لدى القيادات الإحساس بالمشكلات فإن ذلك لايعتبر مبرراً لسلب حق المجتمع في تقرير مصيره.

ويظهر أهمية هذا المبدأ من خلال أهمية المشاركة من جانب ومن خلال احترام كرامة أفراد المجتمع وحقوقهم في اختيار طريقة الحياة التي يحبونها.

وقد يتبادر إلى الذهن إلى أن حق تقرير المصير لايتناسب مع أسلوب التخطيط الشامل أو مع أسلوب السياسة الاجتماعية المركزية على مستوى الدولة ولكن حقيقة الأمر تؤكد ضرورة حق تقرير المصير في ظل السياسة الاجتماعية وفي ظل أسلوب

التخطيط القومي الشامل لأن أسنوب التخطيط العنمي يجب أن يأخذ في الاعتبار حصر مشكلات وموارد المجتمع والمواطنين أنسب مصادر للمعلومات في هذه المرحلة كما أن الخطه مهما قامت على أسس وتوقعات نمونجية إلا أنها لابد وأن تظهر فيها ثغرات وحق تقرير المصير ضمن سد هذه الثغرات ويضمن تقويم المشروعات كما ضمن مساندة الجماهير لهذه المشروعات . ولكن قد تتمثل المشكله في هل حق تقرير المصير يجب أن يسبق المشروعات؟ أم يتمشى معها؟ أو يلحق بها؟

وإذا أخذنا في الاعتبار أهمية للمشروعات القومية والمشروعات على المستوى القومي أو المحلي فإن حق تقرير المصير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى التخطيط وأهمية عامل الزمن، ومدى خطورة الموقف ونضج قيادات المجتمع كما أن تطبيق المبدأ يسمح للمواطنين بكسب الثقة في أنفسهم وعدم الاتكالية على المسؤولين .

٤) التقبل والتوجيه: Acceptance- Guidance

لعل التقبل شيء أساسي ودعامة من دعائم العمل والنجاح في الخدمة الاجتماعية، فلا أحد يمكن أن يتصور قيام جهود مشتركة بين الأخصائي والمجتمع وفي مقابل ذلك يثق المجتمع في الأخصائي الاجتماعي ويبادل هذا الشعور .

ونحن نعرف أن لكل مجتمع ظروفه ومشكلاته، بل قيمه ومعايير التي يحكم من خلالها على الأمور، وهناك كثير من أنواع التغيير الاجتماعي تستلزم تغييراً في نسق القيم في المجتمع، ولكن طبيعة

الأمور والعمل لصالح المجتمع تجعل من الواجب على المنظم الاجتماعي أن يتقبل المجتمع كما هو بمشكلاته ونسق قيمه ومعاييره منذ البداية ولو أنه لا يتقبل معاشته واستسلام المجتمع للمشكلات، وتقبل المجتمع كما هو يجب أن يكون بجعل المجتمع يطمئن إليه ويمهد لقيام العلاقة المهنية، وإذا كان المنظم الاجتماعي من البداية يجد نفسه غير قادر على تقبل المجتمع (وهذا مؤشر على عدم اكتمال نضجه المهني) فعليه أن يتتحي عن العمل مع المجتمع .

٥) الاستعداد: Reediness

يعتبر مبدأ الاستعداد في تنظيم المجتمع قاسم مشترك بين المنظم الاجتماعي والمجتمع، والاستعداد بالنسبة للمنظم الاجتماعي يعني التأكد من أن خبراته التطبيقية وإعداده العلمي يلائم العمل مع ظروف المجتمع، ويجب على المنظم الاجتماعي أن يثق بنفسه وبإعداده المهني، وبأنه قادر على تقديم المساعدة للمجتمع، وإذا فقد هذه الثقة فإنه لن يستطيع العمل مع المجتمع، ويمكن أن يساعد في عملية استعداد المنظم الاجتماعي للعمل مع المجتمع معاشته لفترة كافية ودراسة مشكلاته وتحديد موارده بطريقة علمية .

أما الاستعداد بالنسبة للمجتمع فيعني أن قيادات المجتمع أو التنظيم الممثل للمجتمع أصبح قادراً على تحمل المسؤولية والمشاركة الإيجابية وعلى وعي بالنتائج المراد تحقيقها من وراء مشروعات تنظيم المجتمع . . . قادر على توزيع المسؤوليات والتحرك من خلال

عمليات طريقة تنظيم المجتمع . . ويستلزم ذلك من المنظم الاجتماعي القيام بتوضيح الأمور للقيادات والمشكلات أو العقبات المتوقعة في تنفيذ المشروعات والحلول البديلة لمقابلة هذه المعوقات وأخذ موافقة مبدئية من القيادات ومراكز القوة والنفوذ في المجتمع على الإسهام في المشروعات رغم درايتهم بالجهد المطلوب والمعوقات التي قد تصادفهم .

٦) الحركة: Movement

والمقصود بالحركة . . أي مدى السرعة التي يجب أن يلتزم بها المنظم الاجتماعي في التحرك بال جماهير نحو تحقيق الأهداف المجتمعية .

ولقد عبر عن ذلك روس بمفهوم الإيقاع Tempo بمعنى أن المنظم الاجتماعي في تنفيذ مشروعات تنظيم المجتمع يجب أن يتحرك بمعدل يتفق واستعداد للمجتمع وقياداته للانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من تحقيق هدف إلى آخر .

فقد يدفع الحماس المنظم الاجتماعي إلى السير بالمجتمع نحو تحقيق الأهداف بمعدل يزيد عن قدرات المجتمع واستعداداته، وفي هذه الحالة فسوف يجد المنظم الاجتماعي نفسه وحيداً في الميدان ويتحمل المسؤولية كاملة عن المجتمع وبذلك فهو خرج عن مسؤولية مهنته التي تطالبه بالعمل مع المجتمع وليس من أجله .

وقد يتباطيء المنظم الاجتماعي في السير بمراحل المشروعات عن طموح وقدرات المجتمع أو قد يسير بمعدل يتفق مع قدرات

المجتمع فقط وفي هذه الحالة نجد أن قيادات المجتمع تسام من العمل لأن مجهودات المنظم الاجتماعي لم تقدم الكثير إلى المجتمع.

ولكن من الأفضل عموماً أن يعمل المنظم الاجتماعي على السير بالمجتمع بمعدل يتفق مع قدرات المجتمع أو يزيد قليلاً حتى لا يجد نفسه وحيداً في الميدان وحتى لا تنفض القيادات من حوله.

(٧) العلاقة المهنية: Professional Relationship

تمثل العلاقة المهنية حجر الزاوية في الخدمة الاجتماعية وهي بمثابة المعبر الذي عن طريقه تصل خدمات المنظمة التي يعمل بها المنظم الاجتماعي إلى المجتمع، وهي تقوم على دعائم أساسية فهي تقوم على الثقة والاحترام والحرية المتبادلة.

فلا يمكن أن تتم الخدمة إلا من خلال قيام علاقة بين المنظم الاجتماعي وقيادات المجتمع ، ولكن هذه العلاقة لها سمات تجعلها تختلف عن غيرها من أنواع العلاقات السائدة في المجتمع، فهي تستلزم بعد اجتماعاً مناسب بين الطرفين يسمح لكل منهما بالتعبير عن رأيه، وتسمح للمنظم الاجتماعي بالتوجيه والعزم في بعض الأحيان ولكنها لا تمثل تباعداً بينهما بحيث تحول دون رجوع للمواطنين إليه للسؤال أو طلب المشورة.

ويرى البعض أن الخدمة الاجتماعية يمكن أن نراها من خلال العلاقة المهنية على أساس أنها ثلاثية الأبعاد ويمثل أطرافها الثلاث العميل، الأخصائي الاجتماعي، والمؤسسة وتطور هذه

الثلاثية في ضوء علاقة مهنية هي أساس تقديم الخدمة إلى المجتمع .

٨) الاستعانة بالخبراء: Expert Help

إذا كان المنظم الاجتماعي يسعى إلى العمل لرفع مستوى المجتمع من جميع الجوانب وتحسين ظروف الحياة للمواطنين، فلا بد أن يكون هناك توازناً في المشروعات وفيما تحققه من أهداف ونتيجة لتعدد مشكلات وحاجات المجتمع واختلاف وتنوع الأهداف المراد تحقيقها . . ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تجمع خبرة وإعداد المنظم الأعداد في العمل في شتى المجالات لذلك كان من الأهمية الاستعانة بالخبراء في المجالات المختلفة سواء في مرحلة الدراسة أو التنفيذ أو العلاج ، وذلك للاستفادة بهم لإنجاح المشروعات وتزويد قيادات المجتمع بالخبرة، ولا يقلل ذلك من قيمته كأخصائي اجتماعي ولامن مهنة الخدمة الاجتماعية لأن دخول الخبراء في المشروعات يكون لفترة محددة ولا يتنافى مع تخصص المهنة .

٩) التقييم: Evaluation

يعتبر التقييم ضرورة أساسية لكل عمل، وهناك فرق بين التقييم والتقييم، فالتقييم هو دراسة مدى وأسباب فشل أو نجاح أي مشروع أما التقييم فهو يشتمل فوق ذلك على كيفية معالجة جوانب القصور وزيادة فرص النجاح .

وهو مسئولية مشتركة تقع على عاتق كل من المنظم الاجتماعي وقيادات المجتمع ولا يجب أن يتم التقويم فقط في نهاية المشروع، بل يجب أن يكون هناك تقويم على فترات متتابة مع مراحل المشروعات حتى يمكن معالجة السلبيات أولاً بأول في ضوء العوامل التي يجب أن تتوقع في طريقة العمل، ويمكن أن يمثل التقويم رصيد من الخبرة لدى كل من المنظم الاجتماعي وقيادات المجتمع يجعل كل منهما يواجه مسئولياته ويشعر بمقدار ما أحرزته هذه المشروعات من تقدم وبناء عليها يمكن تلافي المشكلات في المشروعات المستقبلية وتوفير فرص أكبر لنجاحها.

الوسائل والأدوات المستخدمة في طريقة تنظيم المجتمع

تتعدد الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها في طريقة تنظيم المجتمع وهي بمثابة الوسيط الذي من خلاله يمكن تحقيق أهداف تنظيم المجتمع سواء كانت هذه الأهداف عملية Coals Process أو أهدافاً مباشرة أو ملموسة Task Coals . وهذه الوسائل أو الأدوات ليست هناك مفاضلة بينها ولكن كل أداة أو وسيلة تستخدم حسب مدى تناسبها مع الموقف، وقد تستخدم أكثر من أداة أو وسيلة في وقت واحد . والبحث في مدى الأفضلية حسب ما يمكن أن تحققه من نتائج ولكل منها جوانب إيجابية وسلبية .

وسوف نوضح ذلك في ضوء تناولنا لبعض منها فيما يلي:

أولاً: المقابلات:

تعتبر المقابلات من الوسائل الأساسية في تنظيم المجتمع، ويمكن تقسيم المقابلات إلى عدة أنواع:

(١) المقابلة بين قيادات المجتمع وجماعاته وتكون وسيلة فعالة لإقناع المواطنين للمشاركة وتدعيم مشروعات تنظيم المجتمع وكسب تأييدهم واستشارتهم للإحساس بمشكلات هذا المجتمع والمطالبة بإحداث التغيير المناسب.

(٢) مقابلات المنظم الاجتماعي مع قيادات وجماعات المجتمع، وفي هذا المجال تعتبر المقابلات هي المجال الذي يسمح بتوفير المناخ المناسب لنمو القيادات ونضجها وتحقيق عمليات تنظيم المجتمع.

(٣) مقابلات القيادات المجتمعة مع القيادات التنفيذية في المجتمع، وربما هذا النوع من المقابلات هي التي ينصب عليها اهتمامنا في هذا المجال ويمتاز هذا النوع من المقابلات أنه لقاء للوجه بالوجه بين القيادات المجتمعة التي تعيش المشكلات، وربما لديها أنجح الحلول لمقابلة هذه المشكلات مع المسؤولين التنفيذيين الذين يمكن أن تكون بيدهم سلطة أخذ للقرارات في هذا الشأن، وتوفر المقابلات فرصة شرح أبعاد المشكلات ونقل وجهة نظر المجتمع ومدى معاناته إلى المسؤولين كما تسمح هذه المقابلات بالتوصل إلى تقريب وجهات النظر والحلول البديلة التي تتماشى مع مقابلة

احتياجات المجتمع وفقاً لإمكانيات المنظمات المسؤولة في المجتمع.

ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض السلبيات لهذه المقابلات من بينها أنها قد لا تتفق إلا وسياسة الباب المفتوح أو أنها قد تمثل ضغطاً على المسؤولين أو مضيعة للوقت إذا تركت بدون تنظيم أو قد تسمح بتحقيق الأهداف الشخصية على حساب الأهداف العامة.

٤) النوع الأخير من المقابلات هي المقابلات التي تتم بين قيادات المجتمع والخبراء بغرض رفع مستوى إدراكهم لأبعاد المشكلات وأسبابها الحقيقية وأنسب الحلول من واقع الخبرة العملية لمقابلة تلك المشكلات، وتساهم هذه المقابلات في كسب تأييد قيادات المجتمع للمشروعات عن اقتناع وبعد المناقشات.

ثانياً: الزيارات:

ونعني بالزيارات تلك المقصودة التي يرتب لها المنظم الاجتماعي لقيام قيادات المجتمع بزيارة بعض المجتمعات المجاورة للوقوف على بعض تجارب تلك المجتمعات في مجال التنمية ومناقشة المسؤولين عنها في كيفية تنفيذها والصعوبات وكيفية التغلب عليها والعائد الحالي لهذه المشروعات، وتفيد هذه الزيارات كلما اقتربت هذه المجتمعات من حيث المكان بالنسبة للمجتمع الذي يعمل معه المنظم الاجتماعي أو تشابه في الظروف والمشكلات مع نفس المجتمع وتكون هذه الزيارات مقنعة لأنها ليست مفاهيم مجردة ولكن عمل مجتمعي ملموس ونقاش بين قيادات المجتمع في كل

منهما ودون تدخل من الأخصائي وهذه الزيارات نفيذ من حيث الاستفادة بخبرات المجتمعات الأخرى وتلافي المشكلات أو توقعها التي سبق أن مرت بها تلك المجتمعات وتوفير فرص النجاح بطريقة أفضل للمجتمع الحالي .

ثالثاً: المؤتمرات:

أسلوب ووسيلة وأداة علمية تقوم على دراسة المجتمع ومشكلاته في جو ديموقراطي وتبادل الخبرة بين قيادات المجتمع والمسؤولين والخبراء في وجود المنظم الاجتماعي وتفيد المؤتمرات في إتاحة الفرص للقيادات للعمل الجاد وتبادل الرأي والاستفادة بالخبرة، كما تحقق أهداف المقابلات إذا كان المؤتمر يضم القيادات التنفيذية المسؤولة، كما تحقق أهداف اللجان والعمل الجماعي، كما تضمن كسب تأييد الرأي العام إذا أحسن إعداده وشاركت أجهزة الإعلام في تغطية أخباره .

كما يضمن التزام أدبي من قبل المسؤولين على تبني تنفيذ توصيات واقتراحات المؤتمر .

ولكن من سلبيات المؤتمرات أنها تستلزم جهداً كبيراً في الإعداد أو التمويل كما أنها تستغرق وقتاً طويلاً، ولذلك فهي لا تتناسب مع بعض المجتمعات التي يعوزها التمويل أو المشكلات التي يعتبر الزمن عامل حاسم بالنسبة لها .

رابعاً: أجهزة الإعلام:

يمكن إذا أتاحت فرصة استخدام أجهزة الإعلام أن تفيد إلى حد كبير بالنسبة لعرض أبعاد المشكلات الاجتماعية وكسب تأييد الرأي العام مما يكون له تأثير في الإحساس بمشكلات المجتمع ولفت نظر المسؤولين إلى الثغرات في برامج الرعاية الاجتماعية إلا أن هذه الوسيلة قد تكون غير ميسر استخدامها لكافة قطاعات المجتمع أو أنها قد لا تتناسب مع المجتمعات ذات الثقافة المحدودة حيث أنها تخاطب الجماهير من خلال الخبرات الخاصة أو أن تعرض في مواعيد لا تتناسب مع المهتمين بهذه المشكلات، أن تحجم أجهزة الإعلام عن الاهتمام ببعض المشكلات لأنها لاتهم قطاع كبير في المجتمع.

ولكن مما لاشك فيه أن أجهزة الإعلام يمكن أن تلعب دوراً خطيراً في التمهيد أو الدعم لإحداث التغيير الاجتماعي المقصود إذا أحسن استخدامها.

عمليات تنظيم المجتمع:

نقصد بالعمليات هي تلك الخطوات والمراحل المتتالية والمتعاقبة والتي تؤدي إلى تحقيق أهداف المجتمع وأهداف طريقة تنظيم المجتمع.

وكل مرحلة من هذه المراحل بها بداية ووسط ونهاية ولكن لانستطيع أن نفضل بين هذه المراحل والخطوات بحكم أنها متداخلة تتمثل كسلسلة متعاقبة المراحل والحلقات وتتمثل قوة هذه الخطوات في أضعف حلقاتها.

وهذه العمليات يمكن أن تتطابق مع خطوات أسلوب التخطيط العلمي تماماً والانتقال من خطوة إلى أخرى يتوقف على ظروف المجتمع وإمكانياته ومدى نضج قياداته وما تحزره كل خطوة من نجاح أو مايقابلها من معوقات.

ويمكن أن نحدد هذه العمليات في المراحل التالية:

أولاً : المراحل التمهيدية:

وتشتمل هذه المرحلة على التعرف بالمجتمع وليس على المجتمع ونعني بالتعرف بالمجتمع معاشته وليس دراسته من الخارج، والتعرف بالمجتمع يشتمل على معرفة حدوده وقيمه ومعاييره وجماعاته ونوي النفوذ فيه والمشكلات والحاجات والموارد البشرية والمادية المتاحة، كما تشتمل هذه المرحلة على اكتساب ثقة الأهالي وتكوين العلاقات المهنية ويتوقف تكوين هذه العلاقة المهنية على مدى الشعور بالتقبل المتبادل بين المنظم الاجتماعي

والمجتمع، ويجب ألا يتعجل المنظم الاجتماعي في تكوين هذه العلاقة أو كسب ثقة الأهالي .

كما يصاحب هذه المرحلة عملية الاستثارة أو المبادأة وتقريب وجهات النظر وعمليات التوجيه مع الحفاظ على الديمقراطية وحق تقرير المصير .

وتنتهي هذه المرحلة بتكوين الجهاز الذي من خلاله سوف تتم بقية عمليات تنظيم المجتمع وقد يكون في شكل لجنة أو مؤتمر أو مجلس يجمع بين القيادات والمنظم الاجتماعي والخبراء وكل من يمكن أن يساهم في دعم طريقة تنظيم المجتمع .

ولا يمكن أن يبدأ المنظم الاجتماعي في العمل إلا إذا وثق من اكتمال نضج الجهاز الذي سوف يعمل من خلاله، ولا يجب أن يتعجل الأخصائي الاجتماعي هذا، لأن ما يستغرقه من زمن أو مآخذ من جهد يتوقف عليه بقية المراحل، وتعتبر هذه المرحلة إلى حد كبير من عوامل نجاح العمل مع المجتمع .

ثانياً: المرحلة التخطيطية:

ويتجسد أسلوب التخطيط في هذه المرحلة، وتبدأ المشاركة الحقيقية من قبل القيادات في المجتمع من هذه المرحلة، حيث تشترك مع المنظم الاجتماعي في دراسة المجتمع وتحديد المشكلات كوضع الأولويات ولكن أسلوب التخطيط يجب أن يلتزم بعدة مبادئ منها الواقعية والشمول والاعتزان ومراعاة الخطة للظروف الخارجية والشمول في جوانب النمو .

وتنتهي هذه المرحلة في ضوء خطة للعمل وتقسيم هذه الخطة على مراحل زمنية وتوزيع المسؤوليات وتحديد البدائل بالنسبة لكل خطوة ووضع البدائل لمقابلة أي مشكلات طارئة، لأن التخطيط ماهو إلا محاولة لاستقراء المستقبل في ضوء البيانات المتوفرة التي قد تقترب هذه البيانات أو تبتعد عن الحقيقة حسب دقتها، ولذلك يجب أن يعمل اعتبار لأي مشكلات طارئة.

ثالثاً: المرحلة التنفيذية:

وفي هذه المرحلة يتجلى تضافر الجهود بين قيادات المجتمع وجماعاته وبين المنظم الاجتماعي والمؤسسة التي يتبعها والمنظمات الأخرى الموجودة في المجتمع بغرض توظيف الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لتحقيق الأهداف التي اتفق عليها في المرحلة السابقة وفي ضوء الأولويات التي تم تحديدها. ويهتم المنظم الاجتماعي في هذه المرحلة بزيادة وتأكيد عدم الرضا لدى الأهالي بغرض تقويم الحافز لديهم بالإحساس بالمشكلة والرغبة في التخلص منها مما يدفعهم إلى المشاركة الإيجابية في مشروعات تنظيم المجتمع وخلق جو من العلاقات التعاونية الفعالة فيما بينهم وإزالة الخلافات والتوسط بينهم وتحديد تأثير بعض القوى المناوئة للتغيير.

كما يجب أن يراعى عند إحداث التغيير أن يتمشى هذا التغيير مع قيم ومعايير وعرف المجتمع، وأن تكون أهداف هذا التغيير تحقق نفعاً مباشراً ملموساً للمجتمع.

وكلما زادت المشاركة في هذه المرحلة تضمن إلى حد بعيد
محافظة المجتمع على المنجزات أو مانسميه بتثبيت التغيير .

رابعاً: المرحلة التقويمية:

للتقويم أهمية بالغة من حيث أنه يكسب قيادات المجتمع الثقة في
قدراتها عندما يتضح لها التقدم المضطرد في المشروع، كما
يضمن معالجة المعوقات أولاً بأول حتى يحقق في النهاية
المشروع الأهداف التي قام من أجلها .

ولا بد أن يقوم التقويم على أساس علمي عن طريق وضع محكات
التقويم، وهل هو تقويم كمي أو نوعي مع الأخذ في الاعتبار
سهولة الاقتناع بالتقويم الكمي نظراً لأنه يوضح تغييراً ملموساً .
والتقويم عملية يشترك فيها كل من المنظم الاجتماعي وقيادات
المجتمع، ويجب أن يتم بأساليب علمية، وأن يكون مصاحباً لكل
خطوات التنفيذ وفي نهاية كل مرحلة وفي نهاية العمل وفي نهاية
المشروع بأكمله .

ويجب في حالة تغيير المنظم الاجتماعي وإحلال منظم اجتماعي
آخر للعمل مع المجتمع أن ينهي المنظم الاجتماعي الأول عمله مع
المجتمع بإجراء تقويم شامل، وأن يهتم بالتسجيل في كل المراحل
حتى يتسنى لزميله أن يكمل العمل من بعده، وأن يمهد للقيادات
من المجتمع ويضمن تعاونهم مع زميله لما فيه صالح المجتمع .

أدوار الأخصائي الاجتماعي

دوره في عمله مع المجتمعات:

للأخصائي الاجتماعي دور هام في عمله مع المجتمعات ،

وهو حين يعمل مع المجتمع يتبع خطوات أساسية هي:

أ- الدراسة والبحث الاجتماعي وعن طريقهما يمكن التعرف على احتياجات المجتمع تمهيداً لمقابلتها، ويعتمد الأخصائي في ذلك على خطوات البحث الاجتماعي المعروفة بالنسبة له .

ب- التخطيط لخدمة المجتمع بالاستعانة بنتائج البحوث الاجتماعية وتحديد أولويات الخدمة في ضوء الإمكانيات التي يمكن إتاحتها .

ج- تنفيذ الخطة عن طريق اختيار القائمين بالخدمة وتحديد المسؤوليات تحديداً واضحاً وإعداد البرنامج الزمني للتنفيذ .

د- متابعة وتقديم الخدمة عن طريق البحوث المختلفة والتوجيه المباشر وغير المباشر للقائمين عليها .

ويتطلب ذلك من الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل مع المجتمع أن

يقوم بالآتي:

١- أن يتعاون مع هيئات المجتمع للاستفادة منها في خدمة الجماعات أو أفرادها لمكافحة الإرهاب ومايتعلق به .

٢- أن يعمل مع قادة المجتمع بقصد تبادل الخبرات والإمكانيات بين هؤلاء القادة .

- ٣- يعمل مع منظمات المجتمع بقصد تكوين علاقاته بين الجماعات المختلفة لتتربط في مجتمع متكامل يعمل على مقاومة الإرهاب.
- ٤- يعمل في ضوء القيم السائدة في المجتمع والتي تحارب الإرهاب ومعتقيه.

البحوث في الخدمة الاجتماعية

Social Work Research

يحدد Tropodi ماهية البحث في الخدمة الاجتماعية بأنه التطبيق المنظم لمجموعة الإجراءات الخاصة والمرتبطة بهدف التنمية والتعديل، أو الاستخدام المعرفي لمعطيات الخدمة الاجتماعية بين أطراف العلاقة المهنية.

وهو وسيلة إثراء القاعدة النظرية للخدمة الاجتماعية، وزيادة مقدرة الأخصائي الاجتماعي على الممارسة ذات الفعالية وفي نفس الوقت يمكن أن يشارك الأخصائي الاجتماعي في تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، وذلك من منطلق أن كافة المنظمات الاجتماعية في حاجة إلى التدخل وإلى نماذج للعمل والعلاج، ومقارنة عائد استخدام المناهج المتعددة التي قد يكون من بينها استراتيجيات الممارسة أو نماذج العمل مع الأفراد والجماعات أو استحداث وتنميط إجراءات العمل داخل المنظمة، كما أن العديد من المنظمات الأخرى تحتاج إلى الدراسات لتعميق ممارسة طرق الخدمة الاجتماعية (خدمة الفرد - خدمة الجماعة - تنظيم المجتمع) ولذلك تنشأ العديد من مراكز البحوث في الخدمة الاجتماعية لتقديم الخدمات البحثية والدراسات من خلال التعاقدات لتقديم المشورة.

وتتصب البحوث في الخدمة الاجتماعية على الدراسات الخاصة بتكلفة الخدمة، أو توزيع العمالة داخل المنظمة، أو السمات

الخاصة بالعملاء، أو العائد مقابل الخدمات التي تقدمها المؤسسة، كما يجب أن تسهم الدراسات العليا للماجستير أو الدكتوراه في دعم الممارسة من خلال اختيار موضوعات مناسبة للبحث.

وتعتبر السبعينات من هذا القرن بمثابة سنوات التفسير والتحليل لمعطيات الخدمة الاجتماعية Briar & Miller 1971 ولذلك تزداد الحاجة إلى البحوث لدراسة مشكلات الممارسة عن طريق استخدام مهارة الممارسين في استخدام مناهج البحث القائمة على النظرية العلمية وتقييم نتائج الممارسة في فترات متعاقبة، لأن ممارسة الخدمة الاجتماعية ولكي تكون بصدق ذات فعالية وتأثير فإنه من المهم أن يكون ذلك قائماً على معطيات المهنة والمجتمع في الوقت ذاته، ولذلك يجب أن تعتمد الممارسة على البحوث الاجتماعية في المدى البعيد، وأن يعطي الاهتمام لنتائج البحث Aron Rosenblerti 1968

بعض الصعوبات التي تواجه البحوث في الخدمة الاجتماعية:

كثيراً ما تفشل الخدمة الاجتماعية في التعريف بأهدافها واجراءاتها بطريقة ملموسة، مما يحول دون إمكانية قياس النتائج الخاصة بها Geismar & Charles Worth 1976

نادراً ما يمكن استخدام التسجيلات الخاصة بالممارسة في الخدمة الاجتماعية وتطويعها لمناهج البحث الاجتماعي، لدرجة أن البعض يصف التسجيلات في الخدمة الاجتماعية على أنها " محاولة لإخفاء الثروة عن سمع وبصر اللصوص " Garfinkel 1970

يميز الأخصائي الاجتماعي إلى استخدام تعبيرات خاصة أثناء التسجيل يصعب ملاحظتها أو قياسها، أو قيامها على افتراضات

أو مفاهيم مجردة Mac Ghorquodal & Meehl 1967

اعتماد الأخصائي الاجتماعي على الملاحظة الغير مقبسة لتقييم السلوك، بحيث يصعب الاعتماد عليها في البحوث الاجتماعية، لأنها بيانات لا تتصف بالموضوعية، أو أنها معنومات لا يمكن ربطها بخلفية علمية، وخاصة بالنسبة للاتجاه النفسي في الخدمة الاجتماعية الذي لا يقوم أصلاً على نظرية علمية ذات مفاهيم محددة، أو منهاجاً علمياً، كما أننا كثيراً ما نستخدم في التسجيل بعض التفسيرات القائمة على أثر العوامل النفسية اللاشعورية Finc 1960

هل يعني ذلك أن الممارسة غير ناجحة؟

يمكن أن نستدل على ذلك من خلال نتائج بعض الدراسات
الأمبيريقية التي أجريت بالنسبة لفاعلية الممارسة .

- ١- من خلال دراسة أجريت لقياس فاعلية الممارسة في مجال المساعدات الاجتماعية للفقراء اتضح أن ٩ مؤسسات من بين ١٣ مؤسسة تحقق نتائج إيجابية في الممارسة Mullen & Damppon
- ٢- من واقع دراسة فاعلية الممارسة في ضوء تقييم العملاء - نجد أن الدراسة التي أجريت عام ١٩٧٠ على مؤسسات رعاية الأسرة توضح أن ٨٠% من العملاء يجدون استفادة من الرعاية،

٨٤% راضون عن علاقتهم بالأخصائي الاجتماعي، ٧٠% يؤكدون على تحسين ظروفهم الحياتية نتيجة للمساعدة Beck. Jones 1973

٣- دراسة في مجال رعاية الطفولة تؤكد على أن ٨٥% من العملاء استفادوا من الخدمة ويقدر دور الأخصائي الاجتماعي Siporin 1975

٤- في مجال الرعاية الطبية في المستشفيات والعمل مع حالات الفصام تؤكد أن ٧٥% من الحالات حدث لها تحسن في الوظائف الاجتماعية نتيجة للعمل معها بمنهاج الخدمة الاجتماعية Streaan 1976

وفي ضوء هذه النتائج يمكن أن نطمئن إلى فعالية الممارسة، ولكن نأمل مزيداً من البحوث التي تثري الخلفية النظرية للممارسة ومقابلة احتياجات العملاء

الإدارة في الخدمة الاجتماعية

Social Work Administration

سوف نهتم في هذا الصدد بالأخصائي الاجتماعي الإداري ،
وذلك في إسهاماته الخاصة للهيئة أو المنظمة التي يعمل بها، ولذا
فإن الأمر يتطلب منا معرفة قدرأ عن طبيعة المنظمة التي يعمل
من خلالها أو معها، معرفة بسيطة عن بعض الجوانب الرئيسية
التي ربما تفيده في تحليل واجبات العمل الخاصة بالأخصائي
الاجتماعي .

وسوف نقدم تحليلاً عن المقصود بالمنظمة Organization

والهيئة Agency

(١) لكل منهما بناء رسمي Formal Structure الذي يتضمن
العديد من المناصب، التي يحتلها أعضاء، ويرتبطون ببعضهم
ارتباطاً وظيفياً Officially .

(٢) تعتبر كل منهما وحدة اجتماعية Social Unite تتكون من
الأفراد الذين لهم علاقات ببعضهم والتي لا تكون جميعها رسمية
مكتبية ولكن أيضاً علاقات شخصية Personal

(٣) المنظمة أو الهيئة وجدت أو أقيمت لخدمة أغراض خاصة
• Serve Particular Purposes

(٤) كل منهما لا يمكن أن تتواجد بمعزل Independent
عن العالم المحيط الخارجي بها ولكنها ترتبط بتلك البيئة ارتباطاً
عضوياً .

٥) ويكون موضوع Subject كل منهما استمرار التغير سواء المخطط Planned أو الغير مخطط Unplanned .

٦) ومن أجل القيام بوظائف كل منهما والعمل لهما مصادر للاحتياجات Regures والملكيات Owns .

بينما منظمة الخدمة الاجتماعية تكون هيئة Agency وهي هيئة

تقوم على الآتي:

١) لها هدف أو مهمة أساسية Primary Task هي انتاج خدمات من أجل الناس

٢) لها ولاء Allegiance لقيم الخدمة الاجتماعية .

٣) ربما تختلف عن الهيئات الأخرى من حيث خاصية من ترعاهم Virtue of its auspices ، حجمها Size ، درجة تعقيدها Camplexity أو من حيث موقع الخدمة الاجتماعية في الهيئة، وفي علاقته بالبناء الخاص بالهيئة ككل .

وداخل مثل هذا المحتوى التنظيمي Organizational Context يجب على الأخصائي الاجتماعي الإداري أن يهتم بتنظيم المصادر والوسائل كي يصل إلى عمل ذو فاعلية ربما يقوم بالاهتمام أو إعادة الاهتمام بتلك العلاقات بين الناس أو الأفراد والعمل Relationship ، القيادة Leader ship ، اتخاذ القرار Decision making ، الاتصال Communication ، ممارسة السلطة Excersse of authority . الخ وهي كلها موضوعات رئيسية لنشاط الأخصائي الاجتماعي الإداري .

وسوف نحاول هنا مناقشة موضوعات ذات أهمية بالنسبة

للأخصائي الاجتماعي الإداري في هيئة خاصة:

أولاً: منصب أو موقع الأخصائي الاجتماعي الإداري:

The Position S.W.Administrator

ثانياً: وظيفة الأخصائي الاجتماعي الإداري:

The Function of S.W.Administrator

ثالثاً: دور الأخصائي الاجتماعي الإداري:

The Role of S.W.Administraror

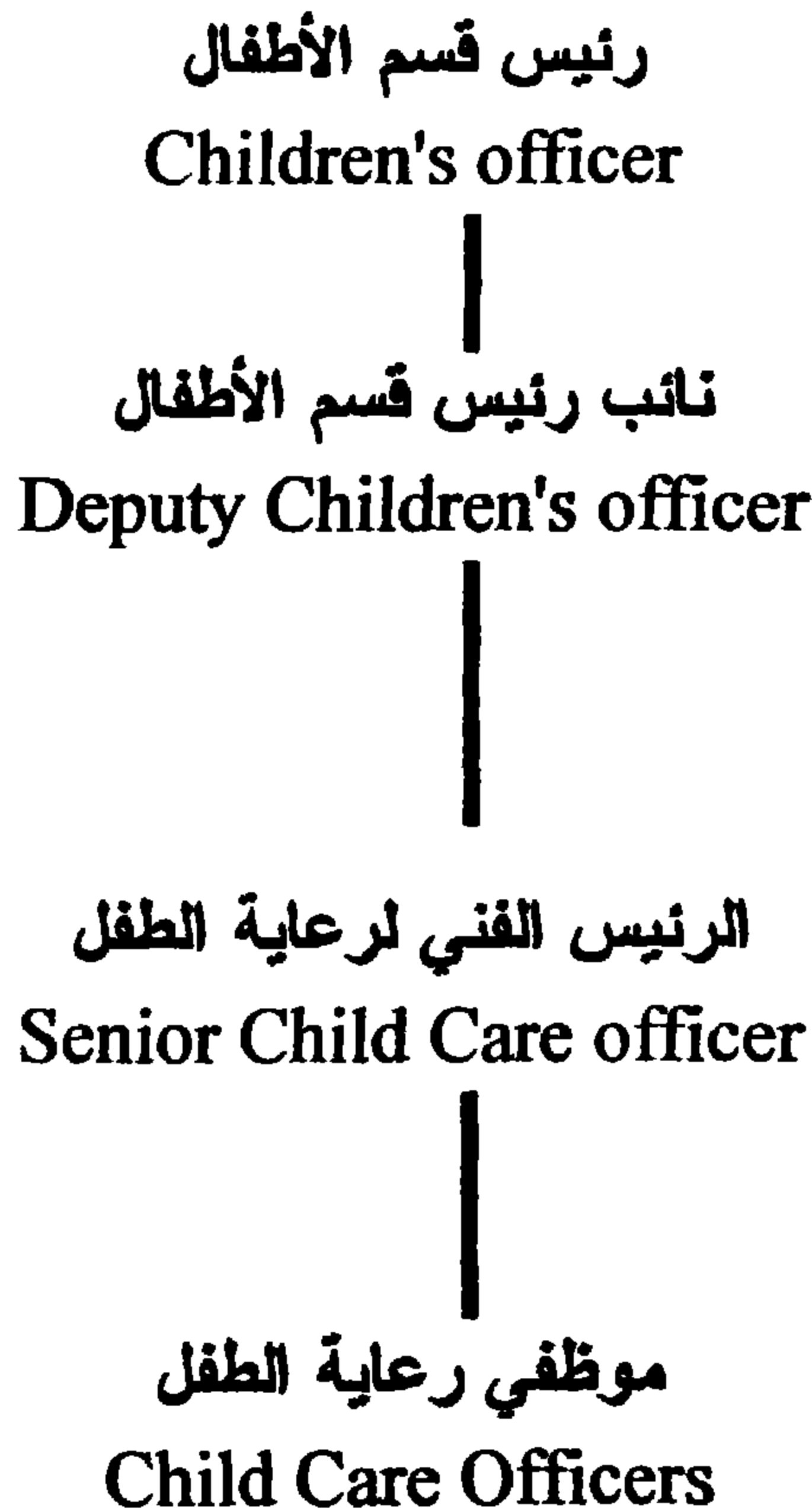
وسوف نناقش كل منهما بشيء من الإيجاز:

أولاً: موقع أو منصب الأخصائي الاجتماعي الإداري:

The Position S.W.Administrator

للأخصائي الاجتماعي الإداري وظيفته المستمدة من موقع مقرر في البناء الرسمي للهيئة، ويكون هو على قمة أو رئيس الهيئة، يستثنى لعلاقته بالنسبة لجماعة العمل في قمة هذا البناء، مثل موظف له مقام رفيع Senior officer في بعض الجوانب المتوسطة في الهرم، موقع الإداري يكمل Fillsin المواقع الأخرى في ممارسة علاقة متبادلة مرتبطة بسلطته، مثلما تكون في اختصاصه لصنع قرارات ذات فاعلية، فالموقع الرسمي لكل عضو بالهيئة ربما يتحدد على الخريطة التنظيمية Organization Chart ولكن مثل هذه الخريطة لا تظهر شيء عن كيف ترتبط هذه المواقع أو المناصب ببعضها الآخر في الممارسة.

وعلى سبيل المثال مجموعة المناصب في قسم الأطفال
Children's Department ربما يمكن توصيته على الوجه
التالي:



إن منصب الإداري في أي هيئة يجب أن يكون محدداً تحديداً
واضحاً من حيث سلطته، وعلاقتها بهؤلاء الذين يتقلدون مناصب
أخرى.

وإن منصب الإداري بمزيد من النظر إليه يتضمن الجانب التنفيذي
Executive وكذلك مسئولية الإداريين نحوه.

(أ) فمن ناحية المنصب التنفيذي The Position of the executive هناك أربعة أبعاد ذات أهمية في الوظيفة التنفيذية:

١ - موقعه داخل الهيئة: Position Within The Agency

في هذا المنصب تكون مسئولية إدارية مقررة من أجل أهداف الهيئة ويكون المصدر الوحيد للسلطة تقريباً توزيعها على المناصب الأخرى، ويتحكم في نظام الاتصال الرسمي للمعلومات. ويكون على قمة التنظيم الرسمي للهيئة، وقد تمتد مسئوليات هذا المنصب إلى مساعدة الموظفين على اتخاذ القرارات وتنفيذها، إلا أن هناك بعض القرارات يقوم باتخاذها بمفرده، وأن اتخاذه لهذه القرارات لا تكون لصالح جماعة معينة بل جماعات الأخرى

٢ - موقعه في علاقته بالعاملين: Position in relation to employees :

فإن الشخص التنفيذي يعتبر أحد العاملين بالهيئة، ولكنها وظيفة فريدة تختلف عن المناصب الأخرى، حيث تكون الرابطة الرسمية الوحيدة في خط الاتصال بين الهيئة وجهاز العاملين، ويتطلب هذا المنصب تيسير العمل بالهيئة والحفاظ عليها، وتعتبر أعلى وظيفة تبسيطية Super ordinate في العلاقات بين كافة العاملين بالهيئة.

٣- موقعه في علاقته بأجهزة الرقابة الأخرى:

: Position in relation to other controlline Bodies

رغم أن الوظيفة الأساسية تكون الخدمة الاجتماعية، إلا أن منصب التنفيذي لا يرتبط فحسب بالعاملين في الهيئة، ولكن أيضاً بالقطاع الحكومي الممثل في المسؤولية الوزارية رغم أن فنيا الوزارة تمارس السلطة من خلال لجنة محلية (مديرية الشؤون) وذلك كي يتحقق متطلبات الوزارة الخاضعة لها الهيئة فضلاً عن تنمية العلاقات بين المحليات والجهة المركزية .

٤- موقعه في علاقته بالمجتمع المحلي:

: Position in relation to the community

كل أخصائي اجتماعي له رابطة بين الهيئة والمجتمع المحلي، مثل أن يكون نائباً يعبر على سبيل المثال عن العملاء أو هيئات أخرى، ويعتبر الحلقة المرجعية الرسمية بين الهيئة وكل وبين العالم الخارجي المحيط بها، وهو يتناول العلاقات الداخلية بالهيئة بين أعضاء الهيئة وكذلك العلاقات الخارجية بالمجتمع المحلي مثل مندوب الهيئة، وهو يوحد العلاقات بين هؤلاء كأنداد، وفي ضوء ذلك يمكن أن يعاد النظر في سياسة المؤسسة الداخلية .

ب) منصب رئيس الهيئة الفنية: The position of Senior officer

إن وظيفة كبير الموظفين تكون غالباً في المنتصف لخط السلطة بين الهيئة التنفيذية، والأخصائي الاجتماعي يكون موقعه يمثل

جانباً من النظام التنفيذي، ولكن واحداً من الخصائص المميزة لذلك بأنه يكون هدفاً للضغط الإداري من أعلى، والضغط المهني من أسفل كما هو موضح:

مدير الهيئة : Excutive



كبير الأخصائيين : Senior officer



أخصائي اجتماعي : Social Worker

ولكل من الجهاز التنفيذي، كبير الأخصائيين موقعه في التنظيم ذات الأهمية للعمل كما يجب أن يكون، وليست من الحكمة الافتراض بأن الشخصية وحدها هي التي تقرر السلوك الإداري، ولكن يتقرر ذلك بموقعه في بناء الهيئة.

ثانياً: وظيفة الأخصائي الاجتماعي الإداري:

: The Function of the S.W. Administrator

إن المعنى المحدد لذلك الإداري هو الانجاز للطبقة الإدارية، ولكن هذا ليس كاف لعمل الهيئة، وإنما أيضاً لصيانة الهيئة في العمل،

في الواقع أن الوظيفة الإدارية مختلفة من حيث أن الأخصائي الاجتماعي يحتاج إلى قدر رئيسي من التكيف يستند إليه في الانتقال من الخدمة الاجتماعية إلى المناصب الإدارية، وفي بعض المواقف تكون الوظائف التخصصية والإدارية أكثر مناسبة كي تتضمن في منصب واحد، إلا أنه في أحيان كثيرة أثناء قيام أخصائي اجتماعي بتقديم خدمات الخدمة الاجتماعية يتبع إجراءات إدارية من أجل مراعاة شروط الهيئة ولتحقيق نظام عمل طيب In good working order .

وبشمل اهتماماته بالنواحي الإدارية الآتي:-

(١) الاشتراك في صياغة أهداف الهيئة .

كذلك الاشتراك في صياغة سياسة الهيئة، ويكون ذلك مهتماً بالمستقبل وليس بالحاضر فقط، ويقوم بنقل إحساس البيئة كمثيرات للتأثير في صياغة أهداف الهيئة وذلك باستمرار .

(٢) الاشتراك في تجهيز بناء رسمي لخدمة نظام الاتصال بفاعلية .

حيث يعتبر من الأهمية التأكيد على طبيعة العلاقة بين العاملين بعضهم ببعض، وأن يكون في اهتمامه مسئولية بناء الهيئة .

(٣) ترقية الجهد التعاوني: The promotion of co-

oprative effort

إن الهيئة لا تتكون فقط من البناء الرسمي، لكن أيضاً من نظام اجتماعي يتكون من أفراد، هؤلاء الأفراد يدخلون التنظيمات (

وتشمل هيئات الخدمة الاجتماعية (قد تكون لأسباب شخصية خاصة بهم وتكون عضويتهم اسمية، ولذا فلا بد من تحقيق المشاركة الكاملة من جانبهم في العمل للهيئة كوحدة تعاونية، وعلى الإداري هنا أن يتعلم فن الصراع بين احتياجات الهيئة كتنظيم والفصل بين احتياجات أعضائها كأفراد.

٤) البحث والانتشار للموارد: Finding & developing Resources

إن تحقيق الهيئة لأهدافها يستلزم توافر موارد بشرية ومادية ووقت، ويعتبر المال هو المسيطر العام على أنشطة الهيئة، وهذه الموارد ليست فقط من أجل الحفاظ على مستويات معينة من الأداء لخدمات معينة، ولكن أيضاً لتطويرها، وهذه الموارد لها التأثير على رسم سياسة الهيئة، فالمقابلة الهزيلة، حجرة الانتظار بالمؤسسة المريحة، الاستعلاء المستمر للموظفين الغير مدربين (مؤهلين للعمل الميداني) فإنه ربما يكون دال على الاتجاه أو الخط التنفيذي نحو هذه الأوضاع، وطالما أكدنا من قبل على أنه من مسئوليات الأخصائي الاجتماعي الإداري للمشاركة في صياغة سياسة الهيئة، عليه أيضاً محاولة السعي لترجمة التشريعات الجديدة بما تحقق تطويع المصادر والاستفادة منها في إنجاز أو إشباع الاحتياجات الغير مقابلة، كذلك لابد أن يستجيب للاحتياجات الطارئة داخل الهيئة، كما أن عليه أن يحقق مبدأ الاختيار والانتقاء

للأولويات عند صياغة وانجاز سياسة الهيئة لأن الوظيفة الإدارية لتحقيق كفاءة الهيئة تتحدد في الانجاز لأهدافها .

٥) الإشراف والتقويم: *Super vision & Evaluation* :

إذا كانت وظائف الأخصائي الاجتماعي مرتبطة بالأهداف السياسية، المصادر، فإن هذا يشير إلى المسؤولية الإدارية تجاه مستقبل الهيئة، كما أنه يضع في حسبانها انجازاتها الحالية، لابد أن يكون له نظرة فاحصة لانشطتها، وعلى هذا فإن الوظيفة الإدارية للأخصائي الاجتماعي تعتبر جانباً من مهمته في انجاز أهداف الهيئة، فليس تعارض بين كونه أخصائي اجتماعي، وبين الإشراف كوظيفة إدارية، بل أن وظيفته لا تكون لتحقيق خدمات اجتماعية فقط وإنما لمساعدة أخصائيين اجتماعيين في وظيفتهم بصورة أكثر كفاءة وفاعلية كأعضاء بالهيئة، وأن ممارسة وظيفة الإشراف تكون ذات أهمية لانجاز أهداف وسياسة الهيئة، والكفاءة استخدام المصادر، بل أنها تساعد تلك الوظيفة على تحديد ماذا يعمل؟ كيف يعمل؟

فإنه لا يمكن فصل العناصر المهنية عن العناصر الإدارية في وظيفة الإشراف .

كما أن هناك بعد آخر للإشراف ألا وهو " تنمية الأخصائيين Staff De- verlopment " وإن كانت تبدو مقاومة لفكرة الإشراف على الأخصائيين Staff Supervision والتي تتسحب أيضاً على مفهوم تقويم الأخصائيين Staff Supervision ، ولكن

في الواقع أن الإشراف، التقويم تعتبر طرق لتحسين المهارات سواء أكانت عند تأهيل الطلاب وليصبحوا أعضاء في هيئة الأخصائيين الاجتماعيين، كذلك ذات فائدة من أجل تحسين ممارسة الأخصائي الاجتماعي باستمرار .

كما أن الأخصائي الاجتماعي الإداري يتدرب على مراقبة استخدام السلطة على مسلك الهيئة، فإن التنمية والتطور للأخصائي الاجتماعي من خلال الإشراف والتقويم تعطي مثلاً فريداً للمهمة الإدارية في التوفيق بين الحاجات الفردية والتنظيمية، وعلاوة على ذلك فالتقويم والإشراف الإداري لا يطبق فقط بشأن الأخصائيين الاجتماعيين كأفراد وإنما أيضاً بالنسبة للإنجاز الكلي لأهداف المؤسسة أو الهيئة، وبنائها، ترقية الجهد التعاوني، الاختيار والبحث عن الموارد .

ثالثاً: دور الأخصائي الاجتماعي الإداري

The Role of S.W. Administrator

لقد ناقشنا من قبل بعض متضمنات وظيفة الإداري، وأهمية التقدير لكل من مركزه ووظيفته، يكون مدركاً لنفسه في قدرته الإدارية، في إدراك الآخرين لذلك، وذلك سوف يساعد على تقرير الأسلوب الذي يسلك به في الواقع، كذلك السلوك الذي يكون مقبولاً منه .

فكل عضو في هيئة يعين له مركز، الذي يتضمن مجموعة من الواجبات والحقوق والذي ربما يكون يحدد من يشغله، فالفرد ربما يترك (Lintor.1963) الهيئة ومحتوى الوظيفة يكون محدداً،

وخليفته يورث ذلك المركز بما يتضمنه من حقوق وواجبات، فالمركز يشغل والاختلاف يكمن في أسلوب الأفراد المختلفين الذين يشغلون المنصب حيث يكون والاختلاف في انجازهم لأدوارهم، فالفرد الذي يشغل ذلك المنصب لابد أن يكون مدركاً لدوره وعلاقته بالأدوار الأخرى.

وهنا نجده يعمل بصورة ذات فاعلية فاعلة، ومتحرراً من الصراع، ويشعر بالارتياح عندما يكون دوره محدداً وواضحاً، وكذلك عندما يكون تفسيره لطبيعة دوره لزملائه واضحاً.

وهذا ينطبق على الأخصائيين الاجتماعيين الذين يرقون إلى وظائف إدارية وهنا تتحدد مكانات مختلفة، كذلك أدوار مختلفة، وإن كان البعض منهم يشعرون بالانزعاج لتلك المكانات الجديدة والذي يؤثر بالتالي على أدوارهم، ولكن بالتحديد الواضح لتلك المكانة، وما تتضمنه من حقوق وواجبات، فضلاً عن مساعدته لفهم توقعات الآخرين نحوه ربما يساعده ذلك في التغلب على ذلك القلق والإنزعاج.

والأخصائي الاجتماعي عندما يكون إدارياً فإنه يشغل مركز موظف، ولكن أيضاً مشرف ومن المحتمل أن يكون مرفوس، زميل، عضو رابطة الخدمة الاجتماعية المهنية، هكذا قد يكون الأخصائي الاجتماعي، وهنا هو يحتاج إلى تمييز بين هذه الأدوار، لتحديد السلوك المناسب لكل منها كي يستطيع أن يحدث نفسه بأنه ربما يلعب أو يشعر بذلك.

فمكانة إداري لا تشمل فقط الإنجاز للدور تجاه الرؤساء والمرؤوسين والأنداد، ولكن أيضاً تشمل لعلاقات أخرى، فالأخصائي الاجتماعي الإداري عندما يكون مديراً تنفيذياً بالهيئة فإنه يحتل منصباً في علاقته ليس فقط بموظفي الهيئة، ولكن بتوظيف السلطة، وزملائه في هيئات أخرى، في التمثيل لجماعات أخرى في المجتمع، فمثلاً عندما يكون الأخصائي الاجتماعي الطبي الرئيسي يلعب دوراً إدارياً في علاقته بسكرتيرة المستشفى، المتخصصين، هيئة التمريض، المعاونين الطبيين وهكذا... وعلماء الاجتماع يطلقون على ذلك المجتمع لتلك العلاقات المستمدة من المكانة Role set .

الصفات المهنية

لأخصائي اجتماعي " مهنة الخدمة الاجتماعية "

يقوم الأخصائي الاجتماعي بعمليات مهنية متعددة خلال ممارسته لمهنته في المجالات المختلفة، ويهتم أخصائي اجتماعي مهنة الخدمة الاجتماعية باستخدام مايراه مناسباً لطبيعة الموقف الذي يتعامل معه . . . ولهذا الأخصائي صفات وعناصر من المهم توفرها في شخصيته حتى يستطيع أن يمارس عملياته المهنية بمهارة ويوصل جهود الخدمة الاجتماعية بكفاءة وفاعلية إلى الأفراد أو إلى الجماعات أو إلى المجتمعات .

ومن هذه الصفات:

(١) مجموعة صفات عقلية ومعرفية:

- (أ) نضج عقلي مناسب يسمح بحسن التصرف والمرونة والحكم الدقيق على الأمور وسرعة البديهة وقدرة مرتفعة من الذكاء العام .
- (ب) معرفة تامة مكتسبة بحقائق العلوم الإنسانية المتعلقة برفاهية الإنسان والنتائج التي انتهت إليها .
- (ج) قدرة على التخيل والإبداع حتى يتمكن من التغلب على العوائق التي تصادفه في عمله .
- (د) قدرة على التحليل ليتمكن من تحليل ما يصادفه من مواقف إلى العوامل المتداخلة المتفاعلة في الموقف .
- (هـ) قدرة على إيجاد العلاقات بين الظواهر كي يتمكن من تقدير الموقف الذي يتعامل معه في تكامل ووضوح .

(و) معرفة دقيقة بخصائص المجتمع الذي يعيش فيه - عاداته،
وقيمه الخلقية - وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والصحية...
إلخ.

(٢) مجموعة صفات شخصية واجتماعية:

تلعب شخصية الأخصائي الاجتماعي دوراً هاماً في ممارساته
المهنية لعمله العلمي .

ومن هذه الصفات :

- (أ) ميل إلى حب الناس ومساعدتهم والاستماع إلى شكاواهم .
- (ب) قيم خلقية فاضلة تتفق ومقتضيات البيئة التي يعيش فيها .
- (ج) تقبل الناس مهما كانت طبقاتهم الاجتماعية أو عيوبهم
الشخصية أو نقائصهم الخلقية .
- (د) توازن وانسجام عناصر شخصيته الجسمية والعقلية والنفسية
والخلقية، لذلك تعقد معاهد الخدمة الاجتماعية في أنحاء العالم
اختبارات خاصة للمتقدمين للالتحاق بها لاختيار أنسب العناصر
التي يتوفر لديها الاستعداد الفطري للمهنة، ثم تتولاها بالتحصيل
العلمي ثم الإعداد المهني والتدريب الميداني حتى يكتسبوا
المهارات الأساسية للمهنة .

(٣) مجموعة صفات جسمية:

- (أ) سلامة البدن من الناحية التكوينية والصحية .
- (ب) مظهر جسمي مناسب، لا يلفت الأنظار إلى عيوب أو تشوهات
خلقية واضحة .

٤) مجموعة صفات نفسية وانفعالية:

- أ) اتزان عاطفي وثبات انفعالي واستثارة هادئة.
- ب) سعة الصدر مع قدرة فائقة على ضبط النفس.
- ج) خلو نسبي من الصراعات والعقد والسمات النفسية المرضية.

٥) مجموعة صفات مهنية:

إن مهنة الخدمة الاجتماعية ترتكز على قاعدة عريضة من المعرفة العلمية المتكاملة، لذلك يجب أن يكون أفق الأخصائي الاجتماعي متسعاً ومعلوماته العامة كافية، فضلاً عن تمكنه وسعة استيعابه للأبعاد التي ترتكز عليها العلوم التأسيسية التي تعتمد عليها طرق الخدمة الاجتماعية وأساليبها...، كما يجب أن يكون الأخصائي الاجتماعي ملماً إماماً واسعاً بالمعرفة العلمية الخاصة بمهنة الخدمة الاجتماعية، وأن يكون متفهماً لها..

ويجب على الأخصائي الاجتماعي أن يداوم الإطلاع والاتصال بمصادر المعرفة الضرورية لمهنته حتى يصبح متطوراً مع تطور المهنة وتقدمها كي لا يثبت عند حد معين لا يتخطاه وبذلك يتخلف عن المستوى المتطور للمهنة وينخفض مستواه بلا شك، كما يجب أن يتقن الأخصائي الاجتماعي المهارات المهنية الضرورية لأدائه لعمله، مثل المهارة في تقدير المشاعر، والمهارة في مساعدة العملاء على حسن التعبير عن مشاعرهم، والمهارة في استخدام الموارد، وأهم من هذا كله المهارة في إقامة علاقة مهنية ناجحة مع العملاء بما تتضمنه من عناصر مختلفة كتقدير العميل

واحترامه وعدم التحيز ضده أو معه والمقدرة على اكتساب نفسه، وما إلى ذلك ويجب أن يتسم الأخصائي الاجتماعي بالموضوعية، بحيث لا يتخذ أي قرار أو إجراء في العمليات التي يقوم بها إلا مستنداً إلى حقائق ملموسة، وألا يسمح لنفسه بأن يستغل عمله ليشبع احتياجاته الخاصة، بل للعمل على مساعدة العملاء على إشباع احتياجاتهم بأنفسهم، لذلك يجب أن يتسم الأخصائي الاجتماعي بالمقدرة على تفقد ذاته وتقويمها بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتسم الأخصائي الاجتماعي بالقدرة على الاستفادة مما يمر من تجارب ، ويختزنها في صورة يستخدمها ويستفيد منها فيما يتعامل معه من مواقف .

ويجب أن يكون الأخصائي الاجتماعي مؤمناً بمهنته متحمساً لها، شديد الولاء لها، ساعياً إلى تطويرها وتقديمها ورفع مكانتها في المجتمع بالمثابرة في أدائه لعمله وألا يكون متقاعساً أو سريع الملل، كما يجب أن يتسم بالفاعلية والنشاط والتفاني في القيام بعمله والإخلاص له، كما يجب أن يتسم الأخصائي الاجتماعي أيضاً بحبه للغير وقدرته على إقامة علاقات اجتماعية ناجحة مع الآخرين، وبالمرح والإطلاق، ويجب أن يكون الأخصائي الاجتماعي مستقيماً في سلوكه، لأنه بحكم عمله يطلع على بعض أسرار العملاء، ومن ثم فلا يمكن للعميل أن يثق فيه إلا إذا أدرك أنه على خلق قويم، كذلك فإن الأخصائي الاجتماعي يعتبر قدوة ومثل أعلى لجماعات الشباب التي يعمل معها، كما أنه يمثل إحدى

القيادات الهامة في المجتمع الذي يعمل فيه، لذلك كله يجب أن يتسم سلوك الأخصائي الاجتماعي بالاستقامة حتى يتقبله ويقدره العملاء.

ويجب أيضاً أن يتسم الأخصائي الاجتماعي برغبته التلقائية في تحمل المسؤولية،

وعدم الضجر منها والتبرم بها، وبمقدرته على اتخاذ القرارات في دون ما تسرع أو تردد بل في ترو وتدبير.

وعلاوة على هذه الصفات، يجب أن يتسم الأخصائي الاجتماعي بنضج الشخصية وبالثبات والاستقرار في المعاملة حتى يتمكن العملاء من توقع استجابات معينة منه في المواقف المعينة.

العلاقة المهنية في الخدمة الاجتماعية:

من المعروف أن الخدمة الاجتماعية ذات صفة مهنية، أي أن القائمون بممارستها يستخدمون أساليباً مهنية تمكنهم من العمل بكفاءة، وفي نفس الوقت يلتزمون في عملهم بمجموعة من القيم والمقومات الأخلاقية المهنية، وفي إطار هذا تعمل الخدمة الاجتماعية عن طريق البحث الجاد على تحديد أساس نظري علمي ومهارات أساسية للنشاط المهني لممارستها بحيث تصبح مجالات عملهم وفقاً عليهم ولايجوز لغيرهم ممن تتقصصهم هذه الكفاية أن يمارس هذا النشاط المنظم.

ومهنة الخدمة الاجتماعية باعتبارها من المهن التي تعمل في مجال العلاقات الإنسانية ومساعدة الناس على التصدي لما يعترض حياتهم من مشاكل تحول دون رفاهيتهم الشخصية أو الاجتماعية تعد من أكثر المهن عناية واهتماماً بالعلاقة المهنية، تلك العلاقة التي لا تكون وثيقة بدرجة يفقد معها الأخصائي الاجتماعي جزءاً من نفوذه وحياده إذا تطلب للموقف نفوذاً وحياداً، ولا تكون ضعيفة بدرجة تجعل المواطن أو للمواطنين يترددون في الرجوع للأخصائي إذا ما أرادوا الرجوع إليه في مسألة من المسائل، فهناك إذن مجموعة من المثيرات والاستجابات بين الأخصائي والعميل يحددها إطار معين يتكون وفقاً لمتطلبات العمل ولدور الأخصائي في تقديم المساعدة.

والعلاقة المهنية وسيلة لغاية محدودة هي مساعدة العميل فرداً أو جماعة أو مجتمع، على علاج مايعترضه من مشاكل وهي تقوم على أساس من الحقائق العلمية من ناحية والمهارات والخبرات المتصلة بالنشاط المهني من ناحية أخرى، ويكون اكتساب هذه الحقائق والمهارات عن طريق مرحلة محددة من التدريب النظري والعملي ومن هنا فإن العلاقة المهنية تتسم بالموضوعية لارتباطها بحقائق ومهارات أكثر من ارتباطها بمشاعر ذاتية وهي مرتبطة بوقت معين وتنتهي بانتهاء عملية الخدمة باعتبارها الأصل في قيام هذه العلاقة.

وأخصائي اجتماعي مهنة الخدمة الاجتماعية يحاول باستمرار الحد من تأثير الاعتبار الشخصية الذاتية في علاقته بالعميل فهو لايتحيز للعميل أو يقف ضده، بل يقيم علاقة مهنية موضوعية مطلقة مع الوحدة التي يتعامل معها من أجل توصيل خدمات المؤسسة التي يمثلها إلى هؤلاء العملاء بالكفاءة التي تتفق والمسئولية الملقاة على عاتقه.

العمليات المهنية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي

يقوم الأخصائي الاجتماعي بعمليات مهنية متعددة خلال ممارسته لمهنته في المجالات المختلفة، ويهمننا أن نوضح أن الأخصائي الاجتماعي يستخدم ما يراه مناسباً لطبيعة الموقف الذي يتعامل معه من العمليات التالية لأن هذه العمليات لا تستخدم جميعها في موقف واحد.

عملية دراسة وبحث:

تتبع الخدمة الاجتماعية منهجاً علمياً عند ممارستها لأنشطتها، ويتطلب ذلك أن تعتمد على معلومات موضوعية عن الوحدة التي يتعامل معها

(فرد، جماعة، مجتمع) لتتمكن من مساعدة تلك الوحدة بنجاح، وهذه المعرفة الموضوعية تستقي من الدراسة والبحث العلمي . فعند قيام الأخصائي الاجتماعي بممارسة طريقة خدمة الفرد، عليه أن يدرس شخصية العميل والظروف المحيطة به دراسة وافية، كذلك عند قيامه بالعمل مع جماعات فعليه أن يدرسها ليلم بأوجهها المتعددة حتى يتمكن من تفهمها وتحديد مستوى نضجها، وإذا تعامل الأخصائي الاجتماعي مع مجتمع فعليه أن يقوم بدراسة هذا المجتمع بما يتفق مع الهدف الذي يسعى إلى مساعدة المجتمع على تحقيقه .

عملية تشخيص:

يهدف التشخيص إلى محاولة تفهم الموقف الذي يتعامل معه الأخصائي الاجتماعي والذي يتعرض له العميل أو تتعرض له الجماعة أو المجتمع موضوع الخدمة، فالتشخيص يؤدي إلى معرفة العوامل المتفاعلة والتي تؤثر على الموقف، وتأثير تلك العوامل على بعض ودرجة ذلك التأثير، وتكامل تأثير العوامل المختلفة على الموقف كله.

ويعتمد التشخيص على المعلومات التي توصلت إليها عملية الدراسة والبحث وعلى المعرفة العلمية العامة التي يتمتع بها الأخصائي الاجتماعي والتي تمكنه من تفسير الظواهر البادية والكامنة في الموقف.

عملية علاج:

تهدف تلك العملية إلى مساعدة الوحدة التي يتعامل معها الأخصائي الاجتماعي على التغلب على المشكلات والصعوبات أو المشكلات التي تتعرض لها، ويتم هذه العملية على ضوء النتائج التي توصلت إليها عملية التشخيص.

ويعتمد العلاج على إمكانيات الفرد أو الجماعة أو المجتمع موضوع الخدمة والتي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي بما لديه من أساليب ومهارات لتصبح عاملاً حاسماً في التغلب على المتاعب والمشكلات.

وفي الخدمة الاجتماعية غالباً ما يتم التعامل في جانب اجتماعي من المشكلات، كذلك يتناول العلاج الجانب النفسي ولكن بدرجة عمق محدودة نسبياً.

عملية تخطيط:

يعمل التخطيط على تحديد الأهداف التي يسعى الأخصائي الاجتماعي إلى البلوغ إليها، وتجزئتها تلك الأهداف مع تحديد المراحل التي يمر بها العمل حتى يكتمل تحقيق الهدف النهائي بما يتمشى مع قدرة الوحدة التي يتعامل معها الأخصائي الاجتماعي على التغير والتحريك.

كما يهدف التخطيط إلى معرفة الموارد الكامنة في الفرد أو الجماعة أو المجتمع والموجودة خارج تلك الوحدات، لاستثمارها واستغلالها لتحقيق الأهداف المبتغاة.

ويشمل التخطيط جزءاً كبيراً من عمل الأخصائي الاجتماعي فعملية الدراسة والبحث تقوم على أساس خطة، والعلاج يتم أيضاً على أساس تخطيط، والمشاريع التي يقوم بها المجتمع أو البرامج التي تمارسها جماعة بمساعدة من الأخصائي الاجتماعي تقوم أيضاً على أساس تخطيط.

عملية قيادة:

يعمل الأخصائي الاجتماعي كقائد مهني مع بعض الجماعات بقصد استخدام معلوماته وخبراته ومهاراته المهنية، والمركز الذي

يشغله في الجماعة بحكم وضعه المهني، ليساعد تلك الجماعات على تنسيق جهودها لتحقيق أهدافها .

ويعتمد الأخصائي الاجتماعي على القادة الشعبيين في قيادة الجماعات وأحياناً يلجأ الأخصائي الاجتماعي إلى قيادة الجماعة التي يعمل معها بطريقة مباشرة بجانب قيادته المهنية لها، كأن تكون الجماعة غير ناضجة وعاجزة عن توفير قيادة ذات كفاءة . والأسلوب الذي يستخدمه الأخصائي الاجتماعي عند قيادته المهنية أو المباشرة للجماعات التي يعمل معها هو الأسلوب الديمقراطي بحيث يسمح لأفراد الجماعات بالتعبير عن آرائهم بصراحة والاشتراك الإيجابي الفعال في وضع أهداف الجماعة وتحديد الوسائل المؤدية لتلك الأهداف، والمساهمة في العمل للوصول إلى الأهداف المبتغاة ولا يلجأ الأخصائي الاجتماعي إلى الأسلوب الأوتوقراطي إلا إذا كانت الجماعة تقترب سلوكاً خطراً عليها وعلى المجتمع .

عملية إصلاح اجتماعي:

في تلك العملية يحاول الأخصائي الاجتماعي توجيه التغيير الاجتماعي الذي يعتري المجتمع الذي يعمل معه، في نطاق أهداف ووسائل المهنة، حتى يصبح ذلك التغيير الاجتماعي في صالح المجتمعات والجماعات والأفراد .

وتتضمن تلك العملية المساهمة في وضع ونسكيز السياسة الاجتماعية والتشريع الاجتماعي، واستتارة الأهالي للتعرف على مشكلاتهم والعمل على حلها بمختلف الوسائل .

عملية تعليمية وتدريبية:

تتضمن جهود الأخصائي الاجتماعي عمليات تعليمية وتدريبية، فالأخصائي الاجتماعي الذي يتعامل مع حالة فردية مثلاً يحاول تعليم العميل بعض المهارات التي تساعد أيضاً على التغلب على مشكلاته ويدربه على استخدامها، كما أنه يساعد أيضاً على اكتساب معارف واتجاهات إيجابية تمكنه من الاعتماد على نفسه في حل ما قد يتعرض له من مشكلات في المستقبل .

والأخصائي الاجتماعي الذي يتعامل مع جماعة يعلمها بعض المهارات ويدربها على استخدامها، كما يقوم بتعليمها بعض الأنشطة ومساعدتها على اكتساب بعض المعارف .

والأخصائي الاجتماعي الذي يتعامل مع مجتمع يحاول أن يساعده على التعرف على مشكلاته وأسبابها ووسائل علاجها، وتلك عمليات تعليمية كما أنه قد يقوم بتدريب بعض القادة الشعبيين والمتطوعين حتى يستطيعوا ممارسة ماسيقومون به من مسئوليات على نحو سليم .

عملية اتصال:

يحاول الأخصائي الاجتماعي باستمرار أن يوجد اتصال إيجابي ناجح بينه وبين الوحدة التي يتعامل معها حتى يستطيع عن طريق

هذا الاتصال أن يساعد على اكتساب التغيرات المقصودة التي يهدف الأخصائي الاجتماعي بوسائله المهنية التوصل إليها .
والعلاقة المهنية هي في جوهرها عملية اتصال، وبقدر ما يستطيع الأخصائي الاجتماعي إقامة علاقات مهنية سليمة مع الفرد أو الجماعة أو المجتمع، بقدر ما تزداد احتمالات نجاحه في عمله .
كذلك يقوم الأخصائي الاجتماعي بدور ضابط الاتصال بين جماعات المجتمع ومؤسساته المختلفة .

وقد أوضح ليبو ، ويلنسكي Lebeaux & Wilnskey الدور الممتاز الذي يمكن أن تقوم به الخدمة الاجتماعية في مجال الاتصالات لتعدد المنظمات الاجتماعية، إذ أن الخدمة الاجتماعية تستطيع أن توصل الناس بموارد المجتمع التي يحتاجون إلى خدماتها بدون أن يعرفوا أماكنها ولاحتى أسمائها .

عملية تنسيق:

يحاول الأخصائي الاجتماعي في تلك العملية التنسيق بين جهود الجماعات حتى تتضافر لتحقيق الأهداف المبتغاة كما أنه في تلك العملية يحاول أيضاً التنسيق بين موارد المجتمع المختلفة، والعمل على إيجاد تكامل بينها حتى تتمكن من مواجهة الاحتياجات المتكاملة للعميل أو الجماعة أو المجتمع .

عملية تدعيم:

تهدف تلك العملية إلى تدعيم المؤسسات الاجتماعية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ويحاول الأخصائي الاجتماعي التعرف على

إمكانيات وموارد المؤسسات الاجتماعية وعلى حدٍٍ حتياجاتها
في ضوء الإمكانيات المتاحة والأهداف التي تسعى المؤسسات
لتحقيقها، ثم يعمل الأخصائي الاجتماعي على سد تلك الاحتياجات
معتمداً على التأييد الشعبي والحكومي .

عملية إنجازيه:

يعمل الأخصائي الاجتماعي على إيصال الخدمات المختلفة التي
تؤديها وتوفرها المؤسسات الاجتماعية للعملاء، ويحاول أيضاً أن
يساعد العملاء على الاستفادة الفعلية من تلك الخدمات .

عملية إرشادية:

تهدف تلك العملية إلى مساعدة الفرد أو الجماعة أو المجتمع على
تحديد الأهداف المبتغاة، والتعرف على الوسائل التي تستخدم
لتحقيق تلك الأهداف .

فالأخصائي الاجتماعي يعمل على إرشاد العميل الذي يعاني من
مشكلة ما على تحديد الأهداف التي تمثل نجاح العميل في التغلب
على مشكلته وإرشاده إلى الوسائل المؤدية إلى تحقيق تلك
الأهداف .

والأخصائي الاجتماعي الذي يعمل مع جماعة يحاول أن يساعدها
على تحديد أهدافها بحيث تكون في مستوى الجماعة وبحيث تؤدي
تحقيقها إلى نمو الجماعة، كما يرشدها أيضاً إلى اختيار البرامج
التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف .

والأخصائي الاجتماعي الذي يتعامل مع مجتمع يساعده أيضاً على تحديد أهدافه وعلى التحرك لتحقيق تلك الأهداف .

عملية إبداعية:

يحاول الأخصائي الاجتماعي مساعدة الوحدة التي يتعامل معها على ابتكار الوسائل التي تساعد في تحقيق أهدافها .
فكثيراً ما يتعرض العميل أو المجتمع أو تتعرض الجماعة لمواقف لا يستطيع التغلب عليها بالوسائل المعتادة، فيعمل الأخصائي الاجتماعي في مثل تلك المواقف على مساعدة العميل أو المجتمع أو الجماعة على ابتكار وسائل وأساليب جديدة تؤدي إلى التغلب على تلك المواقف الحرجة وتعتمد تلك العملية على الاستعداد الفعلي للأخصائي الاجتماعي وعلى خبرته من المعرفة وعلى مهاراته وخبراته .

عملية خبرة:

يهدف الأخصائي الاجتماعي في تلك العملية إلى مد الفرد أو الجماعة أو المجتمع بما لديه من خبرات ومعارف تعين تلك الوحدات في سعيها الدائب لتحقيق أهدافها .
وأحياناً يلجأ بعض المهنيين من الأخصائيين أو غيرهم كالمدرسين أو الأطباء أو المعالجين إلى الأخصائي الاجتماعي ناشدين منه الخبرة والمعرفة التي تساهم في أدائهم لأعمالهم .
ويحاول الأخصائي الاجتماعي في تلك العملية أن يوصل خبراته إلى الآخرين بطريقة تؤدي إلى استفادتهم منها .

عملية إشرافية

تهدف تلك العملية إلى محاولة إقامة علاقة مهنية بين الأخصائي الاجتماعي وزملائه الأقل خبرة تؤدي على مساعدته لهؤلاء على أن يمارسوا عملهم المهني بكفاءة أفضل، والوصول على مستويات مرتفعة باستمرار .

عملية تقويمية:

يعمل الأخصائي الاجتماعي على تقويم جهوده المهنية من تحديد مستواه المهني بدقة وما ينقصه من معرفة أو خبرات أو مهارات يحاول استكمالها حتى يرتقي مستواه المهني .

كما يعمل الأخصائي الاجتماعي على تقويم ذاته ليعرف إذا كان يسمح لبعض الاعتبارات الشخصية أن تتدخل في عمله المهني فيصعب لعمل أو جماعة أو يتحيز ضده أو ضدها .

ويساعد الأخصائي الاجتماعي الجماعات أو المجتمعات التي يتعامل معها على تقويم برامجها ومشاريعها وجهودها في ضوء الأهداف التي تسعى لتحقيقها، لتتمكن من معرفة مدى تحقيقها لتلك الأهداف، وأسباب الفشل حتى تتلافها في المستقبل وأسباب النجاح حتى تعمل على تقويتها وتدعيمها

الأدوار المقترحة للخدمة الاجتماعية في سبيل علاج ظاهرة

الإرهاب

إن الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية تمارس من قبل متخصصين مهنيين في مجالات مختلفة هدفها مساعدة الوحدات الإنسانية

(الأفراد - الجماعات - المجتمع) على مواجهة المواقف والمشاكل الاجتماعية التي تعوقهم في القيام بأدوارهم الاجتماعية ، كما تعمل الخدمة باعتبارها مهنة على دراسة الظواهر الاجتماعية في المجتمع ووضع الحلول اللازمة للقضاء عليها أو الحد منها ... ولعل مما سبق استعراضه عن ظاهرة الإرهاب التي هي في أصلها ظاهرة فكرية ، كان لابد لمهنة الخدمة الاجتماعية التدخل لعلاج هذه الظاهرة الخطيرة والبحث في أسبابها حتى يتسنى لها وضع التشخيص المناسب والعلاج الملائم لتلك الأسباب .

فلقد أجريت العديد من الدراسات الاجتماعية والسياسية والنفسية للبحث في أسباب هذه الظاهرة ، ولكن الواقع أن الإرهاب ظاهرة معقدة الأسباب بمعنى أنها بحاجة إلى تضافر مجموعة الجهود العلمية والعملية لعلاج هذه الظاهرة ، ومن هنا يمكننا أن نبحث في علاج هذه الظاهرة من خلال بيان دور كل من له علاقة إيجابية في القضاء على هذه الظاهرة وذلك على النحو التالي :

١- دور الخدمة الاجتماعية مع العلماء والمفكرين في مواجهة

ظاهرة الإرهاب

إن للعلماء والمفكرين دور هام في مواجهة ظاهرة الإرهاب باعتبار أن هذه الظاهرة فكرية المنشأ ظهرت نتيجة الغلو في الدين والفراغ الديني في مناهج العلم ، ومن هذا المنطلق يمكننا وضع أدوار مقترحة للخدمة الاجتماعية مع العلماء والمفكرين في مواجهة ظاهرة الإرهاب وهي كما يلي :

(١) تقوم الخدمة الاجتماعية بعمل البحوث والدراسات على مناهج العمل والتعليم للتعرف على الفراغ الديني فيها ليتسنى لأهل العلم والعلماء بذل الجهود في إبراز المنهج الإسلامي الصحيح وتوضيح المفاهيم والمعارف الإسلامية في شتى فروعها .

(٢) تساعد الخدمة الاجتماعية العلماء والمفكرين في نشر وتوعية الناس وذلك من خلال قنوات الاتصال المسموعة والمقروءة ودور العبادة .

(٣) تعمل الخدمة الاجتماعية على مساعدة العلماء والمفكرين من خلال التنسيق بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة على عمل الندوات والمحاضرات الدينية .

(٤) يمكن للخدمة الاجتماعية مساعدة العلماء والمفكرين في مجابهة أصحاب الفكر المنحرف في معتقداتهم أو سجونهم . وذلك من خلال دور الخدمة الاجتماعية في مجال السجون .

٢- دور الخدمة الاجتماعية في المجتمع في مواجهة ظاهرة

الإرهاب

تعمل الخدمة الاجتماعية داخل المؤسسات الاجتماعية في المجتمع ولذلك فإن للخدمة الاجتماعية دور فعال في مساعدة المجتمع على مكافحة الإرهاب، وعلى ذلك يمكننا تصور مجموعة من الأدوار المقترحة للخدمة الاجتماعية مع المجتمع في سبيل علاج ظاهرة الإرهاب وهي كالتالي:

(١) تساعد الخدمة الاجتماعية المجتمع على استغلال الموارد الطبيعية في المجتمع وتوظيفها في مكافحة ظاهرة الإرهاب كأبواب العبادة والنوادي

(٢) تعمل الخدمة الاجتماعية على توضيح خصائص وسمات وأسباب الإرهاب للمجتمع لأخذ سبل الوقاية منه كإرشاد الأسر للرعاية السليمة لأبنائها.

(٣) تساعد الخدمة الاجتماعية المجتمع من خلال توعية أفراده بأولويات الأمة الإسلامية مما يجعل منهم خطاً دفاعياً قوياً.

(٤) تساعد الخدمة الاجتماعية المجتمع على إعداد المنشء الصالح السوي لأفراده وذلك من خلال ما تقدمه من مساعدات وخدمات.

٣- دور الخدمة الاجتماعية مع الشباب توقي ظاهرة الإرهاب:

إن الشباب هم رجال الغد والمستقبل وهم البنية الأساسية لهذا المجتمع فالمحافظة عليهم بمثابة الحفاظ على المجتمع وإعدادهم بالشكل الصحيح يساعد على نهضة هذا الوطن ، ومن هنا يمكننا وضع أدوار للخدمة الاجتماعية مع الشباب في توقي ظاهرة الإرهاب وهي كما يلي :

(١) تعمل الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وخدمة الجماعة بصفة خاصة على مساعدة الجماعات في مواجهة المواقف التي تعجز فيها قدراتهم على التكيف ومن هنا تقوم خدمة الجماعة على تكوين جماعات تروحية تساعد الشباب في التخلص من وقت الفراغ الذي يعتبر أرضاً خصبة لقبول الأفكار الهدامة والمنحرفة .

(٢) تساعد الخدمة الاجتماعية الشباب على تصحيح نظرتهم وتقديم أفكارهم ، وذلك من خلال البرامج الجماعية التي يمكن وضعها .

(٣) تعمل الخدمة الاجتماعية من خلال المؤسسات الاجتماعية الخاصة بالشباب كالنوادي على زرع القيم الاجتماعية وتدعيم القيم الدينية .

(٤) تساعد الخدمة الاجتماعية للشباب على تعديل السلوك من خلال عمل المسابقات الثقافية والاجتماعية .

٤- دور الخدمة الاجتماعية مع الأسر في القضاء على ظاهرة

الإرهاب:

من المعروف أن الأسرة هي المؤسسة أو النواة الأولى التي يتصل بها الفرد فمن خلالها يتم تكوين الشخصية وضبط السلوك لما لها من تأثير مباشر على الفرد وللخدمة الاجتماعية دور فعال وإيجابي في مساعدة الأسرة للقيام بوظائفها والتي من خلالها يتم تكوين الشخصية السوية ، ومن تلك الأدوار مايلي :

(١) تساعد الخدمة الاجتماعية الأسر على تربية الأبناء التربية السليمة من خلال ما تقدمه من إرشادات وتوجيهات للأسر .

(٢) تساعد الخدمة الاجتماعية الأسر في متابعة سلوكيات الأبناء وتعمل على تعديلها .

(٣) تساعد الخدمة الاجتماعية الأسر في خلق وتكوين الشخصية السوية وذلك من خلال المحاضرات والندوات التي تنظمها الخدمة الاجتماعية في هذا المجال .

(٤) تساعد الخدمة الاجتماعية الأسر على توضيح خصائص مرحلة المراهقة والتي يصعب على كثير من الأسر التعامل معها .

(٥) تساعد للخدمة الاجتماعية الأسر في تقديم برامج تشغل وقت الفراغ بما هو مفيد لهم ولابنائهم .

٥- دور الخدمة الاجتماعية مع المدرسة في القضاء على ظاهرة

الإرهاب:

تعتبر الخدمة الاجتماعية داخل المدرسة أحد المجالات المهنية للخدمة فالمدرسة هي الوسط الاجتماعي الثاني بعد الأسرة والتي تعمل على إعادة التنشئة الاجتماعية والثقافية للفرد ، فإن أي خلل يعوق المدرسة في القيام بدورها يؤدي إلى فقدان خط الدفاع الثاني ضد الإجرام ، ومن هنا يمكننا ٢- تصور مجموعة من الأدوار المهنية للخدمة الاجتماعية في تعاونها مع المدرسة للقضاء على

الإرهاب وأولي هذه الأدوار مايلي :

(١) تعمل الخدمة الاجتماعية داخل المدرسة من خلال المرشد الطلابي والذي يعمل بدوره على مساعدة الطلاب في مواجهة مشاكلهم الاجتماعية والتي تعتبر أحد الأسباب الجوهرية في خلق ظاهرة الإرهاب .

(٢) تعمل الخدمة الاجتماعية داخل المدرسة على وضع القيم الاجتماعية وتدعيمها .

(٣) تقوم الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي بربط المدرسة مع المجتمع المحلي مما يساعد على تفعيل دورها في حماية أمن المجتمع .

(٤) يقوم المتخصص في الخدمة الاجتماعية داخل المدرسة بملاحظة السلوك الانحرافي لدى الطلاب مما يساعده على وضع برامج علاجية لذلك .

٥) تعمل الخدمة الاجتماعية على تدعيم المادة العملية والعلم والذي بدورهما يقومان بعمل حيوي في الحفاظ على تماسك المجتمع وخلق الانتماء للوطن مما ينعكس ذلك على الوطن وأمنه .

٦) تعمل الخدمة الاجتماعية على تشجيع الإبداع وتحفيز التفكير لدى الفرد مما يدفعه للبحث عن آفاق أوسع وأكبر والتي بدورها تساعد في مواجهة الحقائق ومعرفة الصواب .

٧-الخدمة الاجتماعية ودور الانساق البنائية في مقاومة الإرهاب:

تعتبر الخدمة الاجتماعية مهنة تمارس من قبل متخصصين في مختلف المجالات المهنية وعلى صعيد جميع المستويات (المحلي - الإقليمي - الدولي - العالمي) وتمارس الخدمة الاجتماعية دورها مع الانساق البنائية من خلال وظائف كل نسق حيث يظهر دورها الفعال في التوجيه والإرشاد ووضع البرامج وتقديم الخدمات والمساعدات المهنية .

ويقصد بالنسق البناء الاجتماعي " الهيئة العامة التي يقوم عليها المجتمع " ويشير العمر (١٩٩٧م) إلي أن هناك تعبيرات عن ذلك المصطلح منها النظام الاجتماعي ، والمؤسسة الاجتماعية ، والنسق الاجتماعي وأنه بعد منتصف القرن العشرين ربط علماء الاجتماع بين مكونات المجتمع ووظائف الأنساق وأصبح اتجاهًا سسيولوجيًا في الدراسة العلمية للمجتمع .

وقد برز مصطلح ونظريات (البنائية الوظيفية) للتعبير عن الأهداف التي تسعى المجتمعات والأفراد إلي تحقيقها من أجل

المحافظة على قيام المجتمع واستمراره وتطوره وباعتبار أن الصراع من وجهة نظر هذه المدرسة حالة مرضية مؤقتة تزول تدريجياً من خلال تفاعل وظائف النسق الاجتماعي الذي ينبثق منه الخل مع الانساق الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي الكلي لاعادة التكيف والوصول إلى مرحلة التوازن الاجتماعي وتشكل الجرائم الإرهابية إحدى صور الصراع في المجتمع ، ويبرز تأثيرها ليس في النسق الأمني والسياسي فحسب ، بل تتعدى آثارها جميع انساق البناء الاجتماعي ، سواء النسق الديني ، أو النسق التربوي ، أو حتى على مستوى النسق الأسري ، وتعد في الأصل خلافاً في وظائف أنساق البناء الاجتماعي.

ويشير الثقفى (إلى ما يحدث من تفاعل ضمن مجموعة مختلفة ومعقدة من الأنساق التي تتراوح في درجاتها من الأنساق الصغرى ، مثل نسق الأسرة ونسق الأصدقاء إلى الأنساق الكبرى مثل النسق الديني ، والنسق التربوي والنسق السياسي ، وبالتالي لابد من مراعاة ذلك عند دراسة أي ظاهرة ، ويؤكد (Roadway 1986) أنه لتحليل أي ظاهرة لابد من التعرف على العوامل المسببة لها و أبعادها وآثارها ، ولا يمكن فصلها عن الأنساق المرتبطة بها من ناحية ، والأنساق الناجمة عنها من ناحية أخرى.

وهذا يعني أن التحليل العلمي للظاهرة الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي لا يمكن أن يكون علمياً ما لم يدرس جميع العوامل المؤثرة والمتأثرة فيه ، وذلك من أجل ضمان تحليل أبعاد المشكلة

موضوع الدراسة ، وعلى ضوء التحليل العميق والشامل سيصبح تصور حلول المشكلة أمرا يسيرا يمكن تصوره وتطبيقه . ويرى بارسونز أن متطلبات وظيفة النسق الاجتماعي تواجه أربع وظائف متكاملة تساعد على الاندماج والتكامل مع بقية الأنساق الأخرى لضمان صيرورة البناء الاجتماعي نحو الاستقرار والتقدم

وأولى تلك الوظائف هي وظيفة التكيف ، وهذا يعني أن أي نسق اجتماعي فرعي لابد له أن يتكيف مع بيئته ، ثم وظيفة تحقيق الهدف ، وتعني أن لكل نسق اجتماعي من أدوات يحرك بها مصادره كيفما يحقق أهدافه وبالتالي يصل لدرجة الإشباع، ثم وظيفة التكامل ، وتعني أنه يجب على كل نسق أن يحافظ على التوازن والانسجام بين مكوناته ، ووضع طرق لدرء الانحراف والتعامل معه ، بغرض المحافظة على وحدة وتماسك النسق ، وأخيرا وظيفة المحافظة على النمط السائد

(المستقر) ، وتعني أنه يجب على النسق المحافظة قدر الإمكان على حالة التوازن الاجتماعي كلما حدث اختلال في النسق. ويشير السيد (١٤١٧) إلى أن التوازن الاجتماعي يعني حالة الانسجام التي يحققها النسق مع بقية الأنساق الأخرى لتحقيق التكامل نتيجة ما يطرأ من تغيير و ما يحدثه من تمايز بين الأنساق الاجتماعية . ويؤدي التكامل إلى تآلف الأجزاء المتميزة من النسق الاجتماعي الكلي ، بحيث تكون كلا مترابطا مما يحقق التوازن فيما بينها .

ولذا تبادر جميع الأنساق الاجتماعية بمقاومة الجريمة الإرهابية بشكل متوازن ومتوازي ، إذ لا يجب أن يضطلع النسق الأمني بالتفاعل مع الحدث بمعزل عن الأنساق الأخرى ، خاصة أن هناك مسببات عديدة نتيجة خلل في بعض الأنساق الاجتماعية تكمن وراء وقوع مثل هذه الجرائم ، بل ولأنها عادة ما تكون الجرائم الإرهابية مرتبطة بظواهر أخرى.

ولذلك كله ، فإن للنسق الديني هنا دورا مرتقبا خاصة انه النسق الأكثر تأثيرا في بقية الأنساق الأخرى ، بل أنه يعد المصدر التي يستمد منه الفكر المتطرف قوته ومبرراته من خلال تبني مبررات مغلوطة ، وكذلك فإن للنسق السياسي دورا باعتباره النسق المحوري والموجه لبقية الأنساق الأخرى ، وكذلك للنسق الأمني دورا مرتقبا باعتبار وظيفته تحقيق الأمن والاستقرار ، وهناك النسق التربوي الذي يعال عليه كثيرا في غرس القيم التربوية النبيلة المنبثقة من العقيدة الدينية الصحيحة والقيم الاجتماعية السامية.

ويتوقع أن قيام أنساق البناء الاجتماعي بأدوارها في مقاومة الإرهاب ومسبباته سيحقق حالة التوازن المنشودة التي تضمن قيام المجتمع واستقراره ، وأن هناك نقطة جوهرية يجب مراعاتها ، وهي أن مرتكبي الجرائم الإرهابية هم أبناء المجتمع وأن مفكري التنظيمات المتطرفة هم كذلك أبناء المجتمع ، وإن وجودهم في حجر المجتمع سيكون عامل مساعد على تخفيف العوامل التي دفعتهم للانتماء للتنظيمات المتطرفة وارتكاب جرائم إرهابية ذهب ضحيتها

العديد من الأمنيين بمسوغات غير صحيحة وغير مبررة وتتعارض مع كافة الشرائع السماوية والأعراف والقيم الاجتماعية. ويرى الشلي (١٤٢٠) أن خطورة معالجة الإرهاب تتفاقم عندما تتواجد عناصر شبكته خارج حدود المجتمع ، وهو تحليل منطقي لكن انعدام وجود العناصر داخل المجتمع سيجعل من الصعب وجود من يتقبل سلوكياتهم أصلا ، وبالتالي سيجدون مقاومة صارخة من قبل كافة المجتمع ، وهذا أمر غير متوقع لأن العوامل التي دفعتهم للانخراط في تلك التنظيمات هي إفراز المجتمع ذاته ، لكن قد يكون الاستنتاج صحيحا فيما يتعلق بقيادة ومفكري التنظيم عندما يكونوا خارج المجتمع ، ولكن مع ذلك فإن توحيد جهود المجتمع في مقاومة الإرهاب ستنمخض حتما عن حلول تقضي على مسببات التطرف ، وبالتالي لا يكون هناك مبررا للانخراط فيه ، وبالتالي يتوارى التنظيم ومن يدعمه ويقل أثره ، ثم يختفي تدريجيا ويندمج أفرادهم مع المجتمع ، ويشاركوا في العطاء والبناء ، وبالتالي يتحقق التوازن الاجتماعي المنشود.

وفي إطار جرائم الإرهاب فإن هناك العديد من المؤسسات أو الأنساق الاجتماعية التي تضطلع بمقاومة جرائم الإرهاب مقاومة صارخة وبارزة ، في محاولة لإصلاح الأوضاع وإعادةنها إلى حالتها الأولى المستقرة ، وصحيح أن جميع أنساق البناء الاجتماعي تتأثر بحدوث الجرائم الإرهابية وتبادر بالمقاومة ، لكن هناك أنساق تضطلع بمقاومة أكبر تبعا لوظائفها في بناء المجتمع ، وهنا

سنتعرض لأبرز الأنساق الاجتماعية التي لها وظائف بارزة في بناء المجتمع من جهة وسيكون لها أدوار أبرز في مقاومة الإرهاب.

أ- دور النسق الديني في مقاومة الجرائم الإرهابية :

يعد الدين منهاجا إلهيا يرشد إلى الحق في الاعتقادات وإلى الخير في السلوك والمعاملات، ويؤكد الزحيلي (١٤٠٧هـ) أنه إبداع رباني سماوي من لدن عليم خبير وليس من صنع بشر ، وأنه عقيدة وشريعة يهدي إلى الخير والفلاح في الدنيا والآخرة. والدين الإسلامي كنسق اجتماعي يجمع في طياته بين العقيدة والعقل ، وله عدة وظائف تسعى إلى نماء المجتمع واستقراره ، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة ، قال تعالى ((ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين)) سورة آل عمران ، آية ٨٥ وتتميز العقيدة الدينية بأنها تكسب المسلم الملتزم عددا من الخصائص التي تجعل منه عضوا نافعا في المجتمع وتجعل منها مؤثرا قويا على سلوكه الفردي والاجتماعي ، ويشير الزحيلي (١٤٠٧) إلى أن من أهم تلك الخصائص ما يلي :

أ- إبراك المتدين أنه يهدف إلى تقديس وتعظيم حقيقة الألوهية الخارقة ، والخارجة عن نطاق الأذهان ، وإن العقيدة الدينية حلقة وصل بين ذات الخالق سبحانه عز وجل وبين ذات الفرد.

ب- أن الذات الإلهية التي يقدها الفرد المتدين شيء غيبي لا يدركه بعقله ووجدانه.

ج - أن الذات الإلهية المقدسة قوة فعلية مؤثرة في غيرها ، وهي قوة عاقلة تدرك أهدافها.

د- أن هذه القوة العاقلة المدبرة لها اتصال معنوي بنفس المتدين وترعى شئونه وتسمع دعاءه ونجواه وتكشف السوء عنه متى شاءت .

هـ- أن هذه القوة المعبودة قوة قاهرة يخضع لها المتدين ويخاف منها ويطلب منها الرضى ويشفق من غضبها.

و- أن العنصر النفسي للمتدين يتمثل في الخضوع الشعوري الاختياري للمعبود.

ز- أن هذا الخضوع للخالق يؤدي إلى شعور العابد بالراحة النفسية وانفتاح باب الأمل في الحياة.

وهي مشاعر نبيلة تحقق الأمن والطمأنينة للفرد المتدين وتدفعه للتفاعل مع الخالق العظيم بأحسن وأجل الأعمال وفق ما شرع من العبادات ، وفي ذات الوقت تدفع الفرد إلى التفاعل الاجتماعي البناء مع أفراد المجتمع ، ووفق ما شرع من المعاملات ، غير أن ما يشير أن الإرهابيين و مفكري التنظيمات المتطرفة يستخدمون العديد من التبريرات غير الشرعية وغير المنطقية ويجعلون من التدين تطرفا ويستبيحون المحارم ويسفكون الدماء بحجة أن تلك الأعمال - ومن وجهة نظرهم- ستحقق للفاعل الخصائص النبيلة التي تقدمها الشريعة الإسلامية لمعتقيها .

ويعد النسق الديني في المجتمعات الإسلامية نسقا رئيسا ومؤثرا في بقية الأنساق الاجتماعية والتربوية والأسرية وحتى الأنساق السياسية وعلى هذا الأساس يتضح أن النسق الديني يقوم بعدد من الوظائف الاجتماعية التي تؤدي إلى قيام المجتمع وضمان استمراره ، ومن أهمها:

أ- إقامة الروابط الاجتماعية التي تربط الفرد بالمجتمع والحرص عليها ، ومنها : التعاطف والتكافل والمحبة والإخاء والانتماء ، وهي سلوكيات اجتماعية تحقق للفرد قيامه بدور ايجابي في خدمة واستقرار مجتمعه قال تعالى ((ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر)) سورة آل عمران ، آية: ١٠٤ ، وقوله عليه الصلاة والسلام في صحيح مسلم (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فمن لم يستطع فبلسانه فمن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان).

ب- إقامة الروابط التي توحد المجتمع ، إذ أن العقيدة الدينية تعد من أقوى الروابط التي تربط الأفراد ببعضهم كما يشير الزحيلي (١٤٠٧هـ) ، وذلك لأنها تعتمد في مناهجها وأسسها على توحيد المجتمع وتقوي روابطه وتماسكه ، وتتنظر إلى أن مبدأ التعاون والتكاتف والعمل الصالح سلوكيات تساعد الفرد على التوحد والاندماج مع الأفراد الذين يدينون بذات العقيدة .

ج- إقامة سلطان يكفل مهابة النظام الاجتماعي ، فالنسق الديني يضع مهابة في النفوس للنظام الاجتماعي ، ويحدد العقوبات التي

سَطَال كل من يتعدى عليه ، وفي الوقت يغرس الرقابة الذاتية في النفس البشرية ، وهي سلطة ضرورية تكفل المحافظة على ذلك النظام ، أكثر من سلطة العقوبات التي سينالها المنحرف دنيويا فيما لو انتهك محرمات النظام الاجتماعي .

د- تحقيق مبدأ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، فلا تطغى مصلحة الفرد على مصلحة المجتمع ، ولا تطغى مصلحة المجتمع على مصالح الفرد ، ويحقق النسق الديني للفرد تنمية العقل وكمال النفس وتقوية الجسد ، لأن في صلاح الفرد صلاح للمجتمع . ولذلك نلاحظ أن أغلب الجماعات المتطرفة في العالم الإسلامي تنطلق من النسق الديني ، وتتبنى قيم دينية خاصة بها ، لكنها تكون بالضرورة في داخل الإطار العام للدين الإسلامي ، ولأن الجماعات المتطرفة تعطي غاياتها الحقيقية صبغة دينية عندما تروج لتنظيمها ، وتستببح حرمان المجتمع بمبررات دينية ، لها بعض القبول الإجماعي ، وهذا يتطلب من النسق الديني للمجتمع أن يقوم بوظائف و أدوار جديدة وفاعلة لمقاومة الإرهاب المستند على تفسير انتقائي لبعض آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ، ومحاولة العودة لحالة الاستقرار التي كان المجتمع ينعم بها قبل ظهور هذه التيارات الشاذة وما تمخض عنها من آثار سلبية في بناء ووظائف المجتمع.

وفي مجال مقاومة الإرهاب فإنه يتطلب من النسق الديني وبالتعاون مع الأنساق الأخرى القيام بالوظائف التي تحد من فعالية العوامل

التي ساعدت الشباب على الانتماء للتنظيمات المتطرفة التي سبق أن أشار إليها كلا من إبراهيم (١٩٩٨) والتركي (١٤٢٤) وعزت (١٤٢٣) وحرير (١٩٩٦) ومراد (١٤٢٣) و عارف (١٤١٤) و مورييس وهو (١٩٩١) التي جعلت التنظيمات المتطرفة تتمكن من اقتناصهم وتجنيدهم لصالح التنظيم ، وذلك يتطلب أن يقوم النسق الديني في مجال مكافحة جرائم الإرهاب بالوظائف التالية :

أ- بيان الحكم الشرعي للجرائم الإرهابية.

ب- بيان الحكم الشرعي لمن يؤوي إرهابيا أو يستتر عليه.

ج- بيان الأدلة التي يروجها مفكروا التنظيمات المتطرفة و التفسير الصحيح لتلك الأدلة.

د- تربية طلبة العلم على احترام العلماء وربطهم بالنقاة ممن يتصفون بالعلم والتقوى.

هـ - مناقشة الأفكار التي يطرحها منظمو الفكر المتطرف على المجتمع

و - توضيح الفوارق بين التدين والتطرف ، والتأكيد على أن التدين سمة الأنبياء والصالحين.

ويعتقد أن مبادرة النسق الديني بهذه الوظائف ستساهم مساهمة فعليه في مواجهة الفكر المتطرف مواجهة فعالة ، خاصة أن الفكر المتطرف يستخدم عادة الأدلة الدينية ويؤول تفسيرها لخدمة أهدافه الظاهرية ، وحينما يضطلع للنسق الديني بدوره سيلاحظ ظهور تراجع ملحوظا من قبل بعض منظمي الفكر المتطرف ومن بعض

العناصر المنتمية للتنظيمات المتطرفة التي انساقَت دون وعي صحيح ، والأهم من ذلك كله بروز تيار اجتماعي مقاوم لفكر وأنشطة التنظيمات المتطرفة .

ب- دور النسق الأمني في مقاومة الجرائم الإرهابية :-

تعد المواجهة الأمنية إعلانا لخوض معارك متتالية مع التنظيمات الإرهابية والتي تعتبر ضرورة أمنية تفرضها الأوضاع التي أفرزتها الجرائم الإرهابية ، بدليل أنها تعد من أكثر القضايا الأمنية حساسية وخطورة في الوقت ذاته ، نظرا لأنها حرب غير متكافئة ، إذ تتعامل السلطات الأمنية المختصة مع أشباح يمتلكون أسلحة فتاكة وينطلقون من عقيدة قوية من وجهة نظرهم ، وغايتهم الأنانية لتنفيذ المهام التي كلفوا بها من قياداتهم وأن التضحية بحياتهم في سبيل نجاح العملية يعد بالنسبة لهم غاية نبيلة ستوصلهم الجنة ، ولأنهم ينطلقون من خلال عدد من العوامل التي تساعدهم على نجاح الجرائم الإرهابية المكلفين بتنفيذها الأمر الذي يدعو إلى أن تكون المواجهة الأمنية محكمة وصارمة وذات فعالية عالية.

ويرى موريس أنه عندما تفشل الإجراءات الوقائية التي يرسمها النظام الأمني للوقاية من حدوث اختراقات أمنية وعمليات إرهابية فإن الأنظار تتجه إلى حتمية استخدام وسائل الردع المسلح ، وتلك أداة قوية في يد السلطة السياسية الحاكمة ، وتدور أساسا حول الاستعانة بالقوات المسلحة من قوات الأمن أو الجيش إذا لزم الأمر ذلك.

وتتسم المعالجة الأمنية للجرائم الإرهابية بأنها أكثر إثارة لمشاعر الرأي العام ، خاصة أن للرأي العام لا يحب العنف بطبيعته ، إذ أن حق الدولة في استخدام المواجهة الأمنية المسلحة لن ترضي جميع أطراف المجتمع ، خاصة أن نتائج المواجهات الأمنية لم تعد سرية ، وقد تحدث إخفاقات أمنية مهما تتم المحاولة في تنفيذها بكفاءة وفاعلية ، وحتى لو تم انتقاء الأهداف الإيجابية وعرضها على المجتمع ، ولذا يتطلب أن تتم المواجهة الأمنية بقدر كبير من الكفاءة وأن يتم اختيار الظروف للمكانية والزمانية لتحقيق أكبر عدد من الأهداف وتقليل نسبة معارضة الرأي العام والحرص على زيادة نسبة الرأي العام المؤيد للمعالجة الأمنية.

وعموما تتطلب المعالجة الأمنية قبل وقوع الجرائم الإرهابية وبعدها نوعين من الإجراءات الأمنية ، إحداهما قبل الجرائم الإرهابية وتسمى العمليات الوقائية والأخرى العمليات العلاجية التي تحدث بعد وقوع الجرائم الإرهابية ومن الممكن أن يحدث هناك تداخلا عادة بين تلك الإجراءات بغرض التكامل بينهما فيما يحقق أهداف الحماية الأمنية .

وفيما يتعلق بوظائف النسق الأمني بعد حدوث الجرائم الإرهابية فإنها تنصب في البحث عن الثغرات الأمنية التي مكنت التنظيم من تنفيذ جرائمه ، وبالتالي فهي شديدة الحرص على إعادة حالة التوازن الأمني في المجتمع قبل حدوث الجريمة ، ويحرص النسق الأمني وبالتعاون مع بقية انساق المجتمع للقيام بالوظائف والتي منها ما

يتعلق بالإجراءات الناشئة عن وقوع جرائم إرهابية ولم يقبض على المشاركين في تنفيذها، ومنها ما يتعلق بتكثيف الإجراءات الوقائية للحيلولة دون وقوع جرائم جديدة وتشمل عددا من العمليات الأمنية ، وهي إجراءات عديدة من أهمها)

أ- سرعة القبض على العناصر الموجودة في مسرح الجريمة واستجوابهم ومعرفة دوافعهم الحقيقية وشركائهم ومحرضينهم وممولي عملياتهم ، وكشفهم أمام الرأي العام.

ب- التحري عن الأشخاص الفارين ، وأماكن تواجدهم والعمليات التي ينوون ارتكابها لاحقا.

ج- القبض على العناصر المشتبه بارتكابها جرائم إرهابية أو المشاركة في تنفيذها، وفق خطط قبض محكمة ودقيقه .
د- استجواب العناصر المشاركة في العمليات الإرهابية الذين فروا من مسرح الجريمة ، أو الذين ضبطوا ولديهم الاستعداد لتنفيذ عمليات أخرى.

هـ- توعية المجتمع بأفكار وأخطار التنظيم المتطرف وطلب المساعدة في تقديم المعلومات عن المشتبه بهم وعن تحركاتهم وعن أماكن تجمعاتهم.

و- سرعة نشر مراكز التفتيش داخل وخارج المدن ، وتدريب المعلومات بين القادة ورجال الميدان.

ز- تتبع أنشطة المشتبه بهم ورصدها للتأكد من تواجدهم وعدم قيامهم بأعمال إجرامية أخرى .

ح- تشديد الحراسات على انشحيات الهمة والسياسية و المواقف الهامة والإستراتيجية وعلى وسائل المواصلات والاتصالات التي يمكن تعرضها لجرائم إرهابية.

ط- إحكام السيطرة على الحدود للتقليل من عمليات التهريب التي تتم عبر الحدود وتكثيف الدوريات وتجهيزها بالتجهيزات الأمنية اللازمة.

ي- تدريب الأفراد للتعامل مع الأساليب المستجدة المستخدمة في الجرائم الإرهابية.

ك- إحداث وتفعيل مراكز البحوث ودعم اتخاذ القرار وتزويدها بالكوادر البشرية والفنية اللازمة.

ل- استخدام أحدث التقنيات في مجال الأمن والإدارة، وتشغيلها .

م- تفعيل مبدأ التعاون الأمني المباشر بين القطاعات الأمنية والحكومية وحتى القطاع الخاص.

ن- دراسة الثغرات الأمنية التي تمكن الإرهابيون من تنفيذ جرائمهم عبرها ووضع الخطط الوقائية اللازمة.

س- إعداد الدراسات اللازمة المتعلقة بالتطرف واتجاهاته والمبادرة في رسم الحلول الكفيلة، وقياس قدرة الأداء الأمني في مواجهة جرائم الإرهاب والأهداف المتوقع تعرضها للجرائم الإرهابية. ويعد قيام الأجهزة الأمنية بهذه الوظائف بكفاءة وفاعلية عاملاً مساعداً على التخفيف من الآثار التي خلفتها الجرائم الإرهابية،

ج- دور النسق التربوي في مقاومة الجرائم الإرهابية :

يختص النسق التربوي في المجتمع بوظيفة تعليم الفرد بغايات وأهداف المجتمع والإلمام بالعادات والتقاليد ، وإكساب الفرد الرغبة في خدمة المجتمع واحترام الوقت والعمل اليدوي والمهارات اليدوية واحترام حقوق الآخرين.

ويشير الشيباني (١٩٨٢) إلى أن الدول والمجتمعات تحرص على توجيه كافة جهودها لتربية كافة أفرادها ونشر الوعي والتعليم بين صفوفهم ، وذلك إدراكا منهم بأهمية ذلك لنمو الفرد والمجتمع ، وتتفق في ذلك العديد من الأموال والجهود المادية والبشرية ، وهي على يقين بأن ما تتفقه في مجال التربية والتعليم نوعا من الاستثمار الذي لا تقل قيمته عن الاستثمار في المجال الاقتصادي.

وعادة ما تتفق برامج التربية وغاياتها مع ما يقرره المصلحون والمفكرون والسياسيون في كافة مجالات الحياة ، وتتم برامج التربية في تسلسل زمني مستمر عبر الأجيال لكي ترسخ في أذهان أفراد المجتمع الاتجاهات والقيم والقواعد التي تنظم شئون حياتهم الدينية.

ويشير الشيباني (١٤٢٢) إلى أن هناك ثلاثة أهداف أساسية لوظيفة التربية ، يسعى النسق التربوي إلى تحقيقها ، وتتمثل في استيعاب القيم والتقاليد والأعراف الاجتماعية وغرسها في الناشئة من أجل المحافظة عليها ونقلها من جيل إلى جيل ، وكذلك إنشاء وتنمية نماذج اجتماعية جديدة وتطوير أساليب الحياة الاجتماعية بما لا يتعارض مع القيم الاجتماعية السائدة ، وأخيرا التطوير والإبداع في

الفكر والسلوك الفردي والاجتماعي لضمان مواكبة التطور والتغيير ويلعب النسق التربوي دورا كبيرا في إحداث تغيير وتقدم وتطوير وتنمية على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع، سواء في المجال التقني أو المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو المجال السياسي ، وذلك من خلال مؤسساتها التربوية المتعددة ويشير إيكلمان (١٩٩٩) إلى أن وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية المختصة تلعب دورا بارزا في تغيير المجتمعات ، حيث أن هناك العديد من المؤسسات التي تؤدي وظائف في هذا الاتجاه كالأُسرة والمسجد والمجتمع المحلي وغيرها من المؤسسات ، إلا أن دور المدرسة كمؤسسة تربوية مختصة ، تنطلق من خطط إستراتيجية يشكل الدور الرئيس في تنمية وتطوير المجتمعات.

وعندما يحدث خلل في بعض وظائف أنساق المجتمع ، وتقع جريمة إرهابية (مثلا) فإن وظائف النسق التربوي تسعى أليا للقيام بوظائف جديدة أو تنشيط وتفعيل مؤسساتها القائمة بالقيام بعمليات تساعد في إعادة حالة التوازن في المجتمع ومقاومة الآثار التي أحدثتها الجرائم الإرهابية ، سواء فيما يخص النسق التربوي مستقلا أو بالتعاون مع بقية الأنساق الأخرى.

وفيما يتعلق بوظيفة التربية في مجال تنمية الفرد والمجتمع فقد أشار الشيباني إلى أن هناك العديد من الأساليب التي يتطلع بها النسق التربوي تجاه الفرد وتجاه المجتمع من خلال عدد من المحاور التي تؤدي إلى إعداد الفرد للقيام بدوره الإيجابي المتوقع في المجتمع.

وفي مجال مقاومة الإرهاب تستطيع المؤسسات التربوية أن تبادر
بالأدوار التالية:

أ- في المجال العقلي:

إذ يستطيع النسق التربوي من خلال مؤسساته المختلفة مساعدة الفرد على كشف وبلورة استعداداته ومواهبه العقلية وتنميتها وكذلك تهيئة فرص التدريب والممارسة الفعلية حيال سلبية الإرهاب وخطورة المجتمع ، حتى يصبح لدى الفرد قدرات ومهارات فعلية في هذا المجال ، وصحيح أن للعوامل الوراثية دورا بارزا في الاستعدادات البيولوجية لدى الفرد ، إلا أن ذلك يتوقف إلى حد كبير على دور النسق التربوي في البناء الاجتماعي فيما يخص تنشئة الفرد وتربيته في المجتمع.

وفي مجال مقاومة الإرهاب تستطيع المؤسسات التربوية القيام بوظائفها في دفع الفرد للتعلم الذاتي الصحيح وحل ما قد يواجه من مشكلات وحثه على الإبداع والابتكار والتفكير المنطقي وفق القيم الاجتماعية السائدة المستمدة من القيم الدينية والتي تتفق مع الشريعة الإسلامية الصحيحة ، ونبذ العنف والتطرف كأساليب لحل ما قد يواجه من مشكلات ولتقييم الأفكار التي ينادي بها عناصر الجماعات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة ونقدها نقدا هادفا ، وتعميق التحليل الواعي للشعارات التي يطلقونها والمبادئ التي يدعون نبلها

ب- في المجال النفسي والانفعالي :

فبعد حدوث جرائم الإرهاب يتطلب من النسق التربوي تحقيق النضج الانفعالي السليم للفرد ، خاصة أن من أهم سمات الجرائم الإرهابية التي أشار إليها عبد المطلب (٢٠٠٢) استخدام العنف أو التهديد به ، والتي تتضمن العنف والترويع في أوساط المجتمع. وهنا يحرص النسق التربوي على إعادة تحقيق التوازن النفسي الذي تأثر بجريمة الإرهاب، والحرص على تهذيب نفسية الفرد نحو العمل البناء والمثمر الذي يحقق مصالح الفرد والمجتمع ، كما يقوم النظام التربوي بالتأكد من تنمية العواطف النبيلة لدى الفرد والتي تؤدي إلى دفعه للانتماء لأسرته ومجتمعه وأمتة ، خاصة بعد حدوث الجرائم الإرهابية ، ومن الضروري التأكيد على غرس الانتماء للوطن كوظيفة رئيسة من وظائف النسق التربوي، وبالرغم من أن تعميق هذه القيمة من مسئولية المؤسسات التربوية ، إلا أن تعزيزها يتطلب أن تقوم الدولة بتأمين الاحتياجات وأن تضمن وتكفل للفرد حياة كريمة تحفظ له حقوقه وتحترم أمنيته وتفتح له مجالات الحياة ليستمتع بها ويتمكن من القيام بالأدوار الاجتماعية المطلوبة.

ج- في المجال الروحي والأخلاقي

وقوع الجرائم الإرهابية التي تنتزع عناصرها بمبررات ذات طابع ديني يجعل من الضروري على النسق التربوي أن يقوم بدوره الهام

في هذا الجانب ، ففي هذا تحديداً يتطلب الأمر التأكد من غرس وتقوية القيم الدينية الصحيحة في نفس الفرد والتأكد من إدراكه للقيم الدينية التي تربطه بربه ، وبمبادئ عقيدته وبالأحكام الشرعية الحقيقية وتطبيقها بالشكل الصحيح ، وتكوين الاتجاهات السليمة أو الرغبة في فهم التعاليم الدينية وفي جميع مظاهر سلوكه وتفاعله مع مجتمعه .

د- في المجال الاجتماعي :

فبعد حدوث الجرائم الإرهابية تكمن وظيفة النسق التربوي في هذا المجال في عدة وظائف من أهمها : ربط العمليات الإرهابية التي حدثت بالعادات والتقاليد والقيم التي يسير عليها المجتمع التي تشجب تلك السلوكيات المنحرفة ، والتركيز على كيفية المحافظة على القيم الاجتماعية النبيلة التي تشجب تلك العمليات وتعزيزها.

وفي هذا المجال يتطلب من النسق التربوي إكساب الفرد المهارات والاتجاهات والمعارف التي يقاوم الفرد من خلالها الجرائم الإرهابية ، كما يتم إكساب الفرد المهارات والاتجاهات والمعارف الصالحة والتركيز على تعليم المهن والحرف التي تمكنه من توفير احتياجاته بنفسه وتمكنه من إقامة علاقات اجتماعية وإنسانية فعالة ، وليس هذا فحسب بل محاولة تعليم الفرد كيفية التأثير في الآخرين والمساهمة في خدمة المجتمع مساهمة فعالة،

ويؤكد شبير (١٤٠٩) أن هناك العديد من المؤسسات التي تساهم في التنشئة الاجتماعية وغرس القيم التربوية لدى الناشئة ، ومن

أهمها : الأسرة والمدرسة والمسجد ، حيث أن لكل واحد من هذه المؤسسات دورها الخاص في غرس القيم التربوية ، وذلك باعتبارها المؤسسة الرسمية المختصة ، ولأنه من التيسير عليها غرس أو تعديل الاتجاهات والقيم المراد تلقينها للطلاب ، من خلال المناهج وعن طريق المعارف العلمية التي تقدم للطلاب وفق طرق علمية مخططة ، وبأساليب مباشرة أو غير مباشرة .

ويعتقد أن مبادرة النسق التربوي بوظائفه في مجال مقاومة الإرهاب بكفاءة وفاعلية سيخفف من الآثار التي أحدثتها الجرائم الإرهابية بل وسيساعد في الوقاية من حدوث جرائم مستقبلية في ذات الاتجاه ، خاصة إذا قامت هذه الوظائف على كافة المجالات التي تتعلق بإخراج فرد منتج وفاعل في المجتمع الذي يعيش فيه .

دور النسق الأسري في مقاومة الجرائم الإرهابية :

تعد الأسرة هي المؤسسة الوحيدة الأولى في المجتمع التي غالبا ما تكون فيها العلاقات بين أفرادها علاقة مباشرة ، وتعد كذلك المؤسسة الأولى التي يتم من خلالها تنشئة الفرد ، ويكتسب فيها الفرد الكثير من معارفه ومهاراته وميوله وعواطفه واتجاهاته في الحياة ، بل إنها كذلك تعد المؤسسة الأولى والوحيدة التي يجد فيها الفرد أمنه وسكنه وطمأنينته (الشيباني ، ١٩٨٢)

ويعد النسق الأسري هو الهيكل المكون للنظام الأسري والمحتوي على تكوينها ونطاقها ووظائفها وعلاقة أفرادها ببعضهم البعض ودور كل عضو من أعضاء الأسرة فيها ، وهو أهم كيان اجتماعي

من حيث أدواره ووظائفه ، إذ أن صلاح هذه الوحدات الصغيرة هو صلاح حقيقي للمجتمع ويشير محمد عقلة (١٩٨٣) إلى أن هناك أربع وظائف رئيسة يقوم بها النسق الأسري داخل البناء الاجتماعي ، لكننا سنحاول تناول هذه الوظائف في حالة استثنائية وهي عندما تحدث جرائم إرهابية تؤثر في كافة الأنساق الاجتماعية ، وتفرض على كل نسق مقاومة جرائم الإرهاب من خلال مراجعة وتعديل الوظائف التي تقوم بها الأسرة لضمان استقرار التوازن في المجتمع .

وفي مجال دور النسق الأسري في مقاومة الجرائم الإرهابية فإنه يتطلب القيام بالوظائف التالية:

أ- تلبية الحاجات التي يتطلبها أفراد الأسرة :

إذ تعد الأسرة هي المسئولة عن إشباع احتياجات أفرادها، لأن عجزها عن ذلك قد يؤدي إلى الانحراف والانخراط في التنظيمات المتطرفة كما سبق أن أشار إبراهيم (١٩٩٨) ، وفي حالة حدوث جريمة إرهابية مؤثرة فإن وظيفة الأسرة تتركز حول التأكد من إشباع الاحتياجات البيولوجية لأفرادها والتأكد كذلك من مدى إشباع الاحتياجات النفسية والاجتماعية لأفرادها ، وإحاطتهم بالرعاية الشاملة ، خصوصا الأسر التي في أفرادها بؤاد تشدد وغلو ، أو الأفراد المنتمين لجماعات متطرفة ، ويلاحظ ذلك من خلال مشاهدة ما تقوم به بعض الأسر من مناشدات لأبنائهم المتهمين في جرائم

إرهابية والفارين من وجه العدالة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

ب- تهيئة أفراد اجتماعيين وبنفعهم للمجتمع :

وهي وظيفة تلقائية تمارسها الأسرة تجاه أفرادها ، لكنها تتطلب التأكيد على ذلك عقب حدوث جرائم الإرهاب ، ويتم ذلك من خلال عرض موقف القيم الدينية والضوابط الاجتماعية من الجريمة عموماً ومن جرائم التطرف والإرهاب على وجه التحديد ، وهنا يجب التأكيد على غرس القيم الدينية والاجتماعية النبيلة وحب العمل ومحبة الآخرين والأهم من ذلك كله تهيئة الفرد على تحمل المسؤولية والاستعداد للقيام بالأدوار المطلوبة منه .

ج- غرس الفضائل الروحية والدينية :

تتعارض الجرائم التي يرتكبها الإرهابيون مع جميع القيم الدينية والروحية والأخلاقية في جميع الأديان وفي جميع الأعراف ، وفي مثل هذا الموقف يتطلب من الأسرة أن تؤكد على أفراد أسرتها وخاصة الناشئة والشباب على التحلي بأسس الدين القويم والبعد عن المغالاة في الدين ، وعرض الأدلة الشرعية التي تعود للاستقامة والتدين و الأدلة الشرعية التي تنبذ العنف والتطرف . ولأن الجهل بالدين والقيم الدينية من أهم العوامل التي دفعت الشباب للعنف والتطرف ، كما سبق أن أشار عارف (١٤١٤) والتركلي (١٤٢٤هـ) ، وهي أمور ميسورة على الأسرة في الوقت الحاضر ، فحتى لو لم تستطع الأسرة القيام بهذا الدور التوعوي فإن ما ينشر

عبر قنوات الاتصال وخاصة في إطار الأسرة يساعد على توعية الأسرة ذاتها وتوعية أفرادها.

وينطبق هذا الدور المركز على الأسر التي في أفرادها شباب أو مراهقين يتعرضون لتيارات فكرية متشددة ، أو إغراءات أو هناك عامل أو أكثر قد يدفع أحد أفرادها للانتماء للجماعات المتطرفة والإرهابية ، ويجب مراعاة أن هذا لا يعني عدم حث أفرادها على التدين أو التشديد عليهم في أداء شعائرهم الدينية ، فذلك أمر مختلف تماما يجب مراعاته والتدقيق فيه ، بل من المهم متابعة تدين أبناءهم لضمان حسن استقامتهم وعدم انحرافهم.

ويتطلب من الأسرة أن تغرس في أذهان أبنائها حب الإيثار والصبر في القضايا التي تتطابق مع قيم وأخلاقيات المجتمع ، فالإيثار من فضائل الأخلاق التي تقوي علاقة الآخرين بالفرد ، ولها دورها في تماسك المجتمع وتكافله ، ويؤدي تعليم الفرد على الصبر على سهولة التكيف مع المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف وتحقيق الانسجام المناسب الذي يسمح بالبحث عن حلول مناسبة لمعالجة المواقف .

د- التركيز على تربية أبنائها تربية جيدة :

فمن آثار وقوع الجرائم الإرهابية على النسق الأسري أن آثاره تتعدى حتى الأبناء ، وهنا لابد من التركيز على تربيتهم التربية الصحيحة وهي أحد وظائف الأسرة .

ولضمان قيام النسق الأسري بوظيفته في مجال مقاومة الإرهاب فإن ذلك يتطلب معالجة الخلافات الزوجية أولاً والقيام بدورها المتوقع في مجال تربية الأطفال والاهتمام بالناشئة ومتابعتهم في الحي والتسيق المستمر مع المدرسة ، ويعتقد أن قيامها بهذه الواجبات سيحد من بروز حالات الغلو والتطرف وبالتالي ستلاشى الجرائم الإرهابية المروعة وتتعلم آثارها.

هـ- دور النسق السياسي في مقاومة الجرائم الإرهابية :

يعد النسق السياسي في المجتمعات الإسلامية نسقا محوريا وقائدا لبقية الأنساق الاجتماعية الأخرى ، ويسري ذلك على الأفراد والجماعات ، قال تعالى " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم " سورة النساء ، آية : ٥٩ ، وبهذا تعد هذه الطاعة جزء من العبادة التي يتقرب بها العبد عند ربه في الوقت التي هي أساس الولاء الذي يقدمه الفرد للنسق السياسي الذي ينضوي تحته .

و أن هذا النسق في الدول الإسلامية تحديدا يعتمد اعتمادا كليا على النسق الديني والقيم الدينية ويعتمد على أصول الشريعة الإسلامية ومبادئها في كل تشريعاته ونظمه ، بل أن النسق السياسي يستمد من النسق الديني قوته وسيطرته ، ولذلك فهناك ارتباط وثيق بين النسق الديني والنسق السياسي في الدول الإسلامية ، باعتبار أن النسق الديني والعقيدة الدينية من أقوى الروابط الاجتماعية التي تربط بين

الأفراد والجماعات كما أشار الزحيلي (١٤٠٧) وهذا يعني أن أي إخلال بهذه العلاقة سيؤثر على ولاء الأفراد للنظام السياسي.

وعلى هذا الأساس يقوم النسق السياسي بعدد من الوظائف في سبيل خدمة أفراد المجتمع وفق المبادئ الدينية ، ويشير العمري وهاشم (١٤١٣) إلى أن من مهام الدولة تقديم الخدمات وتوفير الأمن والدفاع عن مواطنيها وتتوقع مقابل ذلك الولاء والطاعة من أفراد المجتمع ، وأشارا إلى أن هناك نوعان من الوظائف التي يجب أن تقوم بها الدولة تجاه مواطنيها ، منها ما هو أساسي ومنها ما هو ثانوي.

أولا : الوظائف الأساسية :

ففيما يتعلق بوظائف النسق السياسي الأساسية في المجتمع فتتمثل في تقديم الخدمات الضرورية ، ويشير العمري وهاشم (١٤١٣) إلى أن من أهمها: الدفاع عن نفسها وأرضها وشعبها من الاعتداءات الخارجية ، وتأمين الأمن والاستقرار ، والحيلولة دون تفشي الجريمة ومنع الفوضى والاضطرابات داخل إقليم الدولة ، ومن أهم الوظائف أيضا تحقيق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع بما يضمن عدم تعرض المواطن للظلم ، والحرص على إنصافه حال تعرضه لذلك واستنادا على ارتباط النسق السياسي واعتماده على النسق الديني في المجتمعات الإسلامية فإنه يعتقد أن من الوظائف الأساسية للدولة حماية العقيدة الدينية للدولة والمحافظة عليها واعتبارها المصدر الرئيس لكافة الأنظمة واللوائح في كافة مناحي الحياة.

ثانياً : الوظائف الثانوية :

يرى العديد من السياسيين أن هناك نوع آخر من الوظائف الثانوية التي تقوم بها الدولة تجاه مواطنيها ، من أهمها : الخدمات التربوية والصحية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن هنا يمكننا معرفة أن أي خلل في وظائف النسق السياسي فإن ذلك يعد عاملاً مساعداً لانحراف الأفراد أو انتمائهم لتنظيمات متطرفة وقد يمتد ذلك إلى القيام بجرائم إرهابية ضد النسق السياسي تحديداً ويتضرر منها أفراد وجماعات ليسوا من داخل النسق السياسي إطلاقاً ، وقد يحدث خلل في وظائف الأنساق الأخرى وتكون ردود الأفعال ارتكاب جرائم إرهابية ضد النسق السياسي باعتباره النسق المحوري الموجه لبقية الأنساق الأخرى.

وفي حال وقوع الجرائم الإرهابية التي تحدث كأفعال اجتماعية ، وكنتيجة العديد من العوامل المرتبطة بالأنساق الاجتماعية يقوم النسق السياسي ومعه كافة الأنساق الأخرى بسرعة مقاومة الإرهاب انطلاقاً من العوامل التي أدت إلى حدوثه ، والقيام ببرامج فعلية مدروسة لتلافي الآثار المادية والمعنوية التي خلفتها الجرائم الإرهابية.

وتهتم جميع الأنساق الاجتماعية بالجرائم الإرهابية أكثر من غيرها من الجرائم ، وذلك لأنها تحدث خلافاً لبارزاً في أمن واستقرار المجتمع أكثر من غيرها من الجرائم الأخرى من جهة ، ولأن الغاية من الجرائم السياسية إما الرغبة في الوصول للحكم أو المشاركة أو

التأثير فيه . إضافة إلى أن التنظيمات المتطرفة التي تقف وراء الجرائم الإرهابية توظف النسق الديني الذي يعتنقه المجتمع توظيفاً يتناسب مع مبادئها وتستخدم تأويلات فقهية وتفسيرات تستدل بها على مشروعية مبادئها ، وهو من أهم الأنساق التي يجب على الفرد والمجتمع المحافظة عليه ، بل أن الجانب العقدي من أهم مقاصد الشريعة بل ومن أولى الضروريات الخمس التي يحرص المسلم على المحافظة عليها ويفتديها بنفسه ، والتي جاءت الشريعة بالسياسات التي تحافظ عليه ، ووضعت العقوبات الصارمة التي تقع على منتهكها ، ولأنه من أقوى الروابط الاجتماعية التي تضمن استمرار واستقرار المجتمع ، وفي مجال مقاومة الإرهاب يتطلب من النسق السياسي للمجتمع أن يقوم بوظائف وأدوار جديدة وفاعلة لمقاومة الإرهاب ، سواء فيما يخصه هو أو بالتنسيق مع الأنساق التي برزت منها العوامل التي أدت إلى التطرف والإرهاب ، ويشير أبرش (١٩٩٨) إلى أنه إذا حدث اختلال في وظائف الأنساق الاجتماعية وعجز النسق السياسي (أو النسق الذي أفرز الخلل) عن معالجة تلك العوامل البارزة علماً مباشراً وفاعلاً فإن ذلك يعني أن الفلسفات النظرية ستصبح عاجزة عن حل مشكلات المجتمع ، وسيزداد الوضع سوءاً وتعقيداً .

وفي مجال مقاومة الإرهاب فإنه يتطلب من النسق السياسي وبالتعاون مع الأنساق الأخرى القيام بالوظائف التالية :

أ - إعداد خطة إستراتيجية عاجلة لدراسة مسببات التطرف في كل نسق من أنساق المجتمع وتحديد الجهات المكلفة بتنفيذها وتكوين جهات عليا لمتابعة تنفيذ ذلك.

ب - توفير فرص عمل عاجلة للعاطلين عن العمل.

طرق الخدمة الاجتماعية في مكافحة ظاهرة الإرهاب

مما لا شك فيه ان الخدمة الاجتماعية مهنة تمارس من قبل المتخصصين وذلك من خلال طرقها الاولى والثانوية وفي هذا الفصل سوف نشير وباختصار الي طرق الخدمة الاجتماعية الاولى في تعاملها مع الارهاب وأول هذه الطرق هي :

١- طريقة خدمة الفرد

هي إحدى طرق الخدمة الاجتماعية التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسات الاجتماعية بهدف تقديم خدمات ومساعدات للأفراد الذين يواجهون مواقف معينة تعجز فيها قدراتهم على التكيف.

وتعتمد طريقة خدمة الفرد في تعاملها مع الأفراد على فهم الشخصية وجوانبها والعوامل المؤثرة فيها ومن هنا سوف نحاول وضع تصور لأدوار الأخصائي الاجتماعي في العمل مع الإرهاب

(١) على الأخصائي التنبؤ بالسلوكيات المنحرفة والإجرامية للأفراد والعمل على تعديلها .

(٢) ينبغي على الأخصائي التعرف على مظاهر الإرهاب وسلوكه .

(٣) يمكن للأخصائي الاجتماعي القيام بعمل دراسة ميدانية للتعرف على الأفراد الذين لديهم توجه إيجابي نحو الإرهابي

(٤) ينبغي على الأخصائي معرفة الأسباب الحقيقية للإرهاب ليتسنى له علاجها

٢- طريقة خدمة الجماعة

هي طريقة يمارسها الأخصائي الاجتماعي مع الجماعات داخل المؤسسات الاجتماعية بهدف مساعدة الجماعة والأفراد في التغلب على المشكلات التي يواجهونها .

ومن هذا المنطلق يمكننا وضع أدوار للأخصائي الاجتماعي في

العمل مع الإرهاب والتي تتضمن الوقاية من الإرهاب وهي كما

يلي:

١- على الأخصائي الاجتماعي تكوين جماعات ترويجية لشغل وقت الفراغ - فالفراغ النفسي والعقلي أرض خصبة لقبول الأفكار الهدامة .

٢- العمل على تكوين جماعات هدفها التعليم وتنمية العلاقات الاجتماعية

٣- ينبغي على الأخصائي الاجتماعي توضيح وتفسير بعض المفاهيم المرتبطة بالإرهاب .

- ٤- ينبغي على الأخصائي الاجتماعي أثناء العمل مع الجماعة توجيه التفاعل داخل الجماعة بهدف خلق جو اجتماعي صحي
- ٥- على الأخصائي الاجتماعي مناقشة الجماعة في قضية الإرهاب والتعرف على وجهات النظر السلبية وتصحيحها والإيجابية وتدعيمها.

٣- طريقة تنظيم المجتمع:

يعد الإرهاب مشكلة اجتماعية تتعدى المجتمع لتصيب الأجزاء الكبرى كالمستوى المحلي أو الإقليمي ، ومن وجهة نظر الخدمة الاجتماعية تعرف المشكلة بأنها موقف اجتماعي يواجهه المجتمع وتعجز موارده على مواجهته ومن هذا المنطلق يمكننا تحديد مجموعة من الأدوار التي يجب على الأخصائي القيام بها في مجال الإرهاب وهي كما يلي :

(١) على الأخصائي عمل البحوث الاجتماعية التي تحدد أسباب الإرهاب وواقعه .

(٢) ينبغي على الأخصائي تنظيم حملات توعية عن خطر وأضرار الإرهاب على الفرد والجماعة والمجتمع، وذلك في المناسبات السنوية وفي المدارس والنوادي أو عن طريق مراكز الأحياء .

(٣) على الأخصائي الاجتماعي تعريف المجتمع بخصائص الإرهاب والمفاهيم المرتبطة به وسبل الوقاية منه .

(٤) ينبغي على الأخصائي الاجتماعي القيام بالتنسيق بين المؤسسات والأجهزة المعنية بظاهرة الإرهاب وما يتعلق بها من وقاية وعلاج .

٥) إثارة المجتمع للمساهمة في محاربة الإرهاب والمشاركة في جهود التوعية .

ومن هنا بعد استعراض طرق الخدمة الاجتماعية وأدوارها في مجال مكافحة الإرهاب يمكننا أن نستطرد في تقديم مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها وهي كالتالي:

أولاً: التكامل في العلاج:

إن علاج مثل هذه الظواهر لا يتم بنجاح إلا إذا عولجت بصورة متكاملة وقد يستدعي التصدي لعلاج هذه المشكلة أن ننظر إلى جوانب حياة الفرد المختلفة ووضع الخطط الكاملة والمتكاملة فالعلاج يحتاج إلى فريق من المتخصصين نظراً لتعدد الجوانب وتنوعها .

وقد أصبح واضحاً أمامنا على الأقل في حدود إدراكي أن مانحن بصددده ليس مشكلة أوقات الفراغ، أو مشكلة تحل بتقديم نشاط رياضي أو ثقافي للشباب بل هي مشكلة الفراغ الفكري وهي مشكلة اغتراب الإنسان عن نفسه ومجتمعه وقيمه وهي مشكلة خلل اجتماعي يحتاج إلى خطة متكاملة لعلاجها .

ثانياً: توضيح فلسفة المجتمع وأسلوبه:

إن الغموض الذي عانى منه الشباب لابد أن يزول وبالقاعدة العلمية أنه كلما زاد الغموض ساء الإدراك، ويعني هذا أن أمر توضيح فلسفة المجتمع وأسلوبه وتحديد مقومات هذا المجتمع

وأأسسه سواء من الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو
القيمي مطلوب ولازم .

ولا أقصد من ذلك أن نسارع إلى تقديم مقرر تدريس لأبنائنا فقط
وإنما أقصد أن نتوخى في قراراتنا وممارستنا اتفاقها مع مبادئ
به ، فوضوح أمور الحياة أمام الناس حتى إن اختلفوا بشأنها أقل
إثارة للقلق والتوتر والعنف .

ثالثاً: توافق الأسلوب مع الفلسفة:

لقد اختارت مصر الديموقراطية فلسفة وأسلوب للحياة ولا بد أن
تتفق الأساليب المقترحة مع هذه الفلسفة حيث أن اختلاف الأساليب
في حد ذاتها من الأمور الغير مرغوب بها من قبل أفراد المجتمع
وبالتالي الأمر الذي يؤدي إلى تغيير أسلوب الحياة وتحويله من
الترفيه إلى التدمير .

رابعاً: استقرار الديموقراطية:

إن الضمان الوحيد لاستقرار الديموقراطية هو المواطن المؤمن
المستدير المفكر الحر الواعي المسئول الذي . . ينتمي إلى وطنه
لأنه شعر بالأمن والاطمئنان في هذا الوطن ولأنه شعر بتقدير
المجتمع له كإنسان .

الناس يكتسبون هذه الصفات عن طريقين:-

- (١) مناخ عام يشيع فيه تقدير هذه الصفات .
 - (٢) برامج معينة تقدم إلى الفرد في أثناء مراحل نموه وتكوينه .
- وهذا يعني أن أجهزة الدولة جميعها مسئولة عن تنمية هذه الصفات .

خامساً: القدوة لتعديل السلوك:

إننا بصدد مشكلة تربوية وأسرية من الدرجة الأولى، فنحن بصدد إحداث تغيير في سلوك الناس في قيم نشعر بأنها لا تتناسب مجتمعنا، ولا أولادنا هذه القيم التي تدعو إلى قتل النفس وزهق الأرواح والتي يدعو لها هؤلاء الفئة الضالة باعتبار أنها قيم نبيلة سوف تدخلهم الجنة... فكم وكم من طفل شاهد آثار الدماء والدمار... وكم من طفل فقد أبويه وأخوته أهذه هي القيم النبيلة التي يدعو لها الإسلام أهذه أخلاقيات المسلم التي وصفها لنا الخالق الجبار؟

ومن منطلق هذه الاعتبارات سوف نحاول أن نعرض بعض آراء العلماء والمفكرين في محاولة لدراسة هذه الظاهرة وعلاجها.

ويرى د. عبد الهادي الجوهري ضرورة دراسة تشمل:-

- (١) الخريطة التنظيمية للجماعات الدينية بمعنى تنظيمها وبنائها وديناميات عملها وطريقة اتخاذ القرار فيها.
- (٢) مدى وجود تباين بين الجماعات الدينية مما أدى إلى تشرنمها ونوعية الاستراتيجيات التي تعتمد عليها في نشاطها.
- (٣) طبيعة العلاقة بين استخدام العنف وخصائص الهوية المصرية.
- (٤) تقييم دور الدعاة والتنظيمات السياسية (الأحزاب السياسية) والمؤسسات التعليمية في مواجهة العنف.

وترى د. سهير لطفي أن العلاج يتم على مستويين:-

(١) مستوى الشباب الإسلامي..

بإعادة تقييم أساليب الاتصال والحوار مع الشباب لفتح باب الحوار الديموقراطي الكامل لجميع أنواع الفكر ولجميع فئات الشعب لأن هذا الحوار هو الضمان الوحيد لكشف زيف نوع من الفكر للوصول إلى الفكر الصحيح فقمع الفكر أياً كان نوعه يولد العنف.

(٢) المستوى المجتمعي:-

تحليل وتشخيص التغيرات التي يمر بها المجتمع والمشاكل التي تفرزها بهدف الوصول إلى أمثل الحلول الفكرية القومية التي تتلائم مع حاجة المجتمع وتعبر عن أهداف الأفراد في وضعهم الحالي، وفيما يجب أن يكونوا عليه للوصول إلى تحقيق العدالة الحقيقية على أن يراعي في ذلك المشاركة الفعلية من جانب الفرد.

موقف الإسلام من الإرهاب

لم يكن الإسلام مجرد عبادات تؤدي في أوقات محددة أو مجموعة من الفضائل بمعزل عن مظاهر الحياة ، بل أن الإسلام منهج شامل اهتم بشتى مظاهر الحياة فنظم العلاقة بين العبد وربّه ونظم العلاقة بين المسلمين وغيرهم من بني الإنسان .

ولو نظرنا بعمق نحو مقاصد التشريع الإسلامي لوجدنا أن الشريعة الإسلامية جاءت لتصون الإنسان وتحفظ كرامته ، وترفع الضرر عنه أياً كان نوعه ولم يقر الإسلام الاعتداء على الإنسان أو على ممتلكاته بأي حال من الأحوال وذلك تأكيداً للتكريم الرباني لبني آدم ، قال تعالى : " ولقد كرّمنا بني آدم " الآية

ولو استعرضنا أهداف ومقاصد التشريع الإسلامي لوضح ذلك جلياً وتبين لنا تميز الإسلام عن غيره من القوانين الوضعية بحمايته وحفظه لجوانب هامة تتعلق بهذا الإنسان على النحو التالي:

(١) حفظ النفس :

أوجب الإسلام حماية النفس الإنسانية وحرم الاعتداء عليها فشرع القصاص قال الله تعالى : " ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ولايزنون ومن يفعل ذلك يلق آثاماً "سورة الفرقان آية ٦٨ وقال تعالى : " ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلمكم تتقون "سورة البقرة آية ٦٨ كما شرع القصاص فيما دون النفس قال تعالى : " وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن

والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون" سورة المائدة آية ٥٠

كما وردت آيات كثيرة في مواضع مختلفة من القرآن تحرم القتل أو الاعتداء فيما دون النفس ، وهذا يدل على حفظ التشريع الإسلامي للنفس الإنسانية وحمايته لها .

(٢) حفظ الدين :

ليس للمسلم الخيار في ترك الإسلام أو تبديله بدين آخر ، ولذلك شرع حد الردة عن الإسلام ، قال الله تعالى : " ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون " سورة البقرة آية ٢١٧

أولكون الردة لا تحصل إلا من مسلم ولكون المسلم أحد أعضاء المجتمع الإسلامي وحفاظاً على دين ونظام المجتمع الإسلامي وجب استئصال المرتد عقاباً له وردعاً لأمثاله .

(٣) حفظ النسل :

شرع الإسلام حد الزنا حماية للنسل وصيانته ومنع اختلاط الأنساب ونظم العلاقة الجنسية بين أفراد المجتمع بالزواج الصحيح المكتمل الأركان والشروط .

قال الله تعالى : " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين " سورة النور آية ٢ وهذه العقوبة خاصة بالزاني والزانية الغير محصنين أما المحصنين فعقوبتهما

الرجم الثابتة في السنة النبوية ، حيث اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حد الرجم في رجل اسمه ماعز وامرأة تدعى الغامدية في قضيتين مختلفتين .

ومن الأحاديث المشهورة في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " لا يحل دم أمريء مسلم إلا بإحدى ثلاث ، كفر بعد إيمان ، وزنا بعد إحصان ، وقتل نفس بغير نفس

٤) حفظ العقل :

العقل نعمة من نعم الله على الإنسان والذي ميزه عن به عن غيره من المخلوقات ، وحيث أن العقل هو مقياس سلوك وتصرفات الإنسان ، فلا بد من حمايته من العبث وتحقيقاً لذلك شرع حد شرب المسكر ، قال الله تعالى " يأيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون " سورة المائدة آية رقم ٩٠ وقال صلى الله عليه وسلم : من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه "

٥) حفظ المال :

أقر الإسلام حق الملكية ونظم الطرق الموصلة لها وحرّم الاعتداء على مال الغير بأي طريق كان ، ولذلك شرع حد السرقة إلى جانب العقوبات التعزيرية لحفظ المال ، قال تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم " سورة المائدة آية ٣٨ فإذا تبين لنا أن هذه هي الأهداف السامية للتشريع الإسلامي ، اتضح لنا جلياً تحريم الإسلام للاعتداء على الإنسان أو

على ممتلكاته ، وحيث أن الإرهاب ماهو إلا وسيلة من وسائل الاعتداء على الأرواح والممتلكات وزعزعة أم المجتمع ، ظهر لنا أن الإسلام لا يقره ويعاقب عليه بقدر الضرر الناتج عنه .

وإن أوضح المثال على موقف الإسلام من الإرهاب هو عقوبة المحاربين التي جاءت في حد الحراية ، قال تعالى : " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ."

وضع الإسلام هذا العلاج الناجع صيانة لأمن المجتمع من عبث العابثين وحفظاً للأرواح والممتلكات وحدد العقوبة على قدر الاعتداء الحاصل من المحاربين على النحو التالي:

- أ) إذا حصل منهم القتل فقط تحتم إيقاع عقوبة القتل عليهم .
- ب) إذا حصل القتل وأخذ المال وجب عليهم القتل والصلب .
- ج) إذا أخذوا المال فقط دون القتل وجب القطع من خلاف يد ورجل .
- د) إذا لم يحصل القتل ولا أخذ المال، وإنما أخافوا السبيل وأشاعوا الفرع فإنه يترتب على ذلك النفي فقط .

لا فرق في ذلك إن كان الاعتداء في الطريق العام أو على الطرق خارج المدن أو اعتدوا على وسائل النقل كالطائرات أو اعتدوا على الممتلكات عامة كانت أو خاصة بأي شكل من الأشكال كالتفجيرات أو إشعال الحرائق ولذلك جاء الإسلام ووضع مجموعة وسائل للوقاية من الارهاب .

وسائل الوقاية من الإرهاب

عن وسائل الوقاية من الإرهاب يقول معالي أ. د. / عبد الله المطلق

: فمن الوسائل التي شرعها الإسلام للوقاية من الإرهاب مايلي :

(١) أن الله حرم الظلم وأوجب العدل ، وجعل ذلك أساس الاجتماع وتوعد الظالمين بعقاب شديد ، وكثير من الذين يخرجون للإرهاب إنما يدعون الظلم ويعتقدون أنهم ظلموا ، فإذا كان الإسلام قد جرم الظلم ومنعه وأوجب على الحكام والولاة العدل ، وأخبرهم بأنهم سيقترص منهم يوم القيامة ، حتى لقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الله لا يرضى بالظلم بين البهائم بل يقتص للحلجاء من ذات القرن يوم القيامة فكيف ببني آدم .

(٢) أن الله أوجب نشر العلم الصحيح الذي يزيل الغش ويمنع الانحراف ، فإن بعض مانراه الآن من الإرهاب إنما يكون بسبب سوء الفهم ، مثل ماحدث للخوارج الذين خرجوا على الإمام على وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم " بأنهم يقرؤون القرآن ولكنهم لايتجاوز حناجرهم " فلا يستفيدون منه بل يتأولون على غير تأويله ويفهمونه على غير مراده ويريدون أن يطبقون على مالم يردده الله تعالى .

(٣) أن الله تعالى اوجب طاعة ولاة الأمور من المسلمين ، وحرم الخروج عليهم مالم يظهروا كفراً بواحاً بيناً عند الناس من الله عليه برهان ، وإلا فلا يجوز الخروج ولو ظلموا ، ولو نال الإنسان منهم ظلماً ، لأن مفسدة الخروج تفوق مرات كثيرة مفسدة الظلم على

آحاد الناس ، ولهذا فإن الله تعالى أمر بالصبر عليهم والدعاء لهم والاستمرار في نصيحتهم والاجتهاد فيما يردعهم عن ظلمهم بما لا يفرق كلمة المسلمين .

(٤) إن الكتاب والسنة ركزا في مواضع كثيرة على أن الإسلام دين الرحمة والإحسان ، وتلك نقيضة الإرهاب كما قال تعالى : " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين " وقال تعالى : " وأحسنوا إن الله يحب المحسنين "

(٥) إن الله تعالى حرم كل ما يغذي الإرهاب وينشره مثل مدح المجرمين وإضفاء صفة الشرعية على جرائمهم ، وتسميتهم أبطالاً وشهداء ، وهذا من التزوير الذي يغر به كثير من الناس عندما يوصف هؤلاء المفسدين في الأرض أنهم أبطال وأنهم شهداء ، وأنهم قد جلبوا خيراً كثيراً ، فهذا يغرهم ويغر غيرهم والله تعالى أمر عباده المؤمنين أن يتعاونوا على البر والتقوى ولا يتعاونوا على الإثم والعدوان ، مثل نشر الإرهاب بالإشاعة وتخويف الناس ، فإن ذلك مما ينشر الإرهاب ويجعله مقبولاً في المجتمع الإسلامي ويعظم أثره على عامة المسلمين ، ومن هنا فإن الشريعة الإسلامية لا تكتفي بوضع وسائل للوقاية من الإرهاب بل استخدمت مجموعة من الأساليب العلاجية .

العلاج الإسلامي لمشكلة الإرهاب

إن الإسلام هو أبعد شيء عن إرهاب الناس وترويعهم وقتلهم ، وإنه حين يفعل ذلك ببعضهم إنما يفعله رداً على عدوانهم أو إيقافاً له أو عقاباً على جرم ارتكبه ، وأن هذا الدين لا يكتفي بإدانة الإرهاب العدواني بل يتعدى ذلك إلى وضع وسائل لعلاجه ، فهو يعالجه علاجاً نفسياً علمياً وعلاجاً تنظيمياً ، وعلاجاً عقابياً ، وعلاجاً إصلاحياً

١- العلاج النفسي العلمي:

العلاج النفسي هو العلاج الأساس ، وذلك لأن أعمال الناس خيرها وشرها إنما مبعثه تصوراتهم ومعتقداتهم وعلومهم ، فالإسلام يعالج كل أنواع الظلم البشري بهداية الناس إلى الإيمان بالله تعالى الذي هو أساس كل خير فيها ، والذي هو أهم مكون للفطرة التي فطر الله الناس عليها ، فإذا ماذاقت النفس حلاوة الإيمان سهل عليها العمل بالطاعات واجتناب المنهيات .

ثم تأتي العبادات التي هي أقوى داعم للإيمان ، وأهمها الصلاة ، "إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر "

فإذا ماتها القلب هكذا لاستقبال أوامر الله ونواهيه ، جاءت الأوامر التي تفصل له أعمال الخير كي يأتيها وتفصل له أعمال الشر كي يجتنبها ، الهدى الإلهي المتمثل في هذه الأوامر والنواهي شامل لكل شأن من شؤون الحياة الإنسانية بما في ذلك شأن الإرهاب والقتال ، فنحن مأمورون بأن يكون جهادنا الشامل للإرهاب والقتال خالصاً

لإعلاء كلمة الله تعالى ، وأن يكون ذلك في حدود القيم الرفيعة التي يحبها الله تعالى ، وأن لا يتجاوزها إلى الوقوع في مالا يرضي الله عز وجل من الظلم والبغي والكذب والغش والغدر وإتباع أهواء الغضب والانتقام للنفس ، فإن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً .

قال تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَاناً وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ " سورة المائدة آية ٢ مما قاله الإمام ابن كثير في تفسير هذه الآية ، أي ولا يحملنكم بغض من كانوا صدوكم عن المسجد الحرام وذلك عام الحديبية على أن تعتدوا حكم الله فيهم فتقتصوا منهم ظلماً وعدواناً ، بل احكموا بما أمركم الله به من العدل في حق كل أحد . . . فإن العدل واجب على كل أحد في كل حال ، قال بعض السلف ماعملت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه .

هذا الموقف الإسلامي الداعي إلى العدل وإلى عدم العدوان ليس موقفاً تكتيكياً مؤقتاً ، وإنما هو موقف نابع من أصل هذا الدين وطبيعته وذلك :

أولاً: لأن هذا الدين كغيره من أديان الحق التي بعث بها رسل الله تعالى إنما هو دعوة إلى تعريف الناس بربهم وهدايتهم إلى عبادته ،

وأر بعيننا: بهذه العبادة سعاد في هذه الحياة الدنيا وفي الدار الآخرة .

ثانياً : لكن الاهتداء الحقيقي أمر قلبي لايجدي معه ترويع أو تهديد بإلحاق أذى أو بقتل ، وإنما الذي يجدي معه لمن كان مستعداً للهداية ، أن يعرف الحق الذي جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم معرفة بسبققتها قلبه .

ثالثاً : ولذلك كانت المهمة الأولى لرسول الله جميعاً بما فيهم رسولنا الكريم ومهمة أتباعهم الراشدين من بعدهم هي تبليغ هذا الحق تبليغاً بيناً والمجادلة عنه بالحجج والبراهين التي تزهق كل شبهة تثار حوله ، وعليه كان الجهاد الأول والدائم هو الجهاد بالقرآن ، قال تعالى : " وجاهدكم به جهاداً كبيراً "

رابعاً : ولهذا كان للمتسبب في هداية إنسان إلى هذا الحق أجر عظيم دونه أجر قتله حتى حين يكون القتل مشروعاً ، روى البخاري رضي الله عنه من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم " يوم خير أعطين الراية غدا رجلاً يفتح على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله فبات الناس ليلتهم أيهم يعطى فغدوا كلهم يرجوه فقال أين علي فقبل يشتكي عينيه فبصق في عينيه ودعا له فبرأ كأن لم يكن به وجع فأعطاه فقال أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا فقال أنفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ، ثم أدعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم فوالله أن يهدي الله بك رجلاً خير لك من أن يكون لك حمر النعم "

قال ابن حجر معلقاً على هذا الحديث: يؤخذ منه أن تألف الكافر حتى يسلم من المبادرة إلى قتله .

خامساً: وبما أن حال السلم حال أدعى إلى الاستماع والنظر والتفكر في الإسلام حين يعرض على من لم يسلم فإنها مفضلة في الإسلام على حال الحرب، قال تعالى: " وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله "

وسمى الله تعالى صلح الحديبية فتحاً ، فأى فتح كان ؟ يجيبنا الزهري بقوله فما فتح في الإسلام فتح قلبه كان أعظم من فتح الحديبية ، إنما كان القتال حيث التقى الناس ، ولما كانت التهذئة ووضعت الحرب أوزارها وأمن الناس كلم بعضهم بعضاً ، والتقوا وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ، ولم يكلم أحد بالإسلام يعقل شيئاً في تلك المدة إلا دخل فيه ، ولقد دخل في تلك السنين مثل من كان في الإسلام قبل ذلك أو أكثر .

قال ابن حجر مؤيداً الزهري : فإن الناس لأجل الأمن الذي وقع بينهم اختلط بعضهم ببعض من غير نكير ، وأسمع المسلمون المشركين القرآن ، وناظروهم على الإسلام ، وكانوا قبل ذلك لا يتكلمون عندهم بذلك إلا خفية

وقال ابن هشام أيضاً مؤيداً للزهري:

ويدل عليه أنه صلى الله عليه وسلم خرج في الحديبية في ألف وأربعمائة ، ثم خرج بعد سنتين إلى فتح مكة في عشرة آلاف .

نستخلص من كلام هؤلاء العلماء الثلاثة أن الفتح تمثل أساساً في كثرة عدد من دخلوا في الإسلام بسبب الصلح .

قد يسأل سائل : إذا كان السلم والصلح والموادعة هو خيار الإسلام فلماذا إذن يدعو إلى إعداد القوة الحربية ولماذا إذن يدعو للجهاد القتالي ويجعل للمجاهدين تلك الدرجات العالية التي نعرفها ؟ والجواب يسير : إن الله تعالى الذي خلق الخلق يعلم إن بعضهم لا يكتفي بالكفر بالحق ، بل أنه ليكرهه ويكره المستمسكين به ويبذل أقصى ما في وسعه لعدم انتشاره ، لا بد للحق إذن من قوة مادية لمحاربة المعتدين بل وحتى لمحاربة البغاة من مسلمين .

لكن الإسلام يضع حتى لمثل هذا القتال المشروع من الضوابط الخلقية ما لا يضعه الفكر الغربي لما يسميه بالحرب العادلة ، من ذلك : الأمر بالعدل حتى مع الأعداء وعدم العدوان عليهم وأنهم لا يقتلون أو يقتلون بسبب كفرهم بل بسبب عدوان المعتدي منهم على الدين الحق أو على المستمسكين به .

تشجيع المقاتلين على قبول السلم والمسارعة إلى قبوله إذا ما عرضوه

٢- العلاج التنظيمي:

إن المسلمين مأمورون بأن يجاهدوا عدو الله وعدوهم وأن يدافعوا عن دينهم وأنفسهم ، لكن الجهاد عمل جماعي لا يستقل به فرد أو بعض أفراد ولا يؤتي ثماره إذا صار عملاً فردياً ولا سيما جهاد عدو قوي يملك من العدد والعدة الشيء الكثير ، لذلك كانت أمور الحرب في الإسلام مهمة الدولة المسلمة فهي التي تقرر زمانه ومكانه وهي التي تزن مضار القتال ومصالحه في كل حال من الحالات في ضوء إمكانياتها وإمكانيات عدوها ، تفعل ذلك كله بعد استشارة الناس لأن أمر القتال يهمهم جميعاً ويؤثر فيهم جميعاً ، هكذا كان يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون من بعده ثم كثير ممن أتى بعدهم من ولاة أمور المسلمين ، ولا يشترط في التعاون مع ولي الأمر الذي يؤدي هذه المهمة نيابة عن الأمة أن يكون حاكماً عدلاً صالحاً ، بل إنه ليقاقل معه وإن كان فاجراً.

وقال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: " لابد للناس من إماره برة كانت أو فاجرة ، قالوا هذه البرة قد عرفناها ، فما بال الفاجر ؟ فنكر من فوائد للفاجرة أنه يجاهد بها العدو ، لكن بعض إخواننا صاروا يفتون في السنين الأخيرة بأنه يجوز حتى للأفراد أن يتولوا قتال الأعداء مستقلين عن الحاكم ، وهم يستدلون على جواز ذلك بقصة أبي بصير ، وهذا من عجائب الاستدلال الذي يوشك أن يكون من إتباع المتشابه ، إذ كيف تؤخذ حادثة واحدة دليلاً على مخالفة أمر تضافرت على تقريره النصوص القولية والتطبيقات

العملية ؟ وكيف حين يجعل هذا قاعدة مطلقة لاستثناء مقيداً بشروط ؟ على المتأمل في قصة أبي بصير رضي الله عنه يرى بإذن الله تعالى - أنه لادليل فيها على ماسيقت لتسويغه ، فأبو بصير لم يكن - من الناحية الرسمية كما يقال اليوم - تابعاً للمجتمع الإسلامي ولا خاضعاً لسلطته ، وإنما كان تحت سلطة كافرة منعتة من حق من حقوقه وهو الانتقال إلى بلاد المسلمين التي هداه الله للدخول في دينهم - فلما منعوه من ذلك تمرد عليهم وأتعبهم حتى أجابوه إلى طلبه ، فما التحق بالمجتمع المسلم وصار تحت قيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم كف عن فعله ، فالاستدلال الصحيح بقصة أبي بصير يكون على أفراد في مثل حاله تابعين لدولة كافرة تمنعهم ظلماً وعدواناً من الهجرة إلى بلاد المسلمين ، ويرون أنفسهم قادرين على إلحاق الأذى بدولتهم المعتدية إلحاقاً يجبرها على الاستجابة لهم ولا يلحق بالمجتمع المسلم ضرراً ، يقول بعضهم لكن الرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي أشار لأبي بصير أن يفعل ما فعل ، وإن كانت إشارته بطريقة غير مباشرة ، ونقول إنه ليس في هذا أيضاً دليلاً على جواز أن يتولى الأفراد أمر القتال مستقلين عن الجماعة المسلمة متمثلة في ولاية أمورها ، لأنه إذا كان أبو بصير قد فعل ما فعل بإشارة من النبي صلى الله عليه وسلم لم يعد فعله أمراً فردياً ، لأن الذي يؤدي عملاً من أعمال الجهاد بأمر ولي الأمر يكون عمله ضمن خطة عامة ، فلا يكون إذن عملاً فردياً ، يقول بعضهم ماذا إذا لم يكن عمله ضمن خطة عامة فلا يكون إذاً عملاً فردياً ،

يقول بعضهم ماذا إذا لم يكن الحكم في بلدنا إسلامياً ، نقول انتقل إلى بلد يكون الحكم فيه إسلامياً ، وإن لم تستطع فعد نفسك تابعاً له حيثما كنت ، يقول بعضهم ماذا إذا لم يكن على وجه الأرض كلها حاكم مسلم ؟ نقول هذه إن صحت تكون مشكلة أكبر من قتال الكفار ، فالعمل على علاجها يكون مقدماً على القتال ، اللهم إلا إذا كان القتال دفعاً لعدو غزا المسلمين في عقر دارهم .

٣-العلاج الحسي:

وأعني به إجبار الإرهابي المعتدي على إيقاف اعتدائه ومعاقبته على الاعتداء ، لعل أقرب مثال إلى الإرهاب العدواني بمعناه الاصطلاحي الحديث هو عدوان أهل البغي ، فهؤلاء أيضاً جماعة تخرج على الحاكم المسلم الشرعي وتقاتله بغرض إزالته ، أو تقاتل جماعة أخرى من المسلمين ، فأنه تعالى يأمرنا بأن لانقف مكتوفي الأيدي في مثل هذه الحال بل نقاتل الفئة الباغية حتى تكف عن بغيتها امتثالاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم " انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً " وبالطريقة التي فصلها لنا الله تعالى في قوله : " وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاصلحا بينهما .. " .

٤-العلاج الإصلاحي:

وأعني به فتح باب الأمل أمام مرتكب العدوان ، وعدم تقييده من الكف الطوعي عن عدوانه ، وهذا يكون بأمرين : أولهما أن يكون العقاب عادلاً لا يتجاوز الحد وإلا كان هو نفسه ظلماً وعدواناً ،

وثانيهما أن لا يكون العقاب نهاية المطاف ، بل يعقبه استعداد للتفاوض مع المعتدي ومصالحته وقبوله .

إن إغلاق باب التوبة والأوبة على المعتدي من شأنه أن يغريه بالاستمرار في عدوانه إما دفاعاً عن نفسه وإما يأساً من وجود مخرج ، ولهذا فتح الله تعالى هذا الباب حتى للمفسدين في الأرض المحاربين لله ورسوله ، فقال سبحانه : " إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم " .

مكافحة الإرهاب الدولي

إذا كان الإرهاب الدولي هو إحدى الجرائم الخطيرة الموجهة ضد النظام العام الدولي، بالنظر على تعدد أطرافها وتنوع ضحاياها وارتباطها بجرائم عديدة أخرى، فقد بات من الضروري تضافر الجهود الدولية لمكافحة ومعالجة أسبابه المؤدية إليه.

فلا يكفي مجرد تجريم الأعمال الإرهابية، بل يلزم إنشاء الآلية الدولية لضبط مرتكبيها وتسليمهم ومحاكمتهم وتنفيذ العقوبة عليهم.

وسوف نحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على أسس التعاون الأمني المعاصر لمكافحة الإرهاب الدولي، وذلك من خلال ربط أهداف هذا التعاون مع الأسس، ثم تحديد وسائل التعاون الدولي الأمني، وأخيراً دور الأمم المتحدة لمواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي.

أسس التعاون الدولي الأمني

يفرض موضوع تحديد أسس للتعاون الأمني الربط بين أهداف هذا التعاون وتلك الأسس.

ويمكن في هذا الإطار تحديد أسس التعاون الأمني الدولي في

الآتي:

(١) تحقيق التكامل الأمني من خلال التعاون الأمني الدولي، وتبادل المعلومات وإشباع الاحتياجات الأمنية، وتسويق الخدمات التدريبية والتعليمية.

٢) مكافحة الجريمة والمواجهة الشرعية الدولية للإرهاب بكل أشكاله وصوره القديمة والمستحدثة في المجتمع الدولي.

٣) الحفاظ على الأمن الدولي وحمايته من المحاولات العدوانية للجريمة والإرهاب والموجه من الداخل والخارج.

٤) الحفاظ على أمن المؤسسات والهيئات والمرافق العامة في المجتمعات وحمايتها من العدوان على سلامتها.

٥) الحفاظ على أمن الفرد في المجتمعات، وضمان سلامة شخصيته وحرية وحقوقه وممتلكاته.

٦) اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية وحقوقه الاقتصادية وضمانات سيادة الدول على مواردها الاقتصادية.

٧) دعم دور المنظمات الدولية في المجالات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والتأكيد على مبادئ الشرعية الدولية في مختلف مجالات العلاقات الدولية، وذلك بالعمل على إيجاد آلية دولية متخصصة لمكافحة الإرهاب وإعلان اتفاقية دولية لهذا الغرض تكون أساساً قانونياً للتعاون الدولي الأمني في إطار منظمة الأمم المتحدة للأخذ بتنظيم قانوني متكامل للتعاون القضائي الدولي في المجال الجنائي بصفة عامة وفي مجال جرائم الإرهاب بصفة خاصة، يحدد صور وأشكال وإجراءات هذا التعاون.

٨) تشكيل لجنة دولية إقليمية للتعاون القضائي الدولي تضم وزارات العدل والداخلية والخارجية تستعين بعدد من الخبراء في

الانحصارات والخبرات ذات الصلة ، يتوفر لها قاعدة كافية من المعلومات المتعلقة بالتشريعات العقابية والإجرائية والتعاون الدولي في دول العالم المختلفة، وتكون مهمة هذه اللجنة دراسة طلبات التعاون المقدمة من الدول إليها وإبداء الرأي بشأنها .

٩) العمل على استبعاد الطابع السياسي عن الأعمال التي درجت المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية على اعتبارها أعمالاً إرهابية، وضرورة العمل الجماعي على تحقيق القبول العالمي لمبدأ إما التسليم أو المحاكمة .

١٠) أن تضطلع الدول والمنظمات الدولية المعنية من خلال الاتفاقيات والتشريعات الوطنية، بوضع الحدود الفاصلة بين حق اللجوء السياسي والالتزام بتسليم مرتكبي جرائم الإرهاب إلى الدول الطالبة أو القيام بمحاكمتهم بحسب الأحوال .

وفي هذا الشأن فإن إبرام المعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف في أطر إقليمية أخرى مثل دول حوض البحر الأبيض المتوسط، ودول منظمة الوحدة الإفريقية يعتبر أساساً للتعاون الدولي الأمني على مستوى التنظيم الإقليمي الأمني .

وسائل التعاون الدولي الأمني

وسائل وأساليب التعاون الدولي الأمني

- (١) تحصين المجتمع الدولي ضد الجريمة، بالقيم الروحية والأخلاقية والتربوية النابعة من أحكام القانون الدولي العام.
- (٢) تحديث أجهزة الأمن الدولية، بتطوير أساليب عملها وتعزيزها بالطاقات البشرية المؤهلة، وتوفير المزيد من الإمكانيات المادية والتقنية.
- (٣) اعتماد المنهج العلمي في العمل الأمني، باتخاذ التخطيط العلمي أساساً للعمل الأمني، والتزام الأجهزة الأمنية بصيغ البحث العلمي، واستثمار التكنولوجيا الحديثة، واستحداث مراكز البحوث والدراسات الأمنية.
- (٤) تطوير المؤسسات العقابية والإصلاحية.
- (٥) تدعيم إسهام الأفراد في مكافحة الجريمة.
- (٦) ترسيخ التعاون الدولي في كافة المجالات الأمنية.
- (٧) تعزيز للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة في إطار تبادل الخبرات.
- (٨) تكوين قيادات ميدانية مشتركة لقوات أمن الحدود في الدول المتجاورة أو المشتركة في الحدود.
- (٩) تعاون أجهزة الأمن لتحقيق وملاحقة المجرمين في الجرائم الخطيرة.

١٠) تبادل الزيارات والخبرات بين مسئولى وأجهزة الأمن في الدول وأعضاء الجماعة الدولية.

١١) تخزين وتصنيف توثيق البحوث والمعلومات والإحصاءات حول الجريمة ومكافحتها.

١٢) تعزيز التعاون بين المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة في مكافحة الجريمة، كالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وقسم منع الجريمة والعدالة الجنائية في الأمم المتحدة، ومعهد بحوث الدفاع الاجتماعي للأمم المتحدة، وتأكيد الحضور الدولي في مختلف النشاطات الدولية الهادفة لمكافحة الجريمة.. وذلك بهدف رصد المعرفة المتاحة، والإستفادة من المساعدات التقنية في مجال مكافحة الجريمة.

١٣) تدعيم وتصميم أجهزة الحماية المدنية والإنقاذ في الدول أعضاء الجماعة الدولية لمواجهة الكوارث الطبيعية ومعالجة أفرادها.

ولعل محصلة ذلك كله أن ينجح المجتمع الدولي في إصدار الإتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب وأن تنشأ آلية دولية لمكافحة الإرهاب على المستوى الدولي من الجوانب الفنية المتعلقة بتبادل المعلومات، وملاحقة الإرهابيين والاتفاق على قواعد تسليمهم ومحاكمتهم طبقاً لقواعد القانون الدولي التي تسفر الإتفاقية عن أعمالها في هذا الشأن

جهود الأمم المتحدة لمواجهة الإرهاب الدولي

بدأ اهتمام الأمم المتحدة بمكافحة الإرهاب إثر تفشي موجة العنف السياسي على المستوى الدولي، وانتشار ظاهرة خطف الطائرات، واحتجاز المبعوثين الدبلوماسيين في بداية التسعينات على نحو خطير يؤدي بحياة المئات من الأبرياء، ويؤدي مشاعر العالم المتحضر، وتفجير مقر البعثات الدبلوماسية كما حدث لمقر البعثة الدبلوماسية المصرية في باكستان ومقر البعثات الدبلوماسية الأمريكية في كينيا وتنزانيا ودار السلام في أغسطس ١٩٩٨ ، ونظراً لما تؤدي إليه أعمال العنف السياسي من توتر في العلاقات الدولية، وتقويض لدعائم الاستقرار بين الدول، وزعزعة السلام العالمي، وتهديد مصالح المجتمع الدولي وأمن وسلامة مرافقه الحيوية وعلى رأسها وسائل النقل الجوي والمواصلات الدولية، فقد رأت الأمم المتحدة معالجة تلك الظاهرة، ومحاولة التوصل إلى تعريف للإرهاب تدرج في إطاره كافة الأعمال المكونة له وبحث أسبابه والوسائل الكفيلة بعلاجه .

أولاً : إدانة الأمم المتحدة لأعمال الإرهاب الدولي وحث الدول

على التعاون لمكافحته:

تبنت الأمم المتحدة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، عدة قرارات تناولت فيها الإرهاب الدولي تركزت أساساً في أعمال الاستيلاء على الطائرات وتحويل مسارها وتهديد ركابها التي كانت سائدة في ذلك الوقت، ودعت الدول والمنظمات الدولية

المعنية إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمكافحة الأعمال الإرهابية
ومعاقبة مرتكبيها.

ففي الثاني عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٦٩ أصدرت الجمعية
العامة قراراً يدين تحويل مسار الطائرات المدنية بالقوة أثناء
طيرانها، وأعربت عن عميق قلقها لتزايد أعمال التدخل غير
القانوني في حركة الطيران المدني الدولي، وقد أكدت الجمعية
العامة في قرارها على ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة ضد هذه
العمليات نظراً لما يترتب عليها من تعريض حياة الأبرياء من
المسافرين وموظفي الملاحة الجوية للخطر، وقد ناشدت الجمعية
الدول للتأكد من أن تشريعاتها الوطنية تتضمن نظاماً ملائماً يوفر
اتخاذ إجراءات قانونية فعالة لقمع أشكال التدخل غير المشروع
ضد الطائرات المدنية.

واستحدثت الدول بوجه خاص أن تكفل محاكمة جميع المتهمين
بارتكاب مثل تلك الأفعال على متن الطائرات، كما طالبت
الجمعية العامة في قرارها بضرورة دعم جهود المنظمة الدولية
للطيران المدني دعماً كاملاً، ودعت الدول إلى التصديق على
اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ والانضمام إليها.

وقد أصدر مجلس الأمن قراراً في ٩ سبتمبر ١٩٧٠ أعرب فيه عن
قلقه البالغ للتهديدات التي تتعرض لها حياة المدنيين الأبرياء بسبب
خطف الطائرات، وناشد جميع الأطراف بالإفراج فوراً عن
الركاب وأطقم الطائرات دون استثناء، الذين تم احتجازهم بسبب

خطف الطائرات أو أية تدخلات أخرى في السفر الدولي، وطالب القرار باتخاذ كافة الإجراءات القانونية الممكنة لمنع خطف الطائرات في المستقبل أو أية تدخلات في السفر الجوي المدني على المستوى الدولي.

وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٧٠ تبنت الجمعية العامة قراراً بشأن التدخل في السفر الجوي المدني أو تحويل مسار الطائرات، وقد أكدت الجمعية في قرارها على الدور الحيوي الذي يقوم به الطيران المدني الدولي في المحافظة على العلاقات الودية بين الدول، والمصلحة التي تعود على جميع الشعوب في انتظام عمل هذا المرفق الحيوي وتأمين سلامته، كما أدانت الجمعية في قرارها دون استثناء جميع أعمال تغيير مسار الطائرات أو أي تدخل في وسائل النقل الجوي، وطالبت الدول باتخاذ كافة التدابير المناسبة لردع أية محاولة لارتكاب مثل هذه الأعمال ومنعها أو قمعها في نطاق اختصاصها في جميع المراحل، وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم على نحو يتناسب وخطورة تلك الجرائم.

كما أدانت الجمعية عملية أخذ واحتجاز الرهائن التي تنتج عن الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، واستحثت الدول التي يتم تحويل مسار إحدى الطائرات المختطفة إلى إقليمها أن تؤمن رعاية وأمن ركابها وملاحيها، وأن تمكنهم من مواصلة رحلتهم بأسرع وقت ممكن، وأن تعيد الطائرة وحمولتها إلى الأشخاص الذين لهم حق الملكية الشرعية عليها.

وقد دعا القرار الدول إلى اتخاذ إجراء متفق عليه لقمع الأعمال التي تهدد سلامة وانتظام خطوط النقل الجوي الدولي، واستحثهم على منح المؤازرة التامة للجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للطيران المدني لمقاومة التدخل غير المشروع في النقل الجوي الدولي.

وفي ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٢ اتخذ مجلس الأمن قراراً أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء تهديد حياة الركاب والملاحين نتيجة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، أو غير ذلك من أعمال التدخل غير المشروع في الملاحة الجوية المدنية، وأكد المجلس في قراره على ضرورة إنهاء الأعمال الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، والتي ترتكب في مختلف أنحاء العالم وطالب الدول باتخاذ التدابير المناسبة ضمن اختصاصها لردع تلك الأعمال ومنعها، واتخاذ إجراءات فعالة إزاء من يرتكبون هذه الأعمال، كما دعا المجلس جميع الدول إلى بذل الجهود وتدعيم التعاون في هذا المجال وفقاً للالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وذلك لضمان أعلى مستوى ممكن من الأمن والسلامة والثقة بالطيران المدني الدولي.

ومن عام ١٩٧٢ كثفت الأمم المتحدة حملتها ضد الإرهاب الدولي وانتقلت من مرحلة الإرهاب الموجه ضد أمن وسلامة وسائل النقل الجوي، وشجب أعمال الاستيلاء على الطائرات وتحويل مسارها وتهديد ركابها إلى مرحلة أكثر عمقاً تتميز بالشمول والاتساع، وذلك من خلال تناول الإرهاب بمختلف صورته وأشكاله، وتلمس

الظروف والأسباب التي تؤدي إليه وبواعث مرتكبيه في محاولة للتوصل إلى تعريف محدد للعمل الإرهابي والاتفاق على وسائل التعاون الدولي لمكافحته، وظهر ذلك في أعمال دوراتها المختلفة ابتداء من الدورة السابعة والعشرين عام ١٩٧٢

ثانياً: اللجنة الخاصة المعنية بالإرهاب الدولي:

بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٣٤ الصادر في ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ أنشئت لجنة خاصة المعنية بالإرهاب الدولي لدراسة الملاحظات التي تتقدم بها الدول على أن تتقدم إلى الجمعية العامة بتقرير مشفوع بتوصيات ترمي إلى توفير سبل التعاون الدولي من أجل القضاء السريع على المشكلة.

وقد اجتمعت اللجنة الخاصة بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٦ يوليو إلى ١١ أغسطس ١٩٧٣ وقررت اللجنة في اجتماعها السابع عشر السابع عشر المعقود في ١٣ أغسطس تشكيل ثلاث لجان فرعية، الأولى تختص بتعريف الإرهاب الدولي، والثانية تدرس الأسباب الكامنة وراء تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي، والثالثة كلفت ببحث التدابير اللازمة لمنع ومكافحة الإرهاب الدولي، وقد قدمت اللجنة الخاصة تقريرها إلى الجمعية العامة في الدورة الثامنة والعشرين، ونظراً لضيق الوقت قررت الجمعية العامة دون تصويت تأجيل مناقشة التقرير إلى دورتها التاسعة والعشرين ثم على دورتها الثلاثين، وفي ١٥ ديسمبر ١٩٧٦ قررت الجمعية العامة دعوة اللجنة الخاصة بالإرهاب إلى مواصلة أعمالها طبقاً

للتفويض الممنوح لها بقرار الجمعية رقم ٣٠٣٤ الصادر في ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ .

باشرت اللجنة الخاصة أعمالها في الأمم المتحدة خلال الفترة من ١٤ إلى ١٥ مارس ١٩٧٧ لمناقشة أهم عناصر الإرهاب الدولي تمهيداً لتقديم تقريرها إلى الجمعية العامة، وفي الدورة الثانية والثلاثين ناقشت اللجنة دراسة أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة تضمنت استعراض وجهات نظر الدول حول الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الإرهاب .

وتعرضت الدراسة لتعريف الإرهاب مع إيضاح أن الإرهاب يكتسب الصفة الدولية عندما يعد له وينظم ويبدأ في دولة معينة لكي يقع في دولة أخرى، أو عندما يتواجد مرتكبو الأعمال الإرهابية في دولة غير الدولة التي تقع فيها هذه الأفعال، مع اقتراح تدابير عملية لمكافحة الإرهاب، إلا أنه نظراً لعدم اتفاق الأطراف المشاركة في عمل اللجنة على مفاهيم محددة مشتركة فيما يتعلق بالإرهاب، بالإضافة إلى تعريف متفق عليه لمعنى الإرهاب وما يواكبه من ظروف وملابسات، فقد قررت الجمعية العامة في ١٦ ديسمبر ١٩٧٧ دعوة اللجنة الخاصة إلى مواصلة أعمالها، وطلبت من الأمين العام أن يحيل إلى اللجنة دراسة تحليلية للملاحظات التي تقدمها الدول، وناشدت اللجنة النظر على تلك الملاحظات وتقديم تقريرها إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين مشفوعاً بتوصياتها بشأن مايمكن إقامته من

تعاون للقضاء السريع على المشكلة، وفي الدورة الرابعة والثلاثين عام ١٩٧٩ بحثت اللجنة الخاصة أسباب الإرهاب الدولي والإجراءات اللازمة لمناهضته وقدمت تقريرها للجمعية العامة مشفوعاً بالتوصيات والاقتراحات التي تراها مناسبة في هاتين المسألتين، وفيما يتعلق بأسباب الإرهاب أشارت اللجنة في تقريرها إلى الاستعمار، والعنصرية، والعدوان، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، والعنف الجماعي الناتج عن الطرد الجماعي للسكان، والاحتلال الأجنبي، والسيطرة الأجنبية على الموارد الطبيعية للدول النامية، وعدم العدالة الاجتماعية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفقر والجوع... إلخ

أما عن الإجراءات اللازمة لمناهضة الإرهاب فقد أوصت اللجنة بتدابير عملية للتعاون من أجل القضاء السريع على مشكلة الإرهاب، ومنها سرعة انضمام الدول للاتفاقيات الدولية التي تعالج أحكاماً خاصة بتسليم أو محاكمة الإرهابيين الدوليين.

وقد رحبت الجمعية العامة بالنتائج التي حققتها اللجنة الخاصة المعنية بالإرهاب الدولي خلال دورتها المعقودة في عام ١٩٧٩. واعتمدت التوصيات التي قدمتها اللجنة بشأن التدابير العملية للتعاون الدولي من أجل القضاء السريع على مشكلة الإرهاب الدولي، وناشدت الدول التي لم تفعل ذلك بعد، النظر في الانضمام للاتفاقيات الدولية المتعلقة بجوانب مختلفة من مشكلة الإرهاب الدولي، وطلبت من الأمين العام متابعة تنفيذ هذه التوصيات.

وما زالت اللجنة الخاصة المعنية بالإرهاب الدولي تواصل عملها حتى الآن، طبقاً للتفويض الممنوح لها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٣٤ الصادر في ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ ولم تصل اللجنة حتى الآن إلى اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب نظراً للتباين الشديد في وجهات نظر الدول فيما يتعلق بالجوانب القانونية للإرهاب الدولي، وعدم اتفاقها على العناصر المكونة لتلك الجريمة.

ونشير أخيراً إلى دعوة الرئيس محمد حسني مبارك عام ١٩٩٨ إلى المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة وهي الدعوة التي لاقت اهتماماً دولياً كبيراً ونعتبرها خطوة عملية وجادة لترجمة

التعاون الدولي القائم إلى قواعد للشرعية الدولية وآلية فعالة لمواجهة أخطر الحروب في تاريخ العلاقات الدولية وذلك بهدف المحافظة على أمن وسلامة المجتمع الدولي وحماية حقوق الإنسان الأساسية في الأمن والسلام.

مجالات التعاون الدولي الأمني

تتمثل تلك المجالات الدولية في مجال مكافحة الجريمة الإرهابية في إحدى صورتين:

الصورة الأولى:

صورة التعاون المادي، ويأخذ شكل تبادل المعلومات عن الإرهابيين والنشاط الإرهابي، وإجراء التدريبات المشتركة بين القوات، أو الوحدات المعدة لقمع الإرهاب، أو تبادل الاستفادة من الأسلحة والمعدات المبتكرة في هذا المجال أو تقديم التسهيلات اللازمة لعمليات مكافحة الإرهاب، وهي مسألة سياسية تصدر بشأنها قرارات سيادية.

الصورة الثانية:

صورة التعاون القانوني، ومفاده أن تسعى الدول من أجل الحيلولة دون هروب الإرهابيين بغنائمهم دون عقاب، وهو مايشجع الظاهرة على الاستمرار، فقد يفر الإرهابيون برهائنهم إلى دولة أخرى غير التي ارتكبوا على أرضها عملياتهم أو يطلبون السماح لهم بالسفر للخارج مقابل إخلاء الرهائن واقتضاء الفدية، أو يفرون بعد ارتكاب عملياتهم إلى دولة أخرى لأن السلطات لم تستطع ملاحقتهم في الوقت المناسب فهم يلجأون إلى دول أخرى يضمنون فيها السلامة من العقاب. ونعرض لمجالات التعاون الأمني في مجال مكافحة الجريمة مبحث واحد يركز على التعاون الدولي الأمني في مجال مكافحة الإرهاب والتي أصبحت تفرض المزيد من التعاون الدولي فيها من أجل منع الجريمة ومواجهتها والحد منها.

التعاون الدولي الأمني في مجال مكافحة الإرهاب

الإرهاب ظاهرة موصولة الحلقات ومستمرة الأعمال والتتابع وليست حديثة، كما يتصور البعض، وأن مانعاني منه في مجتمعنا ودول اليوم ما هو إلا حلقة من حلقات الإرهاب، عانت منه مجتمعات الأمس.

الإرهاب الدولي هو أحد الجرائم الموجهة ضد النظام العام الدولي، وهو نوع من الحرب المدمرة والوحشية غير المعلنة بين الإنسان وأخيه الإنسان، وبين الفرد والدولة، يهدد السلام ويقوض دعائمه، ونظراً لخطورة الأعمال الإرهابية، فقد تضافرت الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي، ومعالجة الأسباب المؤدية إليه، وتجريم الأفعال المكونة لتلك الجريمة الخطيرة، وعقاب الأشخاص المرتكبيها، من أجل التخفيف من آثارها الجسيمة على البشرية وتعزيز فرض السلام وتدعيمه بين الشعوب.

وفي ضوء الدراسات والأبحاث المتخصصة في مجال الإرهاب والتصدي لكافة مظاهره، ويتتبع للجهود والنشاطات الدولية على المستوى العربي والدولي.

يمكن أن نقول إن الجهود الدولية الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب تقوم على ما يأتي:-

- (١) وضع اتفاق دولي شامل لمناهضة عمل المنظمات الإرهابية ودعم جهود التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.
- (٢) التنسيق بين أعضاء الجماعة الدولية لمكافحة الإرهاب.
- (٣) تحديث أجهزة ووسائل مكافحة الإرهاب بما يتلائم مع تطور العمليات الإرهابية.
- (٤) تبادل المعلومات والخبرات والدراسات والأبحاث بين الدول أعضاء الجماعة الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، ودعم جهود مراكز الدراسات الأمنية لتتمكن من أداء رسالتها في الإعداد والتدريب للكوادر الأمنية المتخصصة.
- (٥) تحديث أنظمة تأمين وحراسة المنشآت الحيوية والمطارات في الدول أعضاء الجماعة الدولية.

ونعرض فيما يلي لأهم المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب:

المواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب:

ففي المؤتمر الأول لتوحيد قانون العقوبات المنعقد في وارسو سنة ١٩٢٧، تم إدراج الإرهاب السياسي ضمن جرائم قانون الشعوب، وفي المؤتمر الثالث المنعقد في بروكسل سنة ١٩٣٠ تم التأكيد على أن الإرهاب السياسي يتمثل في الجرائم التي تعارض التنظيم الاجتماعي لكل دول العالم.

وفي المؤتمر الرابع المنعقد في باريس سنة ١٩٣١ اعتبرت جرائم تفجير القنابل وغيرها من أجهزة التفجيرات المماثلة، والتي من شأنها أن تسبب

خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات، من ضمن الأفعال الإرهابية التي تستهدف من خلال استخدام العنف، تدمير المؤسسات السياسية في المجتمع.

وفي المؤتمر الخامس المنعقد في مدريد سنة ١٩٣٣ تم تصنيف النهب والتخريب واستخدام العنف من ضمن جرائم الإرهاب السياسي، وقد وصف المكتب الدولي لتوحيد القانون العقابي الإرهاب السياسي بأنه لا يقتصر على كونه خطراً عاماً، بل هو يستهدف إفزاع أو إخافة الشعب على أمواله أو على أرواحه أو أبدانه.

ومما تقدم يتضح أن جرائم الإرهاب تعتمد على الرعب أو الفزع أو الخوف باعتباره أحد الأركان الأساسية لفعل الإرهاب، بل أبرز أركانه القانونية، وقد أضاف البعض إلى هذا العنصر عنصراً آخر وهو القوة أو القسوة باعتبارها وسيلة الإرهاب في تحقيق الفزع أو الخوف، وفي مؤتمر كوبنهاجن لتوحيد القانون الدولي الجنائي سنة ١٩٣٥ أضيف عنصر آخر إلى مكونات الإرهاب السياسي، وهو استخدام وسائل معينة يمكن أن تتسبب في إحداث أخطار غير محدودة.

اتفاقيات منع ومعاقبة الأفعال الإرهابية الموجهة ضد الدول:

تتخذ العمليات الإرهابية صوراً عديدة ومتنوعة من بينها تخريب المنشآت والمؤسسات العامة ذات الأهمية الاقتصادية، واغتيال الشخصيات السياسية أو الهامة التي لها تأثير على الرأي العام، لزعة كيان الدولة وتقويض دعائم استقرارها وإثارة الرعب بين مواطنيها بهدف تغيير نظامها السياسي أو قلب نظام الحكم فيها .
وقد اهتمت الدول بهذا النوع من أنواع الإرهاب وأبرمت الاتفاقيات الدولية لمنع ومعاقبة الأفعال الإرهابية الموجهة ضد الدولة .

ومن أهم هذه الاتفاقيات:

(١) اتفاقية جنيف لمنع ومعاقبة الإرهاب، الموقعة في جنيف بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧ .

(٢) الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب الموقعة في ستراسبورج بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٧٧ .

المواثيق الخاصة بمنع ومعاقبة أعمال الإرهاب الموجهة ضد

الأفراد والأشخاص المتمتعين بحماية دولية:

لم تقف ظاهرة الإرهاب الدولي عند حد، بل وامتد العنف ليشمل خطف الأبرياء واحتجازهم كرهائن طلباً للفدية أو الضغط على الحكومات تحقيقاً لطلب سياسي، كما تفشت ظاهرة خطف الممثلين الدبلوماسيين والاعتداء عليهم وأصبحت الأعمال الموجهة ضدهم ظاهرة تستحق الاهتمام، وكثرت حوادث اختطافهم وأخذهم

كرهائن وإعدامهم إذا لم تقم الحكومة الموفدة أو المضيقة بتنفيذ مطالب المختطفين .

ومن البديهي أن القانون الدولي يقرر حصانة وحماية خاصة للمبعوثين الدبلوماسيين، كما أن الأعمال التي توجه ضدهم تعد جرائم يعاقب عليها القانون الوطني في كل الدول .
وقد شهدت الأعوام الأخيرة جهداً دولياً واضحاً بهدف مكافحة هذه الجرائم وتشديد العقاب على مرتكبيها .

وتم التوقيع على ثلاث اتفاقيات دولية في هذا الشأن وهي:

(١) اتفاقية منع ومعاقبة أعمال الإرهاب التي تأخذ شكل الجرائم ضد الأشخاص وأعمال الابتزاز المرتبطة بها ذات الأهمية الدولية، الموقعة في واشنطن بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٧١ .

(٢) اتفاقية منع ومعاقبة الجرائم الموجهة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بما في ذلك المبعوثين الدبلوماسيين الموقعة في نيويورك بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٣ .

(٣) الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، الموقعة في نيويورك بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٩ .

ونشير في إطار هذه الدراسة إلى مشروع اتفاقية التعاون العربي لمكافحة الإرهاب، كمثال لجهود التنظيم الدولي الأمني العربي الذي يهدف إلى مكافحة الإرهاب، وتحقيق التعاون الدولي لمواجهة الخروج على الشرعية الدولية على المستوى الإقليمي العربي .

مدونة قواعد السلوك للدول الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب لمكافحة الإرهاب:

تقدمت جمهورية مصر العربية في مؤتمر وزراء الداخلية العرب المعقود في تونس في يناير ١٩٩٦، بمشروع مدونة سلوك للدول الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب لمكافحة الإرهاب، وافقت عليه الدول أعضاء المؤتمر .

يقوم على مايتي:

إن الدول الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب، إذ تؤكد التزامها بالمبادئ الأخلاقية والإنسانية والدينية التي تعتنقها وتراثها الحضاري وتقاليدها الراسخة التي تدعو إلى نبذ كافة أشكال الإجرام العنيف وفي مقدمتها أعمال وجرائم الإرهاب .
وإذ يساورها القلق العميق عن استمرار الأعمال والجرائم الإرهابية بجميع أشكالها والتي تنتشر العنف والذعر وتشكل تهديداً للسلم والاستقرار .

وإذ تعي الحاجة الماسة إلى مكافحة تلك الأعمال والجرائم التي تهدد حياة الأبرياء وممتلكاتهم وأسس الشرعية وسيادة القانون المتمثلة في قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان الأساسية .
وإذ تضع في اعتبارها أن هناك إجماعاً دولياً وعربياً حول مكافحة الإرهاب بجميع صورته وأشكاله .

وإذ تعرب عن قناعتها بأن التعاون العربي الفعال ضد الإرهاب سيزيد من توطيد أواصر المودة والأخوة فيما بين الدول العربية الشقيقة.

وإذ تؤمن بأهمية تقوية وتعزيز الوسائل القانونية للفعالة للتعاون العربي الثنائي ومتعدد الأطراف في مجال مكافحة جرائم الإرهاب.

واقتراناً منها بأن الاتجاه نحو تدويل الأنشطة الإجرامية الإرهابية عبر الحدود يحتم مقابله بإجراءات مناسبة ومنسقة بين الدول والأطراف.

وإذ تعرب عن قناعتها بوجوب اتخاذ تدابير فعالة بموجب القانون الدولي وميثاق جامعة الدول العربية ومقررات مجلس وزراء الداخلية العرب بغية وضع حد لكافة أنواع أعمال وجرائم الإرهاب.

وإذ تؤكد على ضرورة التمييز بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني.

اتفقت على مايلي:

(١) إدانة كل أعمال وطرق وممارسات الإرهاب أيّاً كان مصدرها، وأياً كانت أسبابها وأغراضها، وتعلن أن الإرهاب ليس له مبرره تحت أي ظرف من الظروف.

(٢) تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة وجرائم الجماعات والمنظمات الإرهابية وقياداتها

وعناصرها وأماكن تركزها ووسائل تمويلها والأسلحة والذخائر والمتفجرات التي تستخدمها، وذلك طبقاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل طرف.

٣) تطوير تبادل الخبرات العلمية والتكنولوجية في مجال التعامل الأمني مع الجماعات والمنظمات الإرهابية ومواجهتها، وكذا مجالات أمن وحماية وسائل النقل الجوية والبحرية وإجراءات الأمن في الموانئ والمطارات ومحطات السكك الحديدية ومناطق التجمعات العامة.

٤) تتخذ الدول الأعضاء تدابير فعالة وحازمة لمنع الأعمال والجرائم الإرهابية بمختلف صورها وأشكالها من خلال الآتي:

أ- الالتزام بعدم القيام أو الشروع أو الاشتراك بأية صورة من الصور في الأعمال الإرهابية بما في ذلك التحريض أو المساعدة أو تمويل هذه الأعمال.

ب- الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحاً لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الأعمال الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالهم أو إيوائهم أو تدريبهم أو تسليحهم أو تمويلهم أو تقديم أية تسهيلات قد تمكن تلك العناصر من تحقيق أغراضها.

ج- وضع أنظمة لإقرار الضوابط المتصلة بنقل الأسلحة والذخائر والمتفجرات واستيرادها وتصديرها وتخزينها، بحيث يمكن تنسيق

عمليات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها من بلد إلى آخر، إلا لأغراض مشروعة على نحو ثابت، وذلك طبقاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل طرف.

٥) تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء وتقديم المساعدات المتبادلة في مجال إجراءات البحث عن الأشخاص الهاربين الملاحقين أو المطلوبين لتنفيذ أحكام أو عقوبات صادرة ضدهم في جرائم إرهابية طبقاً لأحكام الاتفاقيات العربية في مجال تسليم المجرمين.

٦) الالتزام بتوفير الحماية والأمن والسلامة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية العربية المعتمدة لديها وفقاً للاتفاقيات الدولية التي تحكم هذا الموضوع.

٧) تدعيم التعاون والتنسيق الثنائي أو متعدد الأطراف بين دول الجوار التي تعاني من مشاكل جرائم الإرهاب بصورة متشابهة أو مشتركة.

وقد صدر قرار مجلس وزراء الداخلية العرب في الدورة الثانية عشرة التي عقدت في تونس خلال الفترة من ٤-٦ يناير ١٩٩٦ بتأييد المقترح المصري مع الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس لإقرار المقترح عقب انتهاء فريق العمل الحكومي المدعو لدراسة هذا المقترح من أعمال.

الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب :

بالرغم من أن دول العالم لم تتوصل اليوم إلى وضع تعريف متفق عليه للإرهاب ، إلا أن هناك محاولات لمواجهة هذه المشكلة الدولية التي تهدد الأمن والسلام الدوليين ، وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات لدراسة المشكلة واقتراح الحلول المناسبة وقد ساهم عقد تلك المؤتمرات والندوات في إبرام عدد من الاتفاقيات من خلال جهود عصابة الأمم المتحدة ثم هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الطيران المدني .

أولاً : جهود عصابة الأمم : " معاهدة الإرهاب " جنيف عام ١٩٣٧م ، نظراً للاقتراحات المقدمة إلى عصابة الأمم من عدة دول منها رومانيا ، وفرنسا لإبرام اتفاقية لمواجهة الأعمال الإرهابية ، قامت عصابة الأمم بتشكيل لجنة لهذا الغرض من أحد عشر عضواً يمثلون حكومات (بلجيكا - بريطانيا - أسبانيا - المجر - إيطاليا - بولونيا - رومانيا - تشيلي - روسيا - سويسرا) وترأس هذه اللجنة مندوب بلجيكا الكونت (كارتون دفيار) ، حيث قامت اللجنة بوضع مشروع معاهدة جنيف ١٩٣٧م ، والتي كانت أول خطوة من دول العالم لمكافحة الإرهاب ، وقد تضمنت المعاهدة اتفاقاً للمعاقبة على الجرائم الإرهابية وآخر للمحاكمة عليها أمام محكمة جنائية دولية ، على أن يكون اختصاص هذه المحكمة اختياريّاً للدول صاحبة الشأن

ثانياً : جهود هيئة الأمم المتحدة : واصلت هيئة الأمم المتحدة الجهود لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الإرهاب الدولي ، فتم التوصل إلى

إبرام بعض الاتفاقيات سواء على مستوى دول العالم أو على مستوى بعض المجالس أو المنظمات على النحو التالي:

(١) ميثاق منظمة الدول الأمريكية ، واشنطن في ٢/٢/١٩٧١م : تم توقيع هذه الاتفاقية في واشنطن من قبل منظمة الدول الأمريكية ، وتضمنت الاتفاقية منع قمع الأعمال الإرهابية التي تتخذ شكل جرائم ضد الأشخاص ، وكذلك الابتزاز بهذه الجرائم عندما يترتب عليها أضرار دولية .

(٢) ميثاق نيويورك ١٩٧٣م حول حماية الدبلوماسيين : وقامت هيئة الأمم المتحدة بإصدار قرارها رقم ٢٧٨٠ في الثالث من ديسمبر عام ١٩٧١م بتشكيل لجنة دولية لوضع مشروع ميثاق لحماية الأشخاص أصحاب الحق في الحماية حسب قواعد القانون الدولي ، وقد تم عرض المشروع على دورة الجمعية العامة رقم ٢٧ ومابعدا فصدر القرار رقم ١٣٦٦ في ١٤ ديسمبر ١٩٧٣م بالموافقة على المشروع الخاص لحماية الدبلوماسيين .

(٣) الميثاق الأوروبي عام ١٩٧٧م حول منع وقمع الإرهاب: قامت مجموعة الدول الأوروبية الغربية " المجلس الأوروبي " بالتوقيع على ميثاق خاص بمنع وقمع الإرهاب بتاريخ ٢٧/١/١٩٧٧م

(٤) الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن نيويورك ١٧/٢/١٩٧٧ : نظراً لتفاقم مشكلة أخذ الرهائن فقد وجدت الدول في هيئة الأمم المتحدة أنه لا بد من إيجاد حل عاجل للمشكلة وتم إعداد مشروع بذلك فأقرته الأمم المتحدة في ١٧/١٢/١٩٧٩م .

ثالثاً : جهود المنظمة الدولية للطيران المدني :

قامت منظمة الطيران المدني بمحاولات لحماية الطيران المدني ومنع الاستيلاء أو اعتراض سبيل الطائرات المدنية وذلك من خلال بعض المعاهدات منها :

١- اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٢م :

تعتبر هذه الاتفاقية أول محاولة في مجال تحريم عمليات خطف الطائرات واتخاذ التدابير اللازمة لمعاقبة الخاطفين .

٢- اتفاقية لاهاي سنة ١٩٧٠م :

نظراً لقصور اتفاقية طوكيو في مواجهة عمليات خطف الطائرات ظهرت الحاجة لإبرام اتفاقية جديدة تعالج تلك القصور فأعد الاتفاقية وتم التوقيع عليها في لاهاي بهولندا في ديسمبر عام ١٩٧٠م .

اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١م :

أبرمت الاتفاقية في مونتريال بكندا في ٢٣ سبتمبر ١٩٧١م وتعتبر هذه الاتفاقية خطوة جديدة في سلسلة الجهود المبذولة لمواجهة الإرهاب ولتفادي القصور والنقص في الاتفاقيات السابقة .

الجهود العربية الدولية لمكافحة الإرهاب :

(١) إدانتها الشديدة لجميع الأفعال والأساليب والممارسات الإرهابية أينما وقعت وأيا كان مرتكبوها أفعالاً وأساليب وممارسات إجرامية غير مقبولة ، وتؤكد التزامها بتنفيذ جميع القرارات التي اعتمدها من قبل في هذا المجال والتي أدرجت قائمتها في المبادئ الرائدة الجديدة للتعاون في مكافحة الإرهاب الدولي .

(٢) دعمها الكامل لاقتراح عقد دولي لمكافحة الإرهاب تحت إشراف الأمم المتحدة ، يستهدف وضع إستراتيجية دولية مشتركة بالتنسيق الوثيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية " إنتربول " ترمي إلى اتخاذ جميع تدابير الوقاية والحماية والمراقبة والمكافحة ، وإلى وضع مقترحات ملموسة لمواجهة الإرهاب بصورة أفضل ، بما في ذلك وسائل تمويله والشبكات المساندة له وعواقبه الوخيمة على الأمن والسلام الدوليين .

(٣) تمسكها بفكرة تنفيذ خطة عمل دولية تهدف إلى تعزيز التعاون الشرطي والقضائي بين البلدان الأعضاء في المنظمة ، وخاصة من خلال تجاوز العقبات التي تعرقل تسليم الإرهابيين الفارين ، وتبادل المعلومات اللازمة في التحقيقات الجنائية وتدابير الوقاية من الأعمال الإرهابية ، وكشف جميع أشكال الاتجار في الأسلحة والمتفجرات والمواد ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بأعمال الجماعات الإرهابية المنظمة ، وتجريم الأفعال المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الحديثة لأغراض إرهابية .

٤) ضرورة التزام البلدان الأعضاء في المنظمة باحترام مبدأ التضامن الدولي في مكافحة الإرهاب ، بحيث يسمح تطبيق هذا المبدأ ، مع أخذ المبادئ الدستورية للبلدان الأعضاء بعين الاعتبار، بعدم استخدام أراضيها لإعداد أو توجيه أو تمويل عمليات إرهابية تعرض أمن وسلامة البلدان الأخرى للخطر .

موقف المملكة العربية السعودية من الإرهاب والعنف والتطرف في الماضي :

موقف المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على يد موحدتها الملك عبد العزيز يرحمه الله، ضد هذه الظواهر المنحرفة، وتبذل المملكة قصارى جهدها لاستئصال الإرهاب والحد منه، وذلك على جميع المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بهدف استتباب السلم والأمن الدوليين .

وتؤكد المملكة دوماً على نبذ الإرهاب داخلياً كان أم دولياً أياً كان نوعه ومصدره وتشجيع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية للقضاء على الأنشطة الإرهابية وتعاقب مرتكبيها بغض النظر عن جنسياتهم وفي ذات الوقت ترفض المملكة ربط الإرهاب بالإسلام ، وقد أكدت في أكثر من محفل أنه لا مجال على الإطلاق للتنازل والمساومة حول الأسس الدينية التي تعتبر أساس الشرعية في البلاد ، كما جاء في الخطاب الذي ألقاه الملك عبد العزيز - رحمه الله - في الطائف في الرابع والعشرين من مايو عام ١٩٣٢م ، حيث أكد على أن : " الأمور العصرية التي تعيننا وتقيدنا ويبيحها دين الإسلام فنحن

نأخذها ونعمل بها ونسعى في تعميمها ، أما المنافي للإسلام فإننا ننبذه ونسعى جهداً في مقاومته لأنه لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق ولا مدنية أفضل وأحسن من مدنية الإسلام ولا عز لنا إلا بالتمسك به .

موقف المملكة العربية السعودية من الإرهاب والعنف والتطرف في الحاضر :

إن للمملكة دوراً رائداً في التصدي للإرهاب ، فقد جاءت المملكة في طليعة دول العالم التي تكافح الإرهاب وتتصدى له انطلاقاً من التزامها بثوابتها وقيمها وأحكام الشريعة الإسلامية .

ولذا فإن موقف المملكة من ظاهرة الإرهاب لا يتجاوز الموقف الإسلامي الرصين المبني على الكتاب والسنة .

وانتهجت الدولة أسلوباً فريداً في علاج مظاهر من بعض أبنائها من أعمال إرهابية فقد طالبتهم بالتوبة والإنابة وتسليم أنفسهم وقبلت منهم عودتهم إلى الحق كما نشر التلفزيون السعودي في عدة حلقات مقابلات أجريت مع بعض أولئك العائدين إلى الحق .

بذلت المملكة وتبذل الكثير من الجهود لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني والعربي والإسلامي من سنين طويلة، ومن أبرز تلك الجهود على سبيل المثال:

أولاً: فيما يتعلق بالنواحي القضائية:

اعتماد العقوبة المغلظة للإرهاب حسب فتوى هيئة كبار العلماء في فتوى الحرابة والتي أكدوا فيها بأن الشريعة الإسلامية ترى الإرهاب عدواناً وبغياً وفساداً في الأرض .

ومن ثبت شرعاً أنه قام بأعمال التخريب والإفساد والاعتداء على الأنفس والممتلكات الخاصة أو العامة كنسف المساكن والمساجد والمدارس والمستشفيات والمصانع والجسور ومخازن الأسلحة والمياه والموارد العامة كأنابيب البترول أو نسف الطائرات أو خطفها ونحو ذلك فإن عقوبته القتل .

ثانياً: فيما يتعلق بالنواحي الإرشادية والفكرية:

تأصيل منهج الوسطية ومعالجة الغلو والتطرف والتعصب الديني ، وذلك عن طريق وسائل كثيرة منها : المحاضرات العامة والندوات والمشاركات المتنوعة وغيرها ، وتتولى وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد مهمة تنسيق هذه المحاضرات والندوات في جميع أنحاء المملكة ، فمن أبرز مهام هذه الوزارة : الاهتمام بطباعة كتاب الله الكريم وترجمة معانيه وتوزيعه في الداخل والخارج ، وتدعم هذه الوزارة الجماعات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم وتشجع الشباب والناشئة على تعلم وحفظ كتاب الله .

ثالثاً: فيما يتعلق بالنواحي الاجتماعية:

تدعم الدولة الأسرة وتهتم بها لكي تكون أساساً في صلاح الفرد وبالتالي صلاح المجتمع وتدعم كذلك توثيق الأواصر الاجتماعية الأمر الذي يقلل فرص انحراف الشباب إلى المنظمات الإرهابية . وتهتم الدولة بالشباب وتعمل على تسهيل الزواج لحصانته وحمايته من الانحراف وملء وقت فراغه حتى لا يصبح ضحية سهلة لمنفذى العمليات الإرهابية ، وتحثه على حسن اختيار الزوجة الصالحة التي تهتم بتنشئة الطفل على الفضائل .

رابعاً: فيما يتعلق بالنواحي الأمنية:

تفعيل وتقوية الأجهزة التي تعنى بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والأخذ على يد المجرمين ، لأن الله أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ومن الإجراءات الوقائية التي اتخذت على الصعيد المحلي هو انتشار فرق الأمن ووضع نقاط تفتيش عند مداخل ومخارج بعض الطرق والأحياء لما لهذا الإجراء من فائدة كبيرة في ضبط الإرهابيين وإكساب المواطنين الراحة والشعور بالأمن لوجود الفرق الأمنية بينهم .

وأثبتت المملكة للعالم أجمع جدية مطلقة وحزمًا وصرامة في مواجهة العمليات الإرهابية ، وليس أدل على ذلك من قيام رجال الأمن السعوديين باقتحام الطائرة الروسية المختطفة وتعريض حياتهم للخطر ، في سبيل إنقاذ رهائن من جنسيات أجنبية لاتجمعهم

بهم سوى الرغبة المشتركة في الحفاظ على أرواح الأبرياء ،
ومقاومة الإرهاب .

خامساً: فيما يتعلق بالنواحي الدولية:

المساهمة الفعالة في عدد من القرارات التي أصدرها مجلس وزراء
الداخلية العرب والهادفة إلى تعزيز التعاون الأمني بين الدول
العربية .

طالبت المملكة قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر في أكثر من
مناسبة الدول الأجنبية بالتعاون معها أمنياً وقضائياً لتضييق الخناق
على الإرهابيين، وتقديمهم للعدالة وشل حركتهم وإنزال العقوبات
الرادعة بحقهم، وهذا أمر معروف وموثق .

استتكار المملكة إيذاء المسلمين أو إلحاق الضرر بهم أو بمؤسساتهم
أو بدولهم ، والتأكيد على أن أبشع صور الإرهاب هو مايمارسه
اليهود في فلسطين المحتلة .

وبهذا يكون للمملكة دور السبق والريادة في التصدي للإرهاب
واجتثاث أصوله ومحو أسبابه ومعالجة دوافعه ، حتى غدت المملكة
مرجعاً وموجهاً فهلا خرسست ألسن الكاذبين والمغرضين ؟
وأخيراً يجب أن نكون يدأ بيد مع ولاتنا للقضاء على الشرذمة
الإرهابية الباطلة لنعيش معاً تحت سقف الأمن والأمان .

ونسأل الله أن يحفظ بلادنا وبلاد المسلمين من كل مكروه وسوء .

المراجع

- (١) إسماعيل إبراهيم (١٩٩٨) الشباب بين التطرف والانحراف، القاهرة: الدار العربية للكتاب.
- (٢) المنظمة الدولية للطيران المدني " IATA " إحدى الوكالات المتخصصة والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة أنشأت عام ١٩٤٧م تطبيقاً للمادة ٤٣ من اتفاقية شيكاغو عام ١٩٤٤
- (٣) أحمد زكي بدوي (١٩٧٤) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان.
- (٤) البناء الإجتماعي والجرائم المستحدثة (١٤٢٠) ، ورقة عمل مقدمة في ندوة (الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها) التي عقدت في تونس خلال الفترة من ١٤-١٦/٣/١٤٢٠، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- (٥) المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض، (١٤١٣) الرياض: مركز أبحاث الجريمة.
- (٦) أحمد عبد المجيد (١٩٩١) الاخوان وعبد الناصر، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي.
- (٧) أدونيس العكره (١٩٨٣) الإرهاب السياسي، بيروت: دار الطليعة.

- ٨) أحمد محمد رفعت، صالح بكر الطيار، الإرهاب الدولي، مركز الدراسات العربي الأوروبي.
- ٩) أحمد فلاح العموش (١٤٢٠) مكافحة الإرهاب ، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- ١٠) أريك وهو ألان موريس (١٩٩١) الإرهاب التهديد والرد عليه، ترجمة : أحمد حمدي محمود، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ١١) لواء عبد القادر حمدي (١٩٩٧). الارهاب والمنظومة الدولية، مصر الطبعة الثانية.
- ١٢) إبراهيم نافع (١٤١٥) كابوس الإرهاب، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- ١٣) أحمد أبو الروس (٢٠٠١) الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية ، المكتب الجامعي الحديث.
- ١٤) أحمد حسين عبد الله مرجان، الإرهاب روافده وأسبابه الفكرية علاجه أقوال العلماء فيه ، الفاروق للنشر.
- ١٥) السيد رمضان (١٩٩٣) ممارسات الخدمة الاجتماعية في محيط رعاية الأحداث والمجرمين.
- ١٦) بلشينكو وزادانوف (ترجمة) المبروك محمد الصويحي، الإرهاب والقانون الدولي (١٤١٩).

١٧) بكر ووحيد هاشم العمري (١٤١٣) النظام السياسي السعودي،
جدة

دار الفنون للطباعة والنشر والتغليف.

١٨) جلال الدين عبد الخالق (١٩٩٩) الجريمة والانحراف الحدود
والمعالجة.

١٩) جلال عارف (١٤١٤) الغلو في الدين، الشارقة: دار الفتح
للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٠) حامد زهران (١٩٩٧) الصحة النفسية والعلاج النفسي،
الطبعة الثالثة، عالم الكتب.

٢١) حسين عبد الحميد رشوان (٢٠٠٢) الارهاب والتطرف من
منظور علم الاجتماع، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

٢٢) حسين المحمدي بوادي (٢٠٠٤) الإرهاب الدولي بين التحريم
والمكافحة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

٢٣) ديل ايكلمان (١٩٩٩) التعليم ووسائل الإعلام الحديثة
وتأثيرها في المؤسسات السياسية والدينية، أبو ظبي: مركز
الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٢٤) رفيق الشلي (١٤٢٠) مدى كفاءة الأجهزة الأمنية في التصدي
للظواهر الأمنية ، ورقة مقدمة في ندوة (الظواهر الإجرامية
المستحدثة وسبل مواجهتها) الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم
الأمنية.

٢٥) سلطان أحمد التّقي (١٤٢٤) الأبعاد الإجتماعية والاقتصادية والأمنية لزيادة العمالة الوافدة ونقص توظيف القوى العاملة الوطنية في القطاع الأهلي ، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

٢٦) سميرة السيد (١٩٨٧) صراع الأجيال، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية .

٢٧) سليمان عبد الرحمن العقيل (٢٠٠١) حقيقة موقف الاسلام من التطرف والارهاب، الطبعة الثانية.

٢٨) سليمان عبد الله أبا الخيل (٢٠٠٢) موقف المملكة العربية السعودية من الإرهاب، الطبعة الأولى.

٢٩) سهيلة زين العابدين حماد، الإرهاب أسبابه أهدافه منابعه وعلاجه، مركز الراية للتنمية الفكرية.

٣٠) طارق سرور (٢٠٠٠) الجماعة الإجرامية المنظمة (دراسة مقارنة) دار النهضة العربية، القاهرة.

٣١) عبد الله حسن الخليفة (١٤٢١) أبعاد الجريمة ونظم العدالة الجنائية في الوطن العربي، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٣٢) عبد الرزاق الزهراني (١٤١٣) جرائم العصابات ، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

٣٣) عمر التومي الشيباني (١٩٨٢) دور التربية في بناء الفرد والمجتمع، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان.

٣٤) عبد الرحمن الهواري (١٤٢٣) التعريف بالإرهاب وأشكاله،
الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٣٥) عبد الله عبد العزيز اليوسف (١٤٢٠) التقنية والجرائم
المستحدثة، ورقة عمل مقدمة في ندوة (الظواهر الاجتماعية
المستحدثة وسبل مواجهتها) التي عقدت في تونس خلال الفترة
١٤-١٦/٣/١٤٢٠هـ

الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٣٦) عبد الرحمن الياسين، الإرهاب سرطان المجتمعات
المعاصرة.

٣٧) عبد الناصر حريز (١٩٩٦) الارهاب السياسي، القاهرة:
مكتبة مدبولي.

٣٨) عادل عبد الجبار (١٤٢٦) الإرهاب في ميزان الشريعة،
الطبعة الأولى، الرياض.

٣٩) عبد الرحمن المطرودي ، نظرة في مفهوم الإرهاب ،
دراسات معاصرة (١٧).

٤٠) عبد الباسط محمد حسن (١٩٩٣) التنمية الاجتماعية، الطبعة
السادسة، مكتبة وهبة.

٤١) علي عبد الواحد (١٩٩٩) السياسة الدولية ومكافحة الإرهاب،
الطبعة الثالثة، لندار المصرية.

٤٢) عبد العزيز عبد الله البريشن (٢٠٠٢) الخدمة الاجتماعية في مجال إيمان المخدرات ، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٤٣) فرانك بولتز، وآخرون (١٩٩٩) أسس مكافحة الإرهاب، ترجمة د. هشام الحناوي ، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

٤٤) محمد حميد الثقفي (١٤٢٢) التحري الأمني، الرياض: المعهد الثقافي

٤٥) ممدوح عبد الحميد عبد المطلب (٢٠٠٢) استراتيجيات الشرطة لمكافحة الإرهاب، الشارقة: مكتب بحوث الشرطة.

٤٦) مراد عزت (١٤٢٣) المملكة العربية السعودية ومكافحة الإرهاب، الرياض.

٤٧) محمد عقلة (١٩٨٣) نظام الأسرة في الإسلام، عمان: مكتبة الرسالة الحديثة.

٤٨) معن خليل العمر (١٩٩٧) البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه، عمان

دار الشروق.

٤٩) معن خليل العمر (١٩٩٨) علم المشكلات الاجتماعية، عمان: دار الشروق.

٥٠) محمد عزيز شكري ، الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة ، دار العلم للملايين.

٥١) محمد موسى عثمان ، الإرهاب أبعاده وعلاجه.

٥٢) مصلح الصالح، ظاهرة الإرهاب المعاصرة، دراسات معاصرة.

٥٣) محمد الجوهري وآخرون (١٩٨٠) ميادين علم الاجتماع، الطبعة الخامسة، دار المعارف.

٥٤) مختار حمزة (١٩٨٢) علم النفس الإجتماعي، الطبعة الثانية، دار البيان العربي

٥٥) ناصر بن مسفر الزهراني، حصاد الإرهاب، مكتبة العبيكة.

٥٦) هشام الحديدي (٢٠٠٠) الارهاب بنوره وبثوره زمانه ومكانه وشخصه، الطبعة الأولى، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٥٧) هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة، دار الشروق.

٥٨) وليد شلاش شبير (١٤٠٩) مشكلات الشباب والمنهج الإسلامي في علاجها، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٥٩) أحمد خاطر (١٩٩٨) الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث الطبعة الثانية.

٦٠) سميره كامل محمد، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث.

٦١) عبد العزيز فتح الباب، محمد مجال شديد، الخدمة الاجتماعية في الدول النامية، مكتبة الأنجلو المصرية.

٦٢) سيد ابو بكر حسنين (١٩٧٦) طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة الإسكندرية المصرية.

٦٣) عبد المنعم شوقي (١٩٦١) تنمية المجتمع وتنظيمة ، مكتبة القاهرة الحديثة.

٦٤) عبد الإله سعدون حسين (١٩٨٩) طرق الترصد والتصدي للمنظمات الإرهابية التخريبية، وثائق المؤتمر الرابع عشر لقادة الشرطة والأمن العربي، القاهرة.

المراجع الأجنبية

Boenheim, C 1970, *contemporary Dynamic Psychotherapy*, national graphics corporation, Ohio

Deol M 1998 , 'Task-Centre Work', in Adams R, Dominelli L and Payne (eds) *social work: themes, Issues and critical Debates* ,Basingstoke: Macmillan.

Healy K 2005, *social work theories in context: creating frameworks for practice*, pal grave Macmillan.

Lazarus A 1961, A group therapy of phobic disorders by systematic desensitization, *journal of Abnormal and Social Psychology*

Robert L, 1987, *The social work dictionary*, silver spring, Washington DC

Siporin M 1975, *Introduction social work*, McMillan publishing company, New York

Thompson N 1995, *theory and practice in health and social welfare*, Open University press, Buckingham

Toseland. R, & Rivas, R 1984, *An Introduction Group Work Practice*, Macmillan Publishing Company, New York.

Zastrow C & Kirst-ashman K 2001, *understanding human behavior and the social environment*, 5th edn ,
Brooks/Cole-Weds worth, Belmont, CA.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	
<u>الفصل الأول: المفاهيم والمصطلحات :</u>	
(١) المفاهيم الخاصة بالخدمة الاجتماعية	٧
(٢) المفاهيم الخاصة بالإرهاب	١٠
<u>الفصل الثاني: تاريخ الإرهاب وتصنيفاته:</u>	
(١) نبذة تاريخية عن الإرهاب عبر التاريخ	١٨
(٢) تصنيفات الإرهاب	٢٥
<u>الفصل الثالث: سمات وأشكال الإرهاب والعوامل الدافعة له:</u>	
(١) سمات الإرهاب	٣٠
(٢) أشكال الإرهاب	٣٤
(٣) العوامل الدافعة للإرهاب	٤١
<u>الفصل الرابع: أسباب الإرهاب واتجاهاته وخصائصه:</u>	
(١) أسباب الإرهاب	٥٥
(٢) اتجاهات الإرهاب	٦٠
(٣) خصائص الإرهاب	٦٥
<u>الفصل الخامس: أنواع الإرهاب وآثاره ووسائله:</u>	
(١) أنواع الإرهاب	٦٨
(٢) آثار الإرهاب	٧٤

الفصل السادس: النظريات والمداخل التي يمكن استخدامها مع**الإرهاب:**

- ٨٧ (١) النظريات والمداخل الاجتماعية
- ٩٧ (٢) النظريات النفسية
- ١٠٢ (٣) النظريات النفسية الوظيفية
- ١٠٥ (٤) النظريات التكوينية الحديثة
- ١٠٩ (٥) النظريات النفسية الاجتماعية
- ١١٣ (٦) النظريات الانثروبولوجية

الفصل السابع: ماهية الخدمة الاجتماعية وتعريفها وفلسفتها:

- ١١٧ (١) ماهية الخدمة الاجتماعية وتعريفها
- ١٢٤ (٢) فلسفة الخدمة الاجتماعية

الفصل الثامن: طرق الخدمة الاجتماعية:

- ١٢٩ (١) طريقة خدمة الفرد
- ١٦١ (٢) طريقة خدمة الجماعة
- ١٨٩ (٣) طريقة تنظيم المجتمع
- ٢٢٣ (٤) البحوث في الخدمة الاجتماعية
- ٢٢٧ (٥) الإدارة في الخدمة الاجتماعية

الفصل التاسع: الصفات والعمليات المهنية للأخصائي الاجتماعي:

٢٤٠ (١) الصفات المهنية للأخصائي الاجتماعي

٢٤٧ (٢) العمليات المهنية للأخصائي الاجتماعي

الفصل العاشر: الأدوار المقترحة للخدمة الاجتماعية في سبيل

علاج ظاهرة الإرهاب:

٢٥٧ (١) دور الخدمة الاجتماعية مع العلماء والمفكرين

٢٥٨ (٢) دور الخدمة الاجتماعية مع المجتمع

٢٥٩ (٣) دور الخدمة الاجتماعية مع الشباب

٢٦٠ (٤) دور الخدمة الاجتماعية مع الأسر

٢٦١ (٥) دور الخدمة الاجتماعية مع المدرسة

٢٦٢ (٦) الخدمة الاجتماعية ودور الأنساق البنائية في مقاومته الإرهاب

الفصل الحادي عشر: موقف الإسلام والمملكة العربية السعودية

من الإرهاب والجهود المبذولة لمكافحته:

٢٩٦ (١) موقف الإسلام من الإرهاب ووسائل الوقاية منه العلاج

٣١١ (٢) مكافحة الإرهاب الدولي (أسس ووسائل)

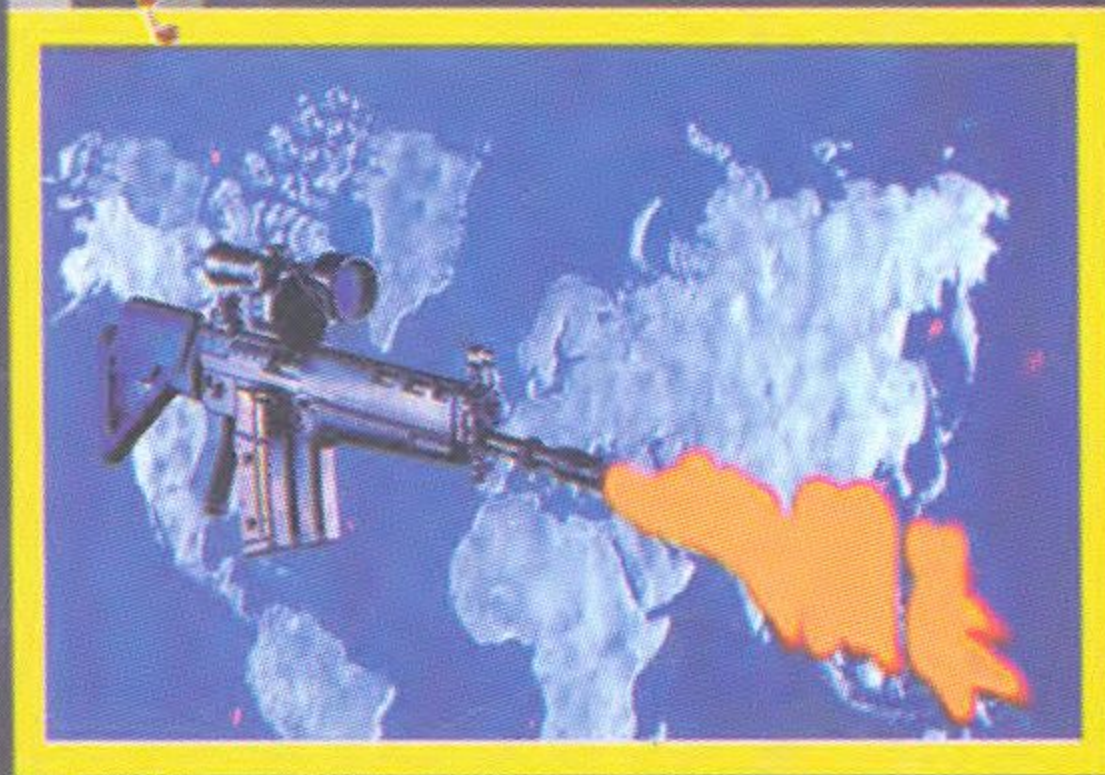
٣١٦ (٣) جهود الأمم المتحدة لمواجهة الإرهاب الدولي

٣٣٤ (٤) الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب

٣٣٧ (٥) الجهود العربية الدولية لمكافحة الإرهاب

٣٣٩ (٦) موقف المملكة العربية السعودية من الإرهاب وجهودها

الخدمة الاجتماعية فى مجال الارهاب



دكتور

تركى حسن عبد الله أبو العلا
عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى



الخدمة الاجتماعية فى مجال الارهاب

د / تركى حسن عبد الله أبو العلا

المكتب الجامعى الحديث

Bibliotheca Alexandrina



0946680

مساكن سوتير - أمام سيراتميكا كليوباترا
عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطه - الإسكندرية

تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707